جامعة الدكتور الطاهر مولاي–سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية و انعكاساتها على الأمن القومي لدول المغرب العربي

(دراسة حالة الجزائر :مابعد الحرب الباردة)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:دراسات المغاربية

اعداد الطالبين:
سحانين براهيم الخليل
يونس شيخ صفيان

إشراف الأستاذ:
شبلي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ :بن زايد أمحمد.....رئيسا

الأستاذ :شبلي محمد..... مشرفا مقررا

الأستاذ :موكيل عبد السلام..... عضوا مناقشا

الأستاذ: شيخاوي أحمد ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم
قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ
وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ
أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ٩
سورة الزمر

إهـــــداء

يونس شيخ صفيان: أهدي ثمرة عذا العمل الى روح أمي الطاهرة و أبي الفاضل أطال الله في عمره و الاخوة و الاخوات و العائلة الكريمة.

سحانين براهيم الخليل:أهدي ثمرة هذا العمل الى روح أبي الطاهرة و أمي أطال الله في عمرها و الى الاخوة و الأخوات اللواتي كن سندا لي في انجاز و إتمام هذا العمل، وكامل الأسرة الكريمة.

شكر و عرفان

الشكر الجزيل :

إلى أستاذنا*شبلي محمد* لقبوله الإشراف على بحثناهذا، بما يستطيع من مساعدة علميةو

معنوية لإتمامه.

السادة أعضاء اللجنة المناقشة، الذين شرفونا بقبول مناقشة رسالة التخرج لنيل شهادة الماستر،

كما لا يفوتنا أن نشكر الأستاذ الفاضل "دريس عبد الصمد" الذي ساعدنا علميا و معنويا ،و في

الأخير الشكر الجزيل إلى أساتذتنا الكرامالذين واكبو ا دراستنا منذ الصغر و كل من ساعدنا

ماديا و معنويا،نقول للجميع بارك االله فيكم.

مـــــــقدمـــة

مقدمة:

عرفت الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة حيزا هاما ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة ويعود ذلك إلى التغيير الذي لحق بالعديد من المستويات التي تعالج هذه الدراسات وخاصة على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها ،حيث عرف مفهوم الأمن ذاته تغييرا في تحديدهوتحديد أبعاده ومستوياته.

وبالموازاة مع التغيير الذي عرفه مفهوم الأمن، صاحبه تغيير في الإستراتيجية الأمنية كمسلمة أخرى، وكان هذا التغيير على كلا المسلمتين(الأمن، الإستراتيجية الأمنية) أثر على التفكير الإستراتيجي الأمريكي نظريا والإستراتيجية الأمنية الأمريكية عمليا.

ويعتبر بروز الولايات الأمريكية المتحدة كأكبر دول في العالم جعلها تتحمل عدة أعباء لحماية أمنها القومي، وإدارة علاقات القوى المركزية واحتواء النزاعات وإنهاءها ومحاربة التهديدات الأمنية.

وتعتبر منطقة المغرب العربي وبالأخص الجزائر أحد المناطق التي اكتسبت أهمية كبيرة بالنسبة للولايات الأمريكية المتحدة كونها منطقة تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام بالاضافة إلى الموارد الطاقوية ،ويعتبر هذا الإهتمام الأمريكي تحديا للنفوذ الأوروبي في المنطقة المغاربية خاصة الفرنسي نظرا لمصالحها وإرثها الإستعماري في المغرب العربي.

وزاد هذا الإهتمام الأمريكي بالجزائر خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث حدث تقارب بين البلدين خاصة في الجانب الأمني ما عرف بمكافحة الإرهاب،فدور الجزائر وخبرتها في هذا المجال جعلها شريكا رئيسا للولايات الأمريكية المتحدة في الشؤون الأمنية.

أسباب اختيار الموضوع:

أ–الأسباب الذاتية:الإنتساب إلى الجزائر و محاولة التطرق إلى العلاقات الجزائرية مع الدول الكبرى منها الولايات المتحدة الأمريكية لذلك ارتأينا إلى إختيار موضوع الإستراتجية الأمنية الأمريكية و إنعكاساتها على الأمن القومي لدول المغرب العربي(دراسة حالة الجزائر).

ب–الأسباب الموضوعية: إن من أهم الأسباب هو تزايد الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي والجزائر خصوصا في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير،فقبل 11سبتمبر 2001 لم يكن الجانب الأمني في العلاقات الأمريكية الجزائرية ذات أهمية بالغة رغم فترة الارهاب التي عاشتها الجزائر في التسعينات،لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 غيرت الخريطة الأمنية للولايات المتحدة الامريكية حيث أصبحت تولي إهتماما كبيرا بالجزائر لخبرتها في المجال الأمني.

إشكالية الدراسة:

أ–الإشكالية الرئيسية:

في ظل الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي من طرف الدول الكبرى لما تحتويه من ثروات وموقع إستراتيجي هام،فكانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول التي ولت إهتماما بالمنطقة المغاربية في ظل المنافسة الأوروبية الفرنسية. فمما تقدم يذهب بنا إلى طرح التساؤل التالي:

"ماهي دوافع و أهداف الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي و بالجزائر خصوصا"؟

ب–التساؤلات الفرعية:وتندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية :

1/ ماهي مرتكزات الإستراتجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر قبل و بعد 11سبتمبر 2001 ؟

2/ ماهي التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع الجزائر؟

3/ ما مستقبل تلك العلاقات في ظل المنافسة الأوروبية خاصة الفرنسية ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الأسئلة تستدعي منا طرح الفرضية الرئيسية و منها تتفرع الفرضيات الفرعية:

أ-الفرضية العامة:

-إن الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي و بالجزائر خصوصا نظرا لموقع الجزائر الإستراتيجي و مكانة الجزائر على الساحة الإقليمية و الدولية، كما تهدف الى حماية المصالح الأمريكية في حوض المتوسط من المنافسة الأوروبية خاصة الفرنسية.

ب-**الفرضيات الفرعية:**

-التعامل الأمريكي في المجال الأمني بمنطقة المغرب العربي و إتجاه الجزائر على الأخص يتسم بالتذبذب بين التعاونية و التنافسية بفعل تشابك مصالح دول منطقة المغرب العربي و الولايات المتحدة الأمريكية.

- إن تزايد التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي و توسعها دوليا، زادت من حجم التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر.

-شكلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 منعرجا في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، فأصبحت الجزائر حليف الولايات المتحدة الأمريكية الأول في محاربة الإرهاب نظرا لخبرة الجزائر في ميدان مكافحة الإرهاب.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف التي تنقسم إلى مجموعتين:

أ–الأهداف العلمية: محاولة إيجاد إطار نظري يتم من خلاله دراسة مفاهيم الإستراتيجية و الأمن،والبحث عن إطار نظري يوصل لدراسة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي و الجزائر خصوصا.

ب–الأهداف العملية: تهدفإلى دراسة الإستراتجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر بعد التطرق لدوافع الوجود والإهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية و الجزائر على و جه الخصوص،كما تسعى الدراسة إلى التطرق لأثارو تحديات الإستراتجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر و مستقبلها في ظل الأزمات و التحديات الأمنية، وكذلك المنافسة الخارجية من القوى الكبرى.

أهمية الدراسة:

تكمن تلك الأهمية في تسليط الضوء على الإستراتجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر، وتأتي هذه الإستراتجية في ظل إهتمامها بالقارة الإفريقية و منطقة المغرب العربي خصوصا في ظل التهديدات الأمنية المتزايدة، والتي شكلت خطرا كبيرا على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة و كذلك في ظل المنافسة الأوروبية خاصة الفرنسية.

فكانت أحداث 11سبتمبر2001 السبب الرئيسي في تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية، وبحكم تجربة الجزائر المهمة في مكافحة الإرهاب دخلت الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر في تعاون أمني مهم يرتكز مبدئيا على الظروف الدولية و الإقليمية الراهنة،حيث تطور هذا التعاون الأمني مثيرا الكثير من التساؤلات.

أدبيات الدراسة:

تطلب إنجاز هذا العمل الإستناد إلى مراجع و أدبيات إهتمت بهذا الموضوع حيث لا توجد مراجع متخصصة بنفس العنوان،حاولنا جمع معلومات من كتب ومراجع باللغة الأجنبية ومجلات ودوريات و رسائل و أطروحات جامعية ومواقع إلكترونية.

– المتطلبات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي كتاب لبوزنادة معمر تناول في بحثه دراسة الأمن الجماعي على المستوى الإقليمي من خلال دور و نشاط المنظمات الإقليمية.

–الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي.دراسة حالة :ظاهرة الإرهاب ، و هي مذكرة لنيل شهادة ماجستير لتباني و هيبة التي تناولت الإستراتجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث يعتبر الضفة الجنوبية منه مصدر للأمن خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية.

– التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية إستراتيجية في المتوسط،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير لحمزاوي جويدة حيث تطرقت إلى أهمية وحيوية المنطقة المتوسطية بالنسبة للإنشغالات الأمنية الأوروبية خاصة، وإنعكاساته على الضفة الجنوبية و حكوماتها في إطار تهافت و تعدد المبادرات الأوروبية المطروحة عليها منذ بدية التسعينات، ومحاولة تكوين نظرة لإدراك حقيقة المشروع الأمني.

– مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر2001مذكرة ماجيستير لأسماء رسولي تناولت أهمية ومكانة منطقة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001 ،و في ظل المنافسة الأمريكية الفرنسية في المنطقة.

موضع الدراسة من الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز دراستي هو اختلافها عن الدراسات السابقةحيث أن أغلب الدراسات السابقة تركز على الإستراتيجية الأمريكية بصفة عامة،و يبرز هذا الاختلاف من خلال تركيزنا على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية و انعكاساتها على الأمن القومي لدول المغرب العربي و الجزائر خصوصا،فحاولنا التطرق في دراستنا لمفاهيم الإستراتيجية و الأمن قبل التطرق للإستراتجية الأمنية الأمريكية في المنطقة المغاربية و الجزائر كنموذج من خلال التعاون الأمني الأمريكي و مستقبل العلاقات بين البلدين.

حدود الدراسة:

أ–الحدود الزمانية:إخترنا للدراسة فترة زمنية منذ نهاية الحرب الباردة أي منذ منذ 1990إلى يومنا هذا، وقد قمنا بالتركيز على فترة مابعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي عرفت تحولا جديدا في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في المجال الأمني.

ب–الحدود المكانية: تتحدد دراسة الإستراتجية الأمنية الأمريكية بنطاق إقليمي ثابت وهو منطقة المغرب العربي و التركيز على الجزائر التي إخترناها موضوع الدراسة.

منهج الدراسة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة و إحدى الوسائل التي لايقوم البحث بدونها لذلك فقد استخدمنا في بحثنا هذا المنهج التحليلي و التاريخي.

أ–**المنهج التحليلي:** هو عملية تعريف و تقويم للأجزاء التي يتكون منها الكل،وبتعبير أخر هو تقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية و جديدة[1]،و يتلخص المنهج التحليلي في عمليات ثلاث قد تجمع كلها أو بعضها في العمل الواحد وهي:

التفسير: أي التفكيك النقد: أي التقويم الاستنباط: أي التركيب

يشير هذا المنهج أن لدول نمطا من المصالح و الإلتزامات،وكذا تقليد الدولة من خلال دراسة تاريخها و جغرافيتها و أهداف الأمن القومي و حاجاته، و بموجب هذا المنهج يتم التركيز على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية و مختلف الأساليب والأليات لتحقيق أهدافها.

[1] الدكتور عبد الرحمن بدوي,**مناهج البحث العلمي**, الطبعة الثالثة, الكويت:وكالة المطبوعات, 1977 ,ص 7

ب- **المنهج التاريخي**:يساعد و يعين المنهج التاريخي على وضع الظاهرة في محيطها و ظروفها الأساسية، فكانت الحاجة إلى المنهج لمعرفة التحول الذي طرأ على مفهوم الإستراتيجية والأمن[2]، كما يوفر المنهج التاريخي الأدوات الكفيلة لمعرفة التطور التاريخي للإهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية، وما لتأثير أحداث 11سبتمبر2001 في العلاقات الأمريكية الجزائرية في ظل الإستراتجية الأمنية الأمريكية الجديدة بعد تلك الأحداث و التي شكلت منعطفا في السياسة الخارجية الأمريكية.

صعوبات الدراسة:

إن أي عمل لا يخلو من النقائص و الأخطاء مهما سعى صاحبه جاهدا إلى الإلمام بجوانب موضوع الدراسة ومن أبرز الصعوبات و التي واجهناها في الدراسة:

قصر مدة الدراسة التي لم تتعدى أربعة أشهر، بالإضافة إلى نقص المراجع التي تعالج الإستراتجية الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي و الجزائر خصوصا.

هيكلة الدراسة:

تضمنت خطة الدراسة ثلاث فصول كل فصل يحتوي ثلاث مباحث، و بدوره كل مبحث يتضمن ثلاث مطالب.

-الفصل الأول تم تخصيصه للتأصيل النظري لمفهوم الإستراتجية و الأمن، وبدوره ينقسم الى ثلاث مباحث المبحث الأول تطرقنا فيه للإطار النظري للإستراتيجية،حيثعالجنا في المبحث الثاني مفهوم الأمن ونظرياته،أما المبحث الثالث فخصصناهلبيان مفهوم الأمن القومي و أهم المدارس النظرية.

[2] محمد شلبي، **منهجية التحليل السياسي**. الجزائر: بدون دار نشر، 1997 ،ص57

-أما فيما يخص الفصل الثاني فتناولنا فيه الوجود الأمريكي في منطقة المغرب العربي،فتناولنا في المبحث الأول أهمية و مكانة منطقة المغرب العربي،أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي،في حين خصصنا المبحث الثالث لدراسة المشاريع والآليات الأمريكية في المنطقة المغاربية.

-أما الفصل الثالث و الآخير يحتوي هو الآخر على ثلاث مباحث و الذي عالجنا فيه الإستراتجية الأمريكية اتجاه الجزائر و مستقبلها، فتطرقنا في المبحث الأول الى الإستراتجية الأمنية الأمريكية قبل و بعد أحداث 11سبتمبر2001 ،فحين المبحث الثاني تناولنا فيه التعاون الأمني الأمريكي الجزائري،أما المبحث الثالث فقد احتوى على تحديات و مستقبل العلاقات الأمنية بين البلدين.

الفصل الأول

التأصيل النظري لمفهوم الإستراتيجية والأمن

المبحث الأول: الاطار النظري لمفهوم الاستراتيجية

المبحث الثاني: دراسة لمفهوم الأمن و نظرياته

المبحث الثالث: الامن القومي واهم المدارس النطرية

مقدمة الفصل:

شغلت الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة حيزا هاما ضمن مواضيع العلاقات الدولية الأكثر معالجة،ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التغير الذي لحق بالعديد من المستويات التي تعالج هذه الدراسات وخاصة على مستوى المفاهيم والمصطلحات التي تدور حولها ، حيث عرف مفهوم الأمن تغيرا في تحديده وفي تحديد أبعاده ومستوياته.

ونظرا للتغير الواضح الذي أحدث على مفهوم الأمن وعلى مستويات التهديد التي عرفتها الدول من قبل، حدث تغيرا مماثلا على مستوى الإستراتيجيات الأمنية للعديد من الدول وظهور مفهوم الأمن القومي ذوي الاتجاهات المختلفة في المفهوم الأمريكي.

المبحث الأول: مفهوم الإستراتجية وأهم الأطر النظرية

تعتبر الإستراتيجية من أقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية، حيث ظهرت في بداية الأمر في المجال العسكري ثم انتشر استعمال كلمة إستراتيجية حتى دخلت جميع المجالات والأنشطة الإنسانية ،كما عرفت عدة تطورات في مفهومها على مر العصور ،وقد ساهمت كثرة الحروب وتراكم الخبرات والتجارب في بلورت مفهوم الإستراتيجية ،وقد ارتأينا في هذا المبحث تناول نشأة الإستراتيجية ومفهومها وأهم المبادئ العامة التي ترتكز عليها ثم أنواعها ،لننتقل لدراسة أهم نظرياتها و مختلف متطلباتها ومقوماتها.

المطلب الأول : مفهوم الإستراتجية وأهم مبادئها

تلجأ كل دولة عندما تجد نفسها عاجزة عن تحقيق هدفها السياسي بالوسائل التي تملكها إلي وسائل أخرى أو إلى إستراتيجية أخرى ذات هدف محدود. حيث تبرز الإستراتيجية كإجراء ذو أهمية قصوى سنحاول إبرازها من خلال الحديث عن النشأة والتطور التاريخي وكذلك مختلف التعريفات التي طالت الإستراتيجية نظرا لأن مصطلح الإستراتيجية أصبح واسعاً سعة العلوم والحياة سواء في السلم أو الحرب أو ما بينهما[1].

سنحاول في هذا المطلب، التطرق لنشأة الإستراتيجية كمفهوم وكممارسة عبر التاريخ، قبل أن نتناول في فقرة ثانية مختلف التعريفات التي أعطيت للإستراتيجية ومن مختلف المدارس الغربية و الشرقية والعربية .

الفرع الأول:نشأة الإستراتيجية

انبثق مفهوم الإستراتيجية من الفكر العسكري بفعل ارتباطه مدة طويلة بالانتصارات أو الإخفاقات العسكريةالبحثةالتي تحدث في ساحة المعركة.وباستمرارالتطورالإنساني وتنامي القدرات البشرية والمادية تحققت فائدةمهمة من هذا المفهوم في المجال السياسي و الاجتماعي خاصة.

[1]صلاح نيوف **مدخل الى الفكر الإستراتيجي** الأكادمية العربية المفتوحة الدنوارك 2008ص 11.

وقد ظهرت كلمة"**stratagem** " في الربع الثاني من القرن السادس قبل الميلاد، أما تعريفها الحقيقي فسيأتي فيما بعد على يد الحكيم المسيحي"**كليمون أليكسندري**" في القرن الثاني قبل الميلاد.[1]

وتقريبا في نفس العصر ستظهر كلمة" **strategika**"على يد"**ديمتريوس دو فالير**".المصطلحان مرادفان لكلمات أخرى، من غير أن يشير المعنى إلى الخداع و الحيلة، ولكن رغم ذلك يبقى المعنى الأكثر تداولا وقتها هو ما يشير إلى الحيلة و الوسيلة والخداع، لكن المصطلحين السابقين لا نجدهما عند كل من **"هيرودوت" و " ثوسيدس"**.

و ابتداء من مؤرخي القرن الأول قبل الميلادارتبطتكلمة"**strategema**" بفكرة الحيلة والوسيلة والخداع في المعركة، بينما كلمة"**strategika** " سيكون معناها مرتبط بوظيفة ومكتب **"الجنرال"**، أما الفعل"**stratège** " فسيحصل على معنى أكثر دقة، فعند" **أون سندر**" سيعني تماما " **ناور**" من المناورة.

الفرع الثاني:تعريف الإستراتيجية

يعد مصطلح الإستراتيجية من أكثر المصطلحات الشائعة والمتداولة.إلا أن الكثير ممن تداولوا هذه الكلمة كانوا يجهلون معناها الحقيقي،فاشتقت كلمة إستراتيجية من الكلمة اليونانية "**Strategos**"ومعناها "**الحرفي القائد**"، وكانت تعني أيضا فن قيادة القوات وعرفت لمدة طويلة من الزمن على أنها فن كبار القادة العسكريين، ثم انتقلت معرفتها من جيل إلى آخر بحدود ضيقة وبما أن القائد العسكري كان في الغالب الإمبراطور أو الملك ، فمفهوم الإستراتيجية تباين لدى كل قائد أو مفكر تبعا لتباين التكوين

الفلسفي والفكري لكل منهم، فكان فن قيادة القوات العسكرية هو المعنى الذي انسجم مع مفهوم الإستراتيجية في العصور القديمة .[2]

[1] صلاح نيوف،مرجع سبق ذكره،نفس الصفحة.

[2] **مفهوم الإستراتيجية**،وكيبيديا الموسوعة الحرة،متحصل عليه من الموقع:

www.wikipidia.com

وقد أصبح من الصعب تقديم تعريف شامل للإستراتيجية لأن الدلالات والمعطيات الظرفية متغيرة حسب المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم ، ويشير أحد تعاريف الإستراتيجية الى أنها علم وفن توظيف القوى السياسية و الاقتصادية و النفسية وكذلك قوات الدولة العسكرية، أو مجموعة الدول لتقديم أقصى دعم للسياسات المتبناة أو المتخذة سواء في السلم أو في الحرب، ويشير تعريف آخر لها بأنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة.

وفي ما يلي تعريف الإستراتيجية لمفكرين سياسيين وعسكريين من المدرستين الغربية والشرقية وكذلك لمفكرين عرب:

أولا–المدرسة الغربية:

1_ كلاوزفيتز : يعرف الإستراتيجية بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب[1] .

4_ليدل هارت: هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة وسرعان ما أدرك ليدل هارت بأن تعريفه هذا لم يحظى بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في عددها وحجمه.

ثانيا–المدرسة الشرقية:

1_ لينين : الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الإنهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة[2] .

2_ ماوتسي تونك : هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب[3] .

3كوزلوف : هي عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهدافها

---

[1] كارل كلوزفيتز.**عن الحرب ترجمة سليم شاكر الإمامي** .بيروت.مؤسسة العربيةللدراسات والنشر 1997ص 175.

[2] لبدل هارت. **نظرة جديدة الى الحرب ترجمة اكرم دبرى** دار القومية للطباعة والنشر 1965 ص 25.

[3]ماوتسي تونك. **تعريف الإستراتيجية** وكبيديا موسوعة الحرة.

ثالثا– المدرسة العربية:

أ/ المدرسة المصرية : التي تعرف الإستراتيجية على أنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح، وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمداً على أسس السياسة العسكرية،كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو[1].

ب/المدرسة العراقية : تعرفها على أنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن اطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.[2]

و من خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم الإستراتيجية المعاصرة في أربعة عناصر:

1_أنه يرتبط بأمن الدولة والمجتمع .

2- ويعنى بتعبئة موارد المجتمع وتنظيمها وتوجيهها.

3- وهو متغير ومتطور بتغير الظروف و الموارد والخيارات المتاحة.

4- ويتضمن في ثناياه عدد من الإستراتيجية المتخصصة التي تترابط وتتكامل فيما بينها لتحقق كل في مجالها أغراض الإستراتيجية العامة وصولاً إلى الأغراض التي حددتها السياسة،وتميزت الإستراتيجية المعاصرة بتلاؤمها مع تغير طبيعة الحربإثر دخول الأسلحة النووية و الصاروخية في ميدان الصراع المسلح، وهو ما أدى إلي ظهور تغيرات جذرية في طرائق الحرب وفي تحديد الأغراض الإستراتيجية.

---

[1] **معنى كلمة إستراتيجية** متحصل عليه من الموقع :

https://stesgoogle.com/site/modrnteachengstrategies/stralegies

[2] أحمد داود سليمان .**نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة**.الطبعة الأولي.بغداد1988. ص 24.

الفرع الثالث:المبادئ العامة للإستراتيجية:

في الواقع،إن مبادئ الإستراتيجية لا يمكن تجاهلها لا على المستوى الاستراتيجي ولا على المستوى التكتيكي في الحرب أو في غيرها،فالمبادئ الإستراتيجية هي قواعد عامة تهدف للوقاية من مفاجآت العدو والتأكد من التفوق عليه في أية خطوة نختارها في التعامل معه،فالتاريخ يبين أن وضع مبادئ الإستراتيجية ثم التقيد بها في عملية صناعة القرار هي من أكبر الصعوبات التي واجهت عمل الإستراتيجيين في زمن الحرب و السلم. وعمليا هذا ما دفع العديد منهم للقول بأن تطبيق مبادئ محددة للإستراتيجية يختلف كثيرا عن صياغتها أو وضعها،حيث أنه من المستحيل التقيد الصارم بهذه المبادئ.

إن جميع التأكيدات حول عالمية المبادئ تصطدم بمسألة تتعلق بشكل مباشر بهذه المبادئ وهي تنوعها وتحولاتها الدائمة. فالمبادئ في علم الإستراتيجية تتغير من كاتب إلى آخر، وما هو أساسي عند هذا الكاتب ربما يكون هامشيا عند غيره. وهذا ما دفع العديد من المتخصصين للقول، وهم يحاولون إيجاد حل لتحولات وتغيرات المبادئ، بأن المهم ليس إيجاد المبادئ ولكن المهم هو البحث عنها.

وعلى الرغم من ذلك حاول المنظرون الإستراتيجيون صياغة أسس وقواعد عامة للإستراتيجية، سميت بمبادئ الإستراتيجية، ويمثل مجموعها مختلف العصور والمدارس والعقليات التي صاغتها، ويمكن دمج هذه المجموعة فيما يلي:**التعبئة، المناورة، السرعة، الحركة، تجميع القوى، حرية العمل، مطابقة الهدف مع الإمكانات، عدم إضاعة الهدف، متابعة الجهد، اختيار الموقع الأقل توقعا، استثمار موقع المقاومةالأضعف، إجبار الخصم على التبعثر بالتقرب غير المباشر، المفاجأة، تلاحم الجيش والشعب، الإعداد النفسي والحرب النفسية الردع، اختيار مكان الضربة الرئيسية في المكان الحاسم، تحقيق تفوق القوى في المكان المحدد تأمين الاحتياط الاستراتيجي للحفاظ على حرية العمل، الإقتصاد بالقوى الرد التدريجي، الرد المرن**، وغيرها.[1]

[1] الموسوعة العسكرية .جزء1.المؤسسة العربية للدراسات والنشر .بيروت 1988ص 7.

ويمكن القول إن هذه المبادئ على الرغم من تباينها صحيحة بصورة عامة، على أساس أن صحتها نسبية، وتتعلق بموقف معين، أو حالة معينة، ويمكن القول إن كلا من هذه المبادئ ينطبق على نموذج معين أو أكثر من النماذج الإستراتيجية، ولكن لا يجوز أخذها كأسس وقواعد مطلقة[1].

الفرع الرابع:أنواع الإستراتيجية

نلاحظ وبمرور الزمن وتطور الإستراتيجية أنها قد تختلف في بعدين[2]:

أولا/الإستراتيجية المباشرة :والتي تعني في مضمونها فكرة حشد مجموعة من القوات التي تتميز بحركة التفوق العسكري المباشر، وذلك من اجل إحراز مجموعة النتائج السريعة وهنا نلاحظ بأن هذه الإستراتيجية يقع جل اعتمادها في قوة التفوق العسكري الحاسم والمباشر.

ثانيا/ الإستراتيجية غير المباشرة :والتي تمثل فكرة في بذل قوة متواضعة وذات محدودية، وتقع على مستوى تتسم بالطول وذلك ضد عدو متفوق لإرباكه وتحطيم إرادته القتالية وروحه المعنوية وتشتيت أفكاره وبث الرعب في نفسه حتى يضعف ذلك العدو وتخور قواه، ثم يتنازل طوعا عن مواصلة القتال والدخول في الحرب واقتناعه للبحث عن ملجأ آخر ومخرج غير الحرب، واللجوء إلى المفاوضات والمباحثات السلمية لحل النزاع والإقتتال المشترك بين القوتين.

ومن هنا نجد أن فكرة الإستراتيجية غير المباشرة هي عبارة عن إستراتيجية تدرك تماما حجم وحدود القوة العسكرية التي نقف أمامها ،كما ندرك كذلك عدم قدرتها في كثير من الأحيان إلى الحسم عن طريق القوة المطلقة الأمر الذي يجبرها على استخدام عمليات المناورة أكثر من المجابهة وذلك بهدف تعديل ميزان القوى لصالح الأطرف الأقل قوة .

[1] الموسوعة العسكرية نفس المرجع السابق، ص 68.

[2]فيصل أحمد عباس **الإستراتيجية المباشرة والغير مباشرة**.متحصل عليه من الموقع:

Mod.gov.sd /imdn.php/spction=blog/81-1773.html

المطلب الثاني : أهم الأطر النظرية الإستراتجية

يمكن أن تكون الإستراتيجية "فن" كما هي علم، وذلك أثناء تطبيقها وممارستها عمليا ،وبشكل دقيق هناك تمييز مثلا في المجال العسكري بين النظرية العسكرية و العمل العسكري إن كل نشاط أو فعل يكون مفادا من خلال القوانينو المبادئ و الطرق، وهذا الفعل أو النشاط يقام أولا من خلال النظرية، ثم يأتي الفعل والممارسة.

و سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لأمثلة من النظريات التي عرفها ميدان الإستراتيجية بدءا من نظرية المباريات و نظرية الردع قبل ان نتطرق لكل من نظرية الاحتواء ونظرية الإنتقام الشامل ونظرية الدومينو.

أولا–نظرية المباريات :

تعتبر نظرية المباريات من الناحية التحليلية شكلا من أشكال نظرية اتخاذ القرار لأنها تقوم بدراسة و تحليل تصرفات صناع القرار من حالات الصراع المختلفة أو بعبارة أخرى تصف الكيفية التي يتصرف بها الناس العقلانيون، إنتهاج الخيارات الرشيدة عن المواقف الصراعية و التي تحقق لهم اكبر قدر ممكن من القيم أو المكاسب و تجنبهم الخسائر بقدر الامكان او على الأقل تقليصها إلى أقل حد ممكن ، بمعنى أخر فهي تركز على التعامل مع صراعات المصالح كما لو كانت مباريات في الإستراتيجية و كانت هذه النظرية قد عرفت في 1944 م من طرف "**اوسكار مور و جون نورمان**"في كتابيهما"**نظرية المباريات و السلوك الاقتصادي**" إلا انها بعد ذلك أثبتت صلاحيتها في المجال السياسي خاصة فيما يتعلق بالإستراتيجية و التخطيط للدفاع و اتخاذ القرارات السياسية الخارجية[1].و قد جاء بعد ذلك عدد من المفكرين أمثال "**هنري كاهن برنارد برودي هنري كيسنجر رونالد بريان**"،حيث طوعوا هذه النظرية للإستخدام في الصراعات السياسية بصفة عامة و في

[1] نصيرة الزهواني.عبد الله عشاش .عبد الحكيم وادي. **الاستراتيجية مفهوم ونظرية**،متحصل عليه من الموقع :
Rachel center.ps/news.php2.action=view.pid=10294

مشكلات الحرب و السلام بصفة خاصة و نظرية المباريات في أبسط معانيها هي دراسة الإستراتيجيات التي يتبناها الأطراف في مواقف النزاع.

ثانيا–نظرية الردع/ توازن الرعب النووي :

الردع بمفهومه العام هو توافر القدرة التي تتيح إرغام الخصم من دون القيام بأعمال عدوانية و يعني إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه تحت التهديد بإلحاق أضرار جسيمة به تفوق المزايا المتوقعة من وراء الأقدام على مثل هذه التصرفات، والردع في نظر الكثير من الباحثين يعتبر بمثابة المحصلة النهائية للتفاعل في العديد من العوامل والمتغيرات العسكرية والسياسية و الدعائية التي تضع الخصم في حالة نفسية يحجم معها عن تقبل المخاطرة و من ثمة فإن الردع الفعال هو المتعدد العناصر والأشكال[1].

و هناك ثلاث عناصر رئيسية تشكل في مجموعها ما يمكن أن يعطي للردع فعالية و قابلية للتصديق و بالتالي تدعيمه [2]:

1–توافر المقدرة على الثأر : من خلال الدعاية لهذه المقدرة لتأكيد فعاليتها للطرف الأخر كما يستطيع الكشف عن تفاصيل هذه القوة أو كشف النقاب عن أمور معينة تفيد الطرف الأخر بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء تصور عنه ولأن الردع لا يجوز أن يبقى سرا فهو يحتاج لنقل بعض المعلومات للطرف الآخر شريطة أن لا تخدم الخصم.

2–التصميم على إستعمال هذه القدرة الثأرية في ظروف معينة بعيدا عن أي إستعداد للمساومة أو التخاذل أو التراجع ذلك أنه إذا أحس الطرف الثاني بإستعداد الطرف الرادع للتراجع أو المساومة فانه يعتمد إلى ممارسة بعض الضغوطات و التصرفات التي لن تكون في مصلحة الرادع و من هنا يكون تأثير الردع ضعيف.

[1] النظريات الاستراتيجية للصراع الدولي،متحصل عليه من الموقع:http://guelma.moontada.net/t2210-topic

[2] نفس المرجع.

3-إن الردع لا يصل إلى مستوى إستخدام القوة و إنما يركز على أساس حشد عناصر القوة و التلويح أو التهديد بها لذلك هناك من يرى أن الردع هو تهديد جدير بالتصديق في تنفيذه. و قد أخذ الردع أهميته في إطار وجود السلاح النووي و هو ما يعرف بالردع النووي أو توازن الرعب النووي في ظل التطور الملحوظ كما وكيفا مع إستبدال القنبلة الذرية إلى القنبلة النووية ، القاذفات الإستراتيجية و الصواريخ العابرة للقارات و الغواصات النووية.

ثالثا– نظرية الاحتواء:(1953 – 1945)

تعد هذه النظرية من النظريات الأولى للإستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية و قد أسسها و بلورها "**جورج كنان**" الدبلوماسي الأمريكي المتخصص في الشؤون السوفياتية و نفذتها حكومة الرئيس "**هاري ترومان**" و تعني في نظر صاحبها التعهد الشامل لمقاومة الشيوعية أنى وجدت، و يراها العالم الإشتراكي مخططا لسيطرة عالمية أعدته الإمبريالية الأمريكية و تقويضا من النظام الذي انبثق عن الحرب العالمية الثانية الذي يقوم على التوازن في العالمين الرأسمالي و الإشتراكي و نبذهما للحرب و تأكيدهما على مبادئ التعايش السلمي.

كما إرتبطت سياسة الإحتواء بالتطورات الجذرية التي حدثت في موازين القوى الدولية نتيجة الهزيمة التي ألحقت بالنازيين و هو ما سمح للتنظيمات النوعية بالتواجد بين مختلف دول المجتمع الدولي و فرض روسيا سيطرتها المباشرة على تلك الدول بوسائل القوة المسلحة من شرق أوروبا كما دفعت هذه المخاوف الكثيرة من دول أوروبا إلى الإعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتعت بإحتكار الأسلحة النووية آنذاك و محاربة المخططات التوسعية الجديدة للإتحاد السوفيتي في القارة الأوروبية[1].

و تمثل الإطار النظري لسياسة الإحتواء على إجراء تحليل شامل للأهداف الإستراتيجية السوفيتية و تحليل الطرق التي من خلالها ينظر الإتحاد السوفيتي للغرب الذين يعتبرونه العائق الرئيسي في وجه الشيوعية.

[1] ايان شابيرو،**نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب**،ط 1،مركز المطبوعات للتوزيع و النشر، 2012 ، ص 21.

و قد إعتمدت سياسة الاحتواء عن تحقيق أهدافها التدميرية للإتحاد السوفياتي أربع إفتراضات وإستراتيجيات[1]:

أ- الحرب الشاملة في حال هجوم على الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية

ب- التفوق الجوي و مقدرته التدميرية تفوق تنفيذ أي إستراتيجية هجومية للإتحاد السوفيتي

ج – إفتراض عدم المخاطرة بإستعمال القوة

د– الإقتصار من جانب الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة.

وبقيت فكرة إستخدام القوة مرتبطة في أذهان الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الشاملة سواء للدفاع عن أوروبا من الهجوم الشيوعي و للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية من الهجوم المباشر و قد إتخذ التطبيق الفعلي لسياسة الإحتواء الكثير من الأحلاف و القواعد العسكرية في كل مكان، و خلق الحلف الأطلسي الذي يعتبر القوة الضاربة و الرادعة للإتحاد السوفيتي، أما في آسيا فبدأ تطبيق سياسة الإحتواء بعد سلسلة من مواثيق التحالف و ترتيبات الأمن الإقليمي، و قد ظهر ذلك جليا بعد الحصار الذي فرضه الإتحاد السوفياتي على برلين و الإنقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا و الغزو الشيوعي لكوريا، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية سبق لها و أن أقامت ميثاق تبادل مع اليابان و كوريا الشمالية في 1953،وتعهدوا بالدفاع عن أي هجوم يقع من طرف الشيوعية و قام حلف جنوب شرق آسيا 1959 و حلف بغداد في الشرق الأوسط.

رابعا– نظرية الانتقام الشامل :

هي نظرية بلورها "**جون فوستر دلاس**"وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات و التي إعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء و نقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الإحتواء

[1] **النظريات الاستراتيجية للصراع الدولي**. المرجع السابق.

ضد الإتحاد السوفييتي في المرحلة التالية على إنتهاء الحرب المباشرة، وتقوم هذه النظرية على أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد هي أن يقنعه مقدما بأن أعماله العدوانية ستجلب عليه انتقاما مروعا يجعله يخسر أكثر مما يكسب و من ثمة فان الهدف من تطبيق إستراتيجية الإنتقام الشامل لن يقتصر على مجرد محاصرة الكتلة الشيوعية و تطويقها (كما كان الهدف من سياسة الإحتواء) و إنما كان يتجاوز ذلك إلى العمل على تحرير هذه الكتلة و تدميرها ، و هدفها هو حمل الخصم على الإستسلام و فرض إرادة النصر عليه[1].

و قد أخذت الإهتمام من طرف الرأي العام الأمريكي الذي رفض مبدأ الحرب المحدودة في مقابل تأكيد المبدأ الأمريكي **''الإمتناع عن حرب أو الدخول في حرب شاملة''** و كان ذلك ناتجا من تجربة الحرب الكورية (1950–1953) الفاشلة وقد قامت هذه النظرية على ثلاث مقومات[2]:

1–تخفيض للقوات البرية الأمريكية و تقليص حجم الإنفاق العسكري

2–بناء جدار عازل للكتلة الشرقية عن طريق الأحلاف – حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا

3– أي محاولة لإنتهاك الشيوعيين(الإتحاد السوفييتي) لخط التقسيم الفاصل بين الكتلتين يشكل مبررا كافيا لدخول الولايات المتحدة في حرب شاملة ضدها.

خامسا–نظرية الدومينو:

تقوم هذه النظرية في إطار التخطيط الإستراتيجي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية وسعى إلى تطبيقها الرئيس "**إيزنهاور**" مع نشوء أزمة الهند الصينية في 1954 بعد هزيمة الفرنسيين في معركة "**ديان بيان فو**"، وصعود الشيوعيين إلى الحكم وأعادت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتبار لهذه النظرية في ستينات القرن العشرين لمجابهة المد الشيوعي ولكنها اضطرت للتراجع ويمكن ملاحظة العلاقة الإستراتيجية بين نظرية

[1] نصيرة الزهواني.عبد الله عشاش .عبد الحكيم وادي.نفس المرجع.
[2] نفس المرجع.

الدومينو والتخطيط الإستراتيجي العسكري في الحروب الكبرى حيث تتسمبالسيطرة على مواقع بعيدة عن ساحة القتال من أجل تفادي سقوط مواقع لمجاورة وإبعاد مخاطر تحركات العدو[1].

مفهومها: تعرف على أنها أن سقوط دولة تحت السيطرة الشيوعية أو رقابتها فتليها دول الجوار.

–تطبيقات نظرية الدومينو:تم تطوير هذه النظرية في فترة رئاسة **"داويت ايزنهاور"**وذلك من خلال أن وحدة الدومينو الأولى إذا سقطت فتليها باقي الوحدات، وتم تطبيقها في الجنوب الشرقي لآسيا، **"فإيزنهاور"** يؤمن بفكرة أنه إذا تم سيطرة الشيوعية على جنوب الفيتنام، فإن الدول الأخرى في المنطقة مثل **"اللاوس، كمبوديا، تايلاند، بورما، ماليزيا واندونيسيا"**سوف تتبعها.

ريتشارد نيكسون" كان مؤمنا أيضا بهذه النظرية، ففي خطاب أجرى سنة 1953، صرح "**نيكسون** "إذا سقطت الهند الصينية، فإن تايلاند ستوضع في وضع حرج، وحتى كل دول جنوب شرق آسيا سوف تقع تحت سيطرة الشيوعية أو تأثيرها وحتى اليابان التي تتعامل تجاريا مع هذه المنطقة سوف تخضع للتأثير"[2].

وتم قبول هذه النظرية من قبل أتباع "**إيزنهاور، كيندي ليندن جونس ، ريتشارد نيكسون"**، وكان السبب والذريعة التي إستخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لإرسال قواتها إلى الفيتنام.

المطلبالثالث :متطلباتومقوماتالإستراتيجية

يتطلب لنجاحالاستراتيجية بمفهومها المتقدم ضرورة توافر متطلبات و مقومات لا غنى عنها

في هدا الصدد و بدونها تغدو الاستلاتيجية كلمة جوفاء لا صدى لها في الواقع،فالمتطلباتهي دعائم أو ركائز ثابتة،أما المقومات فهي لاتغدو أن تكون مجموعة من العناصر تتسم بالملرونة[3].

[1] عدنان السيد حسن،**نظرية العلاقات الدولية**،دار أمواج النشر و التوزيع،بيروت2003،ص ص102..103.

[2] نفس المرجع.

[3] الدكتور حسن درويش عبد الحميد.**الإستراتيجية الأمنية وتحديات المعاصرة** متحصل عليه من الموقع :

Vb.bip.gov.sa/archive/index.phpt//t-646.html

الفرع الأول:المتطلبات

أولا: مبدأالعلمية

بمعنى الاستناد دائما الى الأساس العلمي القائم على الاستفادة من الخبرات و التخصصات و دراسة الخطط السابقة، و الاستخدام العلمي المتطور عند وضع خطط مواجهة الجريمة. فعالم الجريمة يجتاز مرحلة حاسمة من مراحل التطور المدهل للجريمة الحديثة. فالجريمة العصرية التي شاع وقوعها منذ أوائل الستينيات هذا القرن بدأت تعتمد على التخطيط العلمي الدقيق، على نحو لم يسبق لها مثيل في التاريخ الجنائي[1].

ثانيا –مبدأمركزيةالتخطيط لا مركزيةالتنفيذ:

يقصد أولا بمركزية التخطيط ذالك التخطيط المركزي الذي يتيح منهجا متكاملا من الناحية العلمية وفي هذا الصدد فإن التخطيط المركزي يكفي لإيجاد التوازن و التنسيق الضروري بين خطط القطاعات المختلفة وكذالك يحقق التنسيق عند التنفيذ، كما أن التخطيط المركزي يمكن من مواجهة المشاكل العامة التي لا تدخل في نطاق عمل معين أو جهاز معين.

و الى جانب مبدأ مركزية التخطيط يوجد مبدأ آخر يقوم على لا مركزية التنفيذ، بمعنى أن تلقي مسؤولية التنفيذ على عاتق القطاعات المختلفة حسب موقعها قدر اختصاصه .[2]

ثالثا –مبدأالإلزاميةوالمرونة:

ويعتمد مبدأ الإلزامية أي ضرورة الإلتزام في التنفيذ بخطط تحقيق الأهداف عقب إعتمادها و إبلاغها إلى جميع الأجهزة في المناطق المختلفة، و العمل على إمكانية إستجابة الخطة للظروف الطارئة إعتمادا على الدراسات لتنبؤية، ومد بقابلية مواجهة أية مشاكل عند التنفيذ، أما المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل

[1] الدكتور حسن درويش عبد الحميد ،نفس المرجع .

[2] نفس المرجع.

مختلفة بحيث سمكن مواجهة الإحتمالات الطارئة فمن المسلم بها أن حرية أجهزة الأمن ليست مطلقة في إختيار نوع التخطيط لمواجهة تلك الأخطار، بل يتعين أن يكون هذا التخطيط وليد الظروف السياسية و الإ قتصادية و الإجتماعية القائمة، و ينبغي أن يتطور التخطيط بحيث يناسب حاجة المجتمع و قدراته فيظل ما يجد من ظروف[1].

رابعا – مبدأالواقعية

يقصد بهذا المبدأ مدى ملائمة الوسائل و الأساليب و الواقع الذي سوف تنفذ فيه و تقدير الإمكانات المتاحة الني سيتم التنفيد في حدودها، أما **الشق الأول** من المبدأ الذي يمثل في مدى ملائمة الوسائل و أساليب للواقع، فان تقدير هذه الملائمة من إطلاقات القيادة و تخضع لمحض ترخيصها بلا معقب عليها في ذلك، إلا أذا شاب تقديرها خطر مؤثر لا سبيل لتداركه .

أما **الشق الثاني** فهو تقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيد في حدوده، فهذا الشق يرتبط بالأول إرتباطا وثيقا أو إرتياطا لسبب النتيجة، ذالك أن تنفيد الوسائل و الأساليب يعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات المتاحة،و على قدر هذه الإمكانات يأتي التنفيد محققا لأهدافه [2].

خامسا –مبدأالمشاركة:

ويعني ذالك أن تحديد الوسائل و الأساليب و التخطيط و مواجهة متطلبات الأمن ليس عملا عارضا تلجأ إليه في ظروف معينة فقط، بل لها صفة الإستمرارية بالإعداد السابق و التطوير المستمر القائم على التنظيم الدقيق و إعادة التقييم كذالك.

[1] مجدي إبراهيم: **الاستراتيجية العسكرية.المبادئ و المقومات**، دار العلوم الجزء 1 ،2004،ص216.
[2] مجدي إبراهيم، المرجع سبق ذكره،نفس الصفحة.

الفرع الثاني:مقومات الإستراتيجية

في بادئ الرأي أن الإستراتجية تعتبر في حقيقتها مفاهيم نظرية يلزم بظرورة الإلتزام بها، و العمل على مراعاتها و التغرف على ما تحويه من دلالات، ثم القيام يترجمة تلك الدلالات إلى معطيات في ضوء المطلوب من مهام و المتاح من إمكانات، و بالتالي فإن مقومات الإستراتجية هي:

أولا– مقومات بشرية:

ويقصد بها هنا رجال الأمن بحسب أنه هو محور الإستراتجية و ركيزتها،فالوضيفة الأمنية تتسم بالأهمية و تأتي أهميتها ليس فحسب في كونها وظيفة متشبعة و متعددة، بل أيضا بالنضر الى ظروف أداء رجل الأمن لوضيفته، فهو يؤدي عمله في ظروف تتسم إلى حد ما باخطورة. الإنخراط في الخدمة بهدف إمداد رجل أمن بالمعلومات الظرورية التي تحقق تنمية في الإتجاهات المختلفة المتصلة بعمله، و إكتساب الخبرات و المهارات الفنية و الإدارية و السلوكية اللازمة لأدائه، إلا أننا نعني هنا بالعنصر البشري المنوط بها تنفيد الإستراتجية بتبعاتها و مسؤولياتها و ما يتطلب ذالك بالضرور من توجيه النظر إلى الإهتمام بهذا العنصر [1]

ثانيا– مقومات مادية:

ويقصد بها الوسائل الإمكانات العلمية الحديثة،التي تمكن رجل الأمن من أداء دوره بفاعلية و تلك المقومات لا تقع تحت حصر، كما نها تختلف من وقت لآخر، بل أنها تتباين من قطاع الى آخر، و شئ الهام الذي يجب إبرازه هنا ، دور الشرطة يجب أن يمتد إلى أبعد من مجرد المجهود الوقائي أ العلاج بذالك أن تحديات المستقبل تتطلب قدرا كبيرا من القدرات الفنية من توفير كل مايتصل بجوانب الحضارة الآلية و الميكانيكية، و في إطار ما يمكن أن يعنينا بالأنجازات التكنولوجية نجد أربع مجالات هامة:

النقل، و المواصلات، الأسلحة، وسائل الإتصال، الأجهزة الإلكترونية[2].

[1] د.حسن علاوي خليفة ،**النظرية الاستراتيجية المعاصرة**،دار الحكمة ،2013،ص25.
[2]،نفس المرجع، السابقق، ص19.

ثالثا– مقومات تنظيمية

تعني المقومات التنظيمية ضرورة وحدة القيادية لمتابعة كافة الأجهزة المشتركة أو المنوط بها تنفيد الإسترتيجية الأمر الذي يحقق بالتالي وحدة الأوامر و التعليمات لكافة الأجهزة و على العكس إذا تعددت القيادة في صدد أمر معين، فيؤذي ذالك إلى تعداد القرارات و الأوامر أو التعليمات الأمر الذي قد بقضي إلى تضارب تلك القرارات و تنعكس بأثارها على أداء رجل الأمن [1].

رابعا –مقومات تشريعية

نقصد بها القوانين و الأنظمة سواء تلك التي تتعلق يشؤون أجهزة الأمن و التي يتعلق أداء عملها، وفي خصوص التشريعات التي يتعلق يشؤون أجهزة الأمن، فهي قانون قوات الأمن العام أو قانون الشرطة تقوم على ترتيب الأوضاع الوظيفة بمختلف مظاهرها، التعليم، الترقية، النقل، التأديب و غيرها إضافة إلى توفير الرعاية الصحية و الإجتماعية للعاملين في أجهزة الأمن، سواءا كانو في الخدمة أو بعد إنتهاء خدمتهم.[2]

أما في خصوص التشريعات التي تتعلق بأداء أجهزة الأمن فهي على سبيل المثال لا الحصر فيها:

قوانين العقوبات، أصول المحاكمات الجزائية و غيرها إلى جانب الإتفاقيات العربية أو الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب أو المخدرات أو المؤثارات العقلية و غيرها من الإتفاقيات التي تستهدف مواجهة الجريمة سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي،باعتبارها تصبح جزء من تشريعات الوطنية. أما القوانين التي تقوم على تنفيدها فهي على سبيل المثال لا للحصر: الجنسية،قانون الجوزات،قانون المرور، قانون الإقامة و غيرها من القوانين [3].

[1]حسن علاوي خليفة،المرجع السابق،ص19.
[2]نفس المرجع،ص17.
[3]نفس المرجع،نفس الصفحة.

المبحث الثاني: دراسة لمفهوم الأمنو نظرياته

يعتبر الأمن مطلب إنساني لما لهذا اللفظ من مستويات عدة سواء على المستوى الفردي أو الدولي وحتى على مستوى النظام الدولي، لذلك قد تعددت وتنوعت الدراسات الخاصة بهذا المفهوم كما ارتبطت بالعديد من الأطر النظرية التي حاولت ضبطه وتحديد ميكانيزماته .

وقد تغير مفهوم الأمن والقضايا التي يدرسها بإختلاف الفاعلين على مستوى العلاقات الدولية والميكانيزمات التي تحرك هذه العلاقات واختلاف العوامل التى تحركها.

لذلك سيخصص هذا المبحث لتقديم أهم تعاريف الأمن ومفهومه في نظرية العلاقات الدولية ثم التطرق لمستوياته .

المطلب الأول: مفهوم الأمن

أولا– الأمن لغة:

إن الأمن لغة من الأمان و الأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا أمن و أمنت غيري من الأمن و الأمان والأمن ضد الخوف و الأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر و الإيمان بمعنى التصديق و الأمن مرادف للكلمة الانجليزية"**security**" و الفرنسية "**sécurité**" ويكاد يتطابق هدا المعنى في كافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة و عدم الخوف.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى و يأتي في مقدمتها: زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عـددها علماء اللغة للأمن[1].

[1]ابن منظور،**لسان العرب**.ظ1.القاهرة.دار الحديث.2003.ص164.

ثانيا– شرعا: هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى: **"فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"**[1]، فالأمن هو ضد الخوف والخوف هو التهديد (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي).

وقوله تعالى:" فلما دخلوا على يوسف أوى إليه أبويه وقال أدخلوا مصر ان شاء الله أمنين"[2]

-في إطار هذه التعاريف يمكن إعطاء عرض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي.

ثالثا– الأمن اصطلاحا:

-تعرفه دائرة المعارف البريطانية: "بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبيـة "[3]

-يعرفه **هنري كسنجر**وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[4]."

– أما **روبرت مكنمارا** وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه **"جوهر الأمن"** فيعرفه على أنه: "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"[5].

أما **باري بوزان**وهوأحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه :"غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع".

---

[1] سورة قريش الاية (1-4) .

[2] سورة يوسف الاية (99).

[3] مندر سليمان.**اعادة صياغة مفهوم الأمن القومي و مرتكزاته** متحصل عليه من الموقع:www.achr:nu/art381.htm

[4] لخميسي شيبي.,الأمن **الدولي و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية.فترة مابعد الحرب الباردة(1991–2008)** ط1.الجيزة.المكتبة المصريةللنشر و التوزيع2010ص14.

[5] عبد النور بن عنتر . **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** . مجلة السياسة الدولية العدد 160 . افريل 2005 ص 56.

يعتبر تعريف **باري بوزان** من أحدث تعريفات الأمن و الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية. و يراه أيضا انه العمل على التحرر من التهديد، و في سياق النطام الدولي فهو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن،فان الدولة و المجتمع يوجدان في إنسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحتوي أيضا جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود.

-من جانب آخر نجد من الباحثين العرب و المفكرين الدين قدموا تعريفات مختلفة للأمن منها:

يعرفه **بطرس غالي**:"الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولايمس فقطسلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الإستقرار السياسي والإقتصادي و الإجتماعي، لأن الأمن متعلق بالإستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي، فهو لايشمل فقط البعد العسكري كذلك البعد السياسي الإقتصادي و الاجتماعي"[1].

يعرفه **عبد الوهاب الكيالي**:"الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".[2]

-في إطار هذه التعاريف يمكن إعطاء استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحليمن خلال إستعراض التعاريف السابقة للأمن يمكن إستخلاص ثلاث صفات رئيسية وهي:

أ-النسبية: بمعنى أن الأمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.

ب-الشمولية: بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لايتوقف على عنصر أو بعد واحد و إنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها : العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والنفسية.

[1] بوزنادة معمر.**المتطلبات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**.الجزائر.ديوان المطبوعات الجامعية1992 ص12.

[2] عبد الوهاب الكيالي.الموسوعة السياسية.بيروت:المؤسسة العربيةللدراسات و النشر.1979.ص131

ج–الدينامكية: بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة بمعنى أن مسألة الأمن متغيرة تتاثر بتطور الوضع الدولي و الداخلي.

–في إطار هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريفا شاملا للأمن على أنه: "قدرة الدولة على تجنيد قدراتها

وقوتها الداخلية والخارجية، ومعطيات هذه القوة الإقتصادية، السياسية والعسكرية في مواجهة التهديدات التي تعترض استقرارها وطمأنينتها على المستوى الدولي والمحلي."[1]

المطلب الثاني:أهم الدراسات النظرية لمفهوم الأمن

أولا)النظرية الواقعية:

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة "**واستفاليا**" **1648**، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا ورغم صياغة إفتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية. ويرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالآتي[2]:

– الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

–النظام الدولي هو نظام فوضوي، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.

– تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها أو التأثير على الآخرين و بالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

---

[1] تباني وهيبة.**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي.دراسة حالة :ظاهرة الإرهاب**.مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية .تخصص دراسات متوسطية و مغاربية .الأمن و التعاون.جامعة مولود معمري.تيزي وزو..2013–2014، ص23

[2] Paul D. Williams, **Security Studies**: **An Introduction**, **published in the USA and Routledge**, 2008, PP.17-20.

– الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الإستقرار في النظام الدولي. و بالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكات الدول.

– تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها و هو ما يولد الريبة، ويزيد من إحتمال قيام الحرب على الدوام.

يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم إهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنيةفي ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية[1]من هنا، فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية بإعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية و إستقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

. ينطلق التصور الواقعي من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي هذه الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى.

ففي عالم يتكون من وحدات متنافسة و تسوده عدم الثقة بين الدول، ويحكمه مبدأ "**كل لنفسه**"، فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور باللاأمن والتهديد من الطرف الآخر، ما ينتج عنه معضلة أمنية[2].

---

[1]Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, **Théories de la Sécurité**: **Définition**s **Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, paris Editions Montchrestien , 2002, PP . 90-91 .

[2]اليامين بن سعدون،**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**،مذكرة ،مقدمة لنيل شهادةالماجستير في العلوم السياسية،فرع العلاقات الدولية،تخصص:دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون و الأمن،جامعة باتنة ،الجزائر،2001-2012، ص ص15-16.

ثانيا)النظرية الليبرالية:

يتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا يكون لفاعلين آخرين داخل الدول أو غيرها أهمية مكافئة أو أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوتا واحدا بل تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتفاوت رؤاها وتتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى.

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تركيبا وتبسيطا منه لدى المدرسة الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتحداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية أو هو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة الدول الأخرى، بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني ولا علاقة لثروات المجتمعات الأخرى بها، كما تركز هذه النظرية على إمكانية التعاون وبالتالي توفير الأمن إذا ما لجأت الدول إلى أسلوب الاعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح في ميدان الاقتصاد السياسي الدولي (التجارة، المال، الاستثمار، التكنولوجيا).

يملك الليبراليون أمنا جماعيا يتحقق من خلال تشكيل تحالف موسع بين أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل دولي آخر قد يسعى لتهديد أمن هذه الجماعة أو التحالف، وقد وضع أسس هذه الفكرة "**الأمن الجماعي**" الفيلسوف الألماني "**إيمانويل كانط**"المتمثلة في أطروحة "**السلامالأبدي**"وتجددت هذه الفكرة مع أصحاب طرح السلام الديمقراطي الذي جاء به أنصار المذهب الليبرالي المؤسسي، حيث يرون أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية، فالديمقراطية كفكرة هي مصدرا رئيسيا لتحقيق الأمن والسلام[1].

[1]بالة عمار،**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**،مذكرة مقدمة لنيلشهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية و العلاقات و الدولية،تخصص:دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون و الأمن،جامعة باتنة،الجزائر،2011-2012، ص ص 17-18.

كما تميزت النظرية الليبرالية وخاصة فيما يتعلق باتجاه دراسات السلام بتوسيعها نطاق دراسات الأمن لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجاهلتها المدرسة الواقعية، السياسية، فكانت نظرتها إيجابية للسلام باعتباره موقفا ضد العنف وضد المساومة الدولية باستعمال القوة حيث لها تأثير كبير على ظهور منظومة أمن جماعي من خلال بروز المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم ومن بعدها هيئة الأمم المتحدة التي يعتبر إقامة السلام والأمن الدوليين أهم أسباب إنشائها[1].

ثالثا)النظرية النقدية:

نتج المنظور النقدي الاجتماعي عن أعمال مدرسة فرانكفورت، إلا أن إسهاماتها في مجال الدولية يعود إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ويعتبر "**روبرت كوكس**"أكثر من ارتبط اسمه بها .ومن أبرز مفكري هذا التيار نجد "**يورغن هابرماس، تيودور أدورنو، ماكس هوركهايمر، ماركيز هاربيت، أندرو لينكلاتير، وروبرت كوكس** ، بالإضافة إلى **مارك هوفمان**".

تنطلق النظرية النقدية من افتراضات للاتجاهات النظرية التقليدية بمنهجية غير وضعيةللعلوم الاجتماعية بصفة عامة، وللعلاقات الدولية بصفة خاصة، مهاجمة بذلك الواقعية التي تدعي بناء نظرية موضوعية علميا وحيادية معياريا ،حيث اعتبر مفكرها "**كوك**"أن عقلانية الواقعيينما هي إلا معيارية متسترة تستجيب لمصالح طبقة اجتماعية محددة ومن جهته "**يورغن هابرماس**" قدم عملا حول "**العلاقة بين المعرفة والمصالح لإنسانية**" يرى فيه أن المعرفة ترتبط بصورة وثيقة بالمصلحة لكونها تخدم إما شخصا وإما موضوعا معينا[2].

وباعتبارها نتاج اجتماعي وتاريخي لا يمكن عزله عن سياقه العام ،لا لسبب الموضوعية أو الحيادية أو النزاهة العلمية، وبذلك فان مصلحة المعرفة العلمية النقدية هي انعتاق الإنسان وتحرره. ولأن النظرية النقدية لا ترى الحقيقة من نفس منظور النظرية التقليدية التي جعلت هذا المتغير غطاء لإيديولوجيات متنكرة في شكل

[1] بالة عمار،مرجع سبق ذكره،نفس الصفحة.

[2] جويدة حمزاوي،**التصور الأمني الأوروبي:نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجيةفي المتوسط**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011، ص 32-33.

نظريات علمية تعمل على تبرير وشرعنة توازنات عالمية معينة. فمهمتها (النقدية) إسقاط هذالقناع من خلال بناء فهم ومعان أكثر عمقا .وباعتبار أن الحقيقة هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة وإدراك أن النظريات مغروسة في هذه الأطر وهوما يتيح التفكير مليا بالمصالح التي تخدمها أية نظرية[1]

أما عن أهم مبادئ النقديين في تصورهم للنظام الدولي والأمن الدولي والمحلي، فهي كالآتي:

-النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا، وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، وبدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول ،أي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة إلى عنصر المعرفة بين الدول وخبرة التعاطي مع حالات التفاعل، وهنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة والفوضى في فـهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل النظـــام الدولي ومساراته التفاعلية. وقد قدم "**ألكسندر واندت**"مفهوما بديلا للمعضلة الأمنيــة وهو "**الجـــماعة الأمنية**" كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نـــــحو تشكيل "**جماعة أمنية**" تتمتع بقدر أكبر من السلام[2].أي أن المعرفة هي انعكاس لرغـــبات الإنسان وهنا يظهر مفهوم الانعكاسية في المنهجية مابعد الوضعية وفي النظرية النقدية.

على عكس الواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمنفان النظرية النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي له، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل،الأمن الإنساني وهما المفهومان الأساسيان اللذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية. وعلى حد تعبير باري بوزان، فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة [3].

---

[1] جويدة حمزاوي،مرجع سبق ذكره،نفس الصفحة.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004،ص 434-435.

[3] ادل زقاغ،" **إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي،متحصل عليه من الموقع:**

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

فبالنسبة لمفهوم الأمن الإنساني يعتبر في إطاره أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الانتقال من المستوى الدولتي إلى المستوى الفـــردي للأمن.

فالنظرية النقدية الاجتماعية أحدثت نقلة فيما يخص السؤال من: **الأمن لماذا؟ إلى :الأمن لمن؟ أي من يجبتأمينه؟**،وتعتقد أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي لذا فهي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف والغاية،.أما مفهوم الأمن العالمي الذي يعتبر ثاني المفاهيم الأساسية للأمن من المنظور النقدي،فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي،ورغم أن النظرية النقدية ليست ذائعة الصيت وليس لها تأثير كبير كمدرسة كوبنهاجن إلا أنه يمكن القول أن أهم إسهام يعزى إليها هو المجيء بمفهوم "**الأمن الإنساني**"، ونقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية قاطبة.انه انتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد[1].

رابعا)امدرسة كوبنهاغن و توسع مفهوم الأمن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن، مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان " **الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقاتالدولية**" الصادر عام 1991 وترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن،من أبرز مفكرها نجد "**باري بوزان، أولي ويفر و جاب دو ويلد**"

تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاغن للأمن على اعتباره . وقبل كل شيء . مسعى،وأن الفاعلينينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية بهدف تبني مسار "**الأمننة**"، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء[2]

[1] جويدة حمزاوي نفس المرجع، ص 33-34.

[2]بالة عمار ،مرجع سبق ذكره،نفس الصفحة.

لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى . غير الأبعاد العسكرية . وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، ويعد بوزان من أكبر االمساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضاتالواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل كما رأينا سابقا حيث يصف **بوزان**نفسه بـ"**الليبرالي الواقعي**[1]"

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف بوزان هذا الأخير على أنه: "**العمل على التحرر من التهديد**"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن **هو "البقاء"** ،لكنه يشتمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود[2]

ولا يعني بوزان بالعمل على التحرر من التهديد" **الانفلات منه أو تحييده كليا "، على اعتبار أنه لدى تحليلها للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول" إنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط أبدا مطلقا، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ" لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفها بأنه"قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحداتها الوظيفية**[3]."

يرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن وعلى رأسهم"**بوزان و ويفر**" بأن إطار "الأمننة يستند في تحديده على ثلاثة معاني:

2 Kenn Booth and Steve Smith, International Relation Theory Today, USA, Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995,pp 176-177.

[2] عبد النور بن عنتر، **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**،محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير،تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر.فيفري 2009.ص 13.

[3]عبد النور بن عنتر ، المرجع نفسه ص 13

أولا: شكل الفعلالمبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهمين الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا: سياق الفعلمحدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

أخيرا: وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمننة في معنى أن طبيعة الفعل، معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات ما بعد البنويةللأمن بفكرة "**الاستثنائية**" وذلك بالتوازي مع تصور مدرسة كوبنهاغنللأمننة على أنهاعملية تأخذ وضعا خارج "**السياسات العادية**" للدولة .

أما اللاأمنعند بوزان فيعكس عمل التهديداتوالانكشافات بصورة مشتركة، على اعتبار أنهمامفهومان يرتبطان بالأمن القومي، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتقلل من انكشافات الدولة نفسها وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره. وإذا كانت الانكشافات ملموسة ومحددة بوضوح فإن التهديد صعب التحديد لسببين:

–الأول: استحالة قياس التهديد لارتباطها بمسألة الذاتية و الموضوعية.كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقعجوهري

–الثاني: صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكل تهديدا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية[1]

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي:

[1]عبد النور بن عنتر ، المرجع نفسه ص 17-18 .

الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضهااتجاه البعض الأخر.

الأمن السياسي: ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

الأمن الاجتماعي: ويتعلق بقدرة المجتمعات على اعادة انتاج أنماط خصوصياتها في اللغة الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

الأمن البيئي: ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الانسانية[1].

خامسا)أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على مفهوم الأمن:

ان التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية،التي استهدفت برجي مركز التجارة العالمية ووزارة الدفاع الامريكية(**البنتاغون**)،أعادت التأكيد على ان مفهوم الأمن الواقعي سيظل هو الحاكم للعلاقات الدولية،والأنسب لتفسير وتحليل الظواهر الأمنية،وهدا على الرغم من التطورات التي عرفتها نهاية الحرب الباردة في مجال الدراسات الّأمنية و التي دعت الى تبني اقتراب مغاير للاقتراب التقليدي للأمن بالتركيز على مفهوم أوسع للأمن يتجاوز المفهوم الضيق المنحصر في البعد العسكري لكن أي حديث عن توسيع مفهوم الأمن سيظل في السياق النظري و الأكاديمي،هدا لأن أحداث 11 سبتمبر أكدت على المقولات التي يقدمها انصار المنظور الواقعي للأمن و أكدت على المسلمات الواقعية منها:

[1]عبد النور بن عنتر ، المرجع نفسه ص 16.

-تجاهل الرأي العام العالمي،والمبادئ الديمقراطية

-اعلاء الأداة العسكرية دون غيرها

-الحرب دائما ممكنة في العلاقات الدولية

-اعلاء المصالح الداتية للدول

أعادث أحداث 11 سبتمبر الإرهابية احياء نظرية **"صدام الحضارات" لصامويلهنتغتون**،حيث اعتبرها الكثيرون بداية التصادم الحضاري، اذ أنها تشكل تهديدا فعليا للحضارة الغربية، وأصبح الإسلام العدو الحقيقي للغرب كما تنبأ هنتغتون.

على هذا الأساس قام الباحثون في السياسات و العلاقات الدولية وفي ضوء المتغيرات المهمة التي أحدثتها انفجارات نيويورك وواشنطن بإعادة النظر في الثوابث و المرتكزات التحليلية و النظرية المتحكمة في العلاقات الدولية،واستقطب مفهوم صدام الحضارات اهتماما شاسعا و مثيرا في كل أرجاء العالم،بحيث تحول الى مادة استهلاكية لوسائل الاعلام والعديد من الـــــدوائر الفكريـة و السياسية[1]

المطلب الثالث: مستويات الأمن هناك عدة مستويات للأمن "الأمن الوطني، الأمن الإقليمي والأمن الدولي "وسنتطرق فيما بعدها إلى الأمن الإنساني كمستوى آخر كان له أثر على الدراسات الأمنية الدولية وأخذ حيز كبيرا من النقاشاتوالحوارات.

أولا-الأمن الداخلي (الوطني):

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة، فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع

[1] محمد سعدي،**مستقبل العلاقات من صراع الحضارات الى انسنة الحضارة و ثقافة الإسلام**، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2006،ص318.

التغيير العنيف والذي يمس باستقرار المجتمع والذي يكون عبر طرق غير شرعية وكذلك توفير وحشد كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد، فالأمن يتركز حول دورين:

الدور الأول: يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم

الدور الثاني: فيرتكز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من اللاأمن مثلا: فرضها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسييندا خل المجتمع وعدم التسامح فيمن لايحترمها.من هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به درء أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتاليتهديد البنية الداخلية للمجتمع، وكذلك تأمين المواطنين وذلك بمنع الأخطار التي قد تلحقبهم وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم[1].

ثانيا–الأمن الإقليمي:

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي

وأحيانا تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها أو تحقيقه إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى سواء مجاورة أو غير مجاورة وذلك لتعزيز أمنها الثنائي(**الداخلي والخارجي**)،وسعي الدول لتحقيق هذا المسعى تدخل في تحالفات إقليمية وكمثال ذلك انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي كضمان أمنها في إطار الكتلة الأوروبية من أيتهديد تركي من الجهة الشرقية، وأحيانا تلجأ الدول في الدخول في بعض المنظمات

[1] ،قريب بلال،**السياسة الأمنية للاتحاد اللأوروبي من منظور أقطابه–التحديات و الرهانات**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية.تخصص:دبلوماسية و علاقات دولية.جامعة الحاج لخضر باتنة.2010-2011 ،ص ص 27-28.

الدولية من أجل تعزيز أو ضمان أمنها، وكمثال ذلك انضمام تركيا إلى منظمة حلف الأطلسي،وقد يتخذ هذا المستوى الإقليمي للأمن بعدا آخر، بمعنى أنه لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي حتى تدخل الدول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة فالواقع الحديث يبين لنا أن العديد من الدول تدخل في معاهدات واتفاقيات فيما بينها رغم البعد الجغرافي (الإقليمية الجديدة)[1]

فالشراكة الأمنية خير دليل على ذلك ، والهدف منها مصلحي بالدرجة الأولى بين الأطراف المتعاقدة وقد تأخذ هذه الشراكة عدة أشكال: المعاهدات الرسمية، منظمات دولية، اتفاقيات بين شخصيات حكومية رفيعة المستوى يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاقإقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة.

و لتحقيق الأمن الإقليمي بين مجموعة معينة من الوحدات السياسية يجبوجود نخب سياسية تلتزمهذا التعاون الأمني، وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون ،توافر عناصر خارجية ايجابية ذات مصالح في قيام أو استمرار هذا التعاون[2].

خلاصة القول فان مفهوم الأمن يمكن أن يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتحالفة أو المتعاونة أو المتعاهدة، وليس بأمن دولة واحدة، ويطلق عليه في هذه الحالة مصطلح (الأمن الإقليمي)، والمقصود به المخطط الاستراتيجي الذي تتفق تلك المجموعة على إتباعه لحماية أمنها في المحيط الدولي.

[1] **نظام الأمن الإقليمي في النظام الدولي العام**،متحصل عليه من الموقع:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

[2] نظام الأمن الإقليمي ،نفس المرجع.

ثالثا–الأمن الدولي:

المقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي في الدراسات السياسية هو محابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعدنهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم، وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من وراءه،فنظام الأمن الدولي ليس معناه أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي لحل تلك التناقضات بين وحدات النظام الدولي[1].

وبالتالي فمفهوم الأمن الدولي يتلخص فيفكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم ،وقد يتعرض الباحث في الدراسات الأمنية إلى مفاهيم

مثل:الأمن الجماعي، السلام الدولي، فبالرغم من تواجد بعض الاختلافات النظرية إلا أنه من المتفق عليهأن الأمن الدولي هو شكل من أشكال الأمن الجماعي والسلام الدولي هو نتيجة للأمن الدولي والجماعي.

وجب لتحقيق الأمن الدولي توافر مجموعة من الشروط[2] :

أ–حظر اللجوء إلى القوة أو التهديداتفي العلاقات الدولية إلاّ من خلال الجهاز الدولي وحالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة .ب–احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ج–عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .د– تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

[1]قريب بلال،مرجع سبق ذكره،ص ص 35-37.
[2]قريب بلال ،نفس المرجع،نفس الصفحة.

رابعا–الأمن الإنساني:

طرح الأمن الإنساني كمفهوم جديد في العلاقات الدولية والدراسات السياسية عقبنهاية الحرب الباردة، وقد ذاع هذا المفهوم في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين(1994)كنتاجمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة لاسيما انتشار الصراعات المحلية(داخل الدول)، وما انجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين ولعولمة بعض المشاكل: البيئة، الأوبئة، الفقرفيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن، وأول ما أستعمل هذا المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية والذي تحدث عن مفهوم جديد للأمن جوهره الفرد هو"**الأمن الإنساني**"، ثم احتضنت بعض المنظمات والدول هذا المفهوم وتبنته فيما حاولت بعض الدراسات الأكاديمية الخوض في الموضوعإلا أن أول من استخدم المصطلح والمفهوم يعود إلى عام1966 حيث طرح المفكر "**بلاتز**"رؤية حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له يحمل عنوان"**الأمنالإنساني: بعض التأملات** "، حيث أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادا امنين أو تحقيق أمن الأفراد[1].

يقصد بالأمن الإنساني هو ما يحفظ حق الإنسان أو الفرد في حياة كريمة مستقرة مطمئنة وهادئة، حياة من دون خوف في الحاضر أو وجود أخطارتهددها في المستقبل وكذلك صون الكرامة البشرية مع توفير احتياجاتها المادية والبشرية، ومن خلال هذا تتحول الأدوار حيث يصبح دور الدولة هنا هو تأمين أفرادها من أي أخطار وتهديدات داخلية أو خارجية، فالدول لا تضع سياساتها الأمنية إلا من أجل الوصول إلى إنسان وأفراد امنين[2].

[1] **مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم**،متحصل عليه من الموقع:
https://www.djazairess.com/elayem/42011

[2] نفس المرجع.

المبحث الثالث: الأمن القومي وأهم المدارس النظرية

الأمن القومي هو مصطلح نكرره كثيرا في حديثنا عندما يتصل الأمر بسلامة الدولة وسيادتها ومصالحها الأساسية فالنظام الدولي يقوم على مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة وكل دولة تسعى من أجل تعظيم مصالحها القومية والدفاع عنها، وبسب تصادم المصالح بين أطراف هذا النظام تنشأ المنافسة والصراع والحرب لذلك تعمل الدولة بصورة دائمة على امتلاك القوة الكافية التي يمكن أن تعينها على مواجهة التحديات الموجهة إليها.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

الفرع الأول:تطور مفهوم الأمن القومي.

إن بداية ظهور الأمن القومي في الساحتين الفكرية والعمل السياسي يعود لعام 1947، وكان يركز على البعد العسكري للأمن، ويتضح ذلك تحديدا بصدور قانون الأمن القومي الأمريكي سنة 1947، وبعد ذلك بعامين أي في عام 1949 أنشئ حلف شمال الأطلسي **"الناتو"** لمواجهة الاتحاد السوفياتي عسكريا، واتخذت استراتيجيات الأحلاف العسكرية ضمن عدد من الدول لاحتوائه، وكان سباق التسلح والردع النووي المتبادل هو المبدأ الاستراتيجي الأساس في سياسة الأمن القومي الأمريكي[1].

ولهذا كان طبيعيا في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة أن يكون التركيز على الأبعاد العسكرية في تعريف الأمن القومي وتحديد السياسات اللازمة لمجابهة التهديدات القائمة أو المحتملة.

من جانب آخر إذا استطاعت أوروبا أن تتخطى مشكلاتها الاقتصادية للأمن منخلال اعتمادها على المدخل التكاملي القائم على الطروحات الوظيفية ، إلا أنه مع استقلال عدد كبير من بلدان العالم الثالث ودخولها في النظام الدولي بأجندة مختلفة ترتكز على قضايا التحرر الاقتصادي والسياسي وتبني التنمية الاقتصادية منهجا لحركيتها لتسعى بدورها تطوير تعريفها الخاص بالأمن القومي، حيث لم تعد تقتصر على

[1] محمد شلبي، "**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر، جامعة الجزائر ، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 151.

حماية الدولة وإ قليمها وشعبها من الاعتداءات والتهديدات العسكرية، بل أصبحت تسعى من خلال سياساتها الوطنية القضاء على آثار التخلف الاقتصادي وتحقيق التنمية، ومن ثم تحقيق أمنها القومي، لكن بعدما تحقق العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع في الموادكأساس لضمان التنمية والأمن معا[1].

وغير أن في الواقع في بلدان العالم الثالث اكتشفت بأن سياساتها التنموية الوطنية لم تضمن لها بالضرورة تحسنا في وضعها التنموي ووضعها الأمني، بل أن ما حدث هو أمور غير مرغوب فيها، بحيث منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي شهدت معظم بلدان العالم الثالث تدهورا في اقتصادياتها إلى درجة أن شهدت بعض الدول انفجارا اجتماعيا بسبب زيادة مشاكلها الاجتماعية وانتشار الفقر بصورة مذهلة أثر في استقرارها السياسي وأمنها القومي، ولعل السبب المحوري يعود إلى إخفاق بلدان العالم الثالث في إحداث تطور علمي تكنولوجي يسمح لها باللحاق بمسيرة العولمة، ومع تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ازدادت الفجوة الفاصلة بين المجتمع والدولة، ولاسيما بلجوء هذه الأخيرة لإعادةالاستقرار بانتهاج سياسات أكثر قهرية تمس بحقوق الإنسان، والحريات العامة[2].

ومن هذا المنطلقبدأ الشعور بأهمية التركيز على الفرد في التنمية والأمن، والبحث في طبيعة المصادر التي تهدد حياته وسبل تحقيق أمنها ولهذا شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة طرح مجموعة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفهوم التقليدي للأمن تتمحور حول قضايا مختلفة تتعلق بالإنسان، ومنها الأمن الشامل والأمن الإنساني،ولم يعد مفهوم الأمن التقليدي يستطيع تقديم تفسيرات ملائمة للواقع الدولي، وهذا لا يعني إهمال التعريف التقليدي للأمن القائم على البعد العسكري، إن لم نقل أن المفهوم الشامل للأمن القومي هو

السائد حاليا، وهو المفهوم الذي يجمع الأبعاد العسكريةوالاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والدولية للأمن في بوتقة واحدة[3]

---

[1] عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

[2] **في أصل الأزمة الجزائرية 1958 –1999**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص 71.

[3] خديجة عرفة، "**تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا**"، متحصل عليه من الموقع:

Htp://www/islam online/net/arabic/mafaheem/2003/09/article01shtuln

الفرع الثاني:تعريف الأمن القومي

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الامن القومي الا انه مفهوم اتسم بالغموض ،ومما يدل على دلك انه ليس هناك اجماعا حتى الأن حول المقصود بظاهرة الأمن القومي.

فيعرف **هارتمان** الأمن القومي بأنه "يعني بالنسبة للدول صيانة ما يعرف بمصالحها الحيوية ويستخدم بمعنى دفاعي في الحالات التي تستعد فيها للدفاع عن مصالحها ضد التدخل باستخدام القوة"[1].

كما يعرف **لانكولن** بأن الأمن القومي" هو مفهوم نسبي يعني ان تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال، و الدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المالية و البشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي و مساهمتها في تحقيق الأمن الجماعي"[2].

ويرى **والتر ليبمان**"أن الدولة تكون أمنة حينما لا تضطر الى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة على رد التحدي للمحافظة على تلك المصالح بالحرب"[3]

–المفهوم العربي للأمن القومي:

مازال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومي فقد تعدّدت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع أن نحدّد ثلاثة اتجاهات متباينة.

أولا–الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني:

يركّز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، ويبدو هذا المنهج واضحاً في عدد كبير من الكتابات وبخاصّة المصرية منها، كالإشارة إلى الأمن القومي المصري[4] ، وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر القومي الأمريكي، حيث وجد المفهوم صياغته

[1] جهاد عصام ،**تعريف الأمن القومي**:http://www.vetogate.com/

[2] أمين هويدي،**مفهوم الأمن القومي**http://www.masralarabia.com

[3] جهاد عصام **تعريف الأمن القومي**، http://www.vetogate.com

[4] حامد عبد الله ربيع، **مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته**، شؤون عربية، العدد 2، نيسان، 1983،ص306-309.

الأولى في آراء عدد من الكتّاب ذوي الاتجاهات المختلفة، فقد رأى العسكريون أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي، ورأى السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرّك الخارجي، ورأى علماء الاجتماع أنه يمثّل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي.

ومن الطبيعي أنّ مأخذنا على الاتجاه الأوّل أنّه يقف عند الحدود السياسيّة، لكلّ قطر عربي باعتبارها الصورة المثالية للتطوّر السياسي المطلوب ويبدو واضحاً أنَّ هذا الاتجاه يغفل :

أ- الوجود القومي وما يترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكلّ قطر عربي وبين أمن قومي عربي شامل

ب-إنّ حركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطوّر الأمة العربية وليس بمعزل عنها أي أنها حركة الجزء في الكل .

ج- إنّ الأخطار التي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى.

د- إنّه في إطار النظرة الضيّقة للأمن القومي لم يعد ممكناً تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط، وإنما لأن العالم أضحى اليوم مترابطاً لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول الأخرى[1]

ثانيا-الأمن القومي كمطلب قومي:

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، ووجود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى، فالأمن القومي العربي يتمثّل هنا في قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد (المفترض) على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية والمادية

[1] سعدون حمادي، **تجديد التحديث عن القومية العربية**، مجلة المستقبل العربي 159، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص22.

والمعنوية من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكريّة، وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود أي داخلياً بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءابإسرائيل، وهو التهديد الذي سبّب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية، وبروز دور الشركات متعددة الجنسيات، وفي تضخيم الظاهرة الإسرائيلية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي.

يدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية، ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون، وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة.

وبناءعلى ما تقدم فإنّنا لا يمكن أن نفهم وجود أمن قومي للعراق مستقل عن الأمن القومي السوري أو الأردني، أو أمن قومي للسودان مستقل عن الأمن القومي المصري.

وهذا يقودنا إلى تعريف الأمن القومي العربي "**بأنّه قدرة الأمة العربية مجتمعة على التصدي لكلّ التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها والتغلّب عليها، وصيانة استقلال ووحدة الأمة العربية، وزيادة متانتها العسكرية والاقتصادية والثقافية (والاجتماعية) في وجه التحدّيات التي قد تظهر في المستقبل**"[1].

ثالثا–الأمن القومي كبديل للأمن الإقليمي:

يركّز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي، وهو أكثر شيوعاً بين المهتمّين بقضايا الأمن القومي من الاتجاهين السابقين، ويؤكّد بعض

[1] عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص 76.

الباحثين أن "الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معيّنة تربطها روابط وصلات مُعيّنة، وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة

من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلهابعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أو من الخارج[1]".

والبعض الآخر يرى أنّ الأمن القومي هو ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية.

أمّا النظر إلى الأمن القومي العربي على أنه أمن إقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط وإنما فيما يخص الوضع العربي أيضاً، ومما يؤكد ذلك أنّ تصوّر الأمن العربي على أنه أساساً أمن إقليمي هو تعبير خاطئ، حيث يعتبر بديلا عن الأمن القومي وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي[2]

فالأمن القومي يرتبط بحقيقة مزدوجة: الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر، فالحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، ممّا يعني النظر إلى الأمن الإقليمي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس بديلاً عنه، والمستقبل باعتباره يتضمّن المراحلالأخرى ومن بينها الوحدة

ومن الخطأ الاعتقاد أنه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية والأمن هو نقيض الخوف ويمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض (الأخرى النظر عن درجة تطورها، وهو يثير في

[1] حامد عبد الله ربيع، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي**، معهد البحوث والدراسات العربية، 1979، ص186.

[2] لتريكي علي، **الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ط 1 ،باريس 1996 ص422.

الأذهانمعاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك.الاجتماعي وحماية المصالح والقيم مجتمعة ضد التهديدات الخارجية.[1]

وعند البحث في موضوع واقع النظام العربي وإمكانية توحيد وتطوير العوامل الداخلية الأساسية التي تقود إلى التماسك الاجتماعي والتطور الاقتصادي والوحدة السياسية،نجد أن نظرية قيام دولة الوحدة العربية مطلب شعبي وأكثر منه مطلب رسمي في ظل الخلافات العربية.

المطلب الثاني: مدارس الأمن القومي

أولا)المدرسة الإستراتيجية:

تركز هذه المدرسة على الجانب العسكري والتهديد الخارجي و الدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، و على مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الانسان على العقل الاخر وتشمل كل العلاقات الاجتماعية و هي العنصر الأساسي لتفسير العلاقات الدولية.

فيحصر**"جون سبا ينير"**مفهوم القوةفي القوة العسكرية، أما **"بيركو فيتر و بوك"** فيعرفان الأمن القومي بأنه قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، أما **"ادوارد ازار"** فيضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي:

1- التفاعل و الوحدة بين السياسة الخارجية و سياسة الامن و الدفاع
2-الخطط الاستراتيجية

3-مخصصات الدفاع

4-ادراك مصادر التهديد و تحليلها

[1] علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**،منتدى الفكر العربي، عمان ،1986 ص 23.

5-القدرات الأمنية

6-أنظمة التسليح و تقييم الاختيارات

7-التحالف و التعاون الاستراتيجي

ثم ظـهر هناك من يرى أن هذا التفسير ضيق للأمن يتعلق أولا و أخيرا بالقوة العسكـــرية التي توفرها ويؤمن القدرة على صد العدوان أو القدرة على مد النفوذ،ويزيد بالتالي من مســـاحة الشعوربالأمن،حيث يغفل هذا التفسير أمورا أخرى تدخل في صلب مفهوم الأمن الذي يتسع ليشمل الأمنالاقتصـادي والأمـن الغدائي والأمن الاجتماعيوالأمن الثقافي،فكلها أطر مـــــهمة للاستقرار و الشعور بانعدام الخوف ،ومن ثم فان القدرة العسكرية هي واحدة من اليات تحقيق الأمن[1].

ثانيا)المدرسة المعاصرة(التنموية):

يرى أصحاب هده المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي و انما أيضا على التهديد الداخلي،ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعادا اقتصـــــادية واجتماعيةو تقوم هده المدرسة على اتجاهين أساسيين هما: أمن المـوارد الحيويو الاستراتيجيةوالتنمية الاقتصادية .

ويعرف "**لورانس كرانس و جوزيف ناي**" الأمن الاقتصادي بأنه: "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية"، وعبر عنه كل من **هولسن و ويلبرك** بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني: "القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي"، أي قدرة الدول على رسم سياساها الاقتصادية دون املاءات خارجية، أما "**روبرت ماكنمارا**" وزير الدفاع الأسبق الأمريكي في كتابه "**جوهر الأمن**" فيدهب الى أن الدول لا يمكن أن تحقق أمنها الا ادا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه الا بتوافر حد أدنى من التنمية،فعند وضع الموازنة لا ينبغي التركيز على

[1] لخميسي شيبي،**الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية-فترة ما بعد الحرب الباردة(1991-2008)**. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدوليةمعهد البحوث و الدراسات العربية،قسم الدراسات السياسية،القاهرة -2009.ص ص 14-15.

شؤون الدفاع فحسب، فيرى أن الفقر و التخلف هما عاملان أساسيان للعصيان و التمرد بخاصة في الدول النامية،حيث عرف الأمن بأنه:يعني التنمية.

فالأمن ليس هو تراكم السلاح،بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه،الأمن ليس هو القدرة العسكرية ،بالرغم منأته قد يشمل ذلك ،والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه فالأمن هو التنمية، ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن.

ويلاحظ الدكتور "**وليد عبد الحي**" أن الالتزامات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود و الهبوط في سلم القوى الدولية،ونتيجة و لأهمية دور المتغير الاقتصادي في تحديد اتجاه و سرعة الحركة اندفعت الدول الى استثمار الطبيعة لضمان مكان أفضل على سلم القوى[1]

المطلب الثالث:أشكال الأمن القومي

تعتبر وسائل الدعاية والإعلام ونشر الأيديولوجيات بما فيها من قيم وسلوك، محاولات تقوم بها الدول لاختراق العدوّ للحصول على المعلومات اللازمة لمواجهته ومعرفة نقاط ضعفه وقوتهمما أدت في مجملها إلى تعدد جوانب الأمن القومي التي يمكن إجمالها في أربعة جوانب:

أولاً–الجانب العسكري: ويمثله الأمن العسكري الذي يعتبر الوجه الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي واستمر لفترة طويلة مفهوماً معبراً أو مرادفاً للأمن القومي، ولا زال الكثيرون يعتبرون الأمن القومي هو القدرة العسكرية للدولة في صد أي اعتداء خارجي .

وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط لأنه فرع من فروع الأمن القومي، فالقوات المسلحة هي الدرع الواقي للدولةوعنصر أساس من عناصر قوتها، يلجأ إليها الأطراف كحل أخير لحسم الصراع القائم[2] .

[1] لخميسي شيبي،نفس المرجع،ص ص 15-16.

[2] أمين هويدي، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، بيروت، دار الطليعة، ط1 ،1975،ص145.

وهذا النوع لا يتحقق إلا بتوفر عدة عوامل أساسية كالآتي:

– الحاجة إلى استراتيجية وطنية متماسكة مبنِية على الدمج الملائم لجميع العوامل المرتبطة ارتباط وثيقا بالموضوع

– الحـاجة إلى تنسيق على مستوى عالٍ للمخططات العسكرية والصناعية والتعبئة العامة المدنية

– الحاجة إلى الوصول إلى كفاءة عليا في إدارة عمليات الخدمات العسكرية

فالأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب إلا إذا تـوافرت أساسيات مهمـة أولها تنظيم القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها وتطويرها باستمرار، هذا بعد أن تتوافر المواصفات العسكرية بأفراد هذه القوات، وكـذلك توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية التي أعدت من أجلها، لأن الانحراف بها عـن هـذه الأهداف، يـؤدي بها في النهاية إلى الفشل في تحقيق الأمن العسكري، كما أنه لا يتحقق إلا بالتحرر من التبعية العسكرية أو ما يسمى بالتبعية السلاحية، حيث تكون الدولة مستوردة لكل أسلحتها ومعداتها أو معظمها من دولة معينة أو أكثر، وغير قادرة على التعبئة العسـكرية لذا فإنها تعتبر أكثر أدوات التدخل الخارجي تأثيراً، وهي أكثرها تتعدى تهديد الأمن العسكري إلى الجوانب الأخرى تهديداً للأمن القومي للدولة.

ويمـكن التأكيد بأن الأمن العسكري يتحقق بدرجة مقبولة للدولة إذا توفرت لديها صناعة السلاح الـمتقدم والقدرة على حـشد وإدارة وتنظيم وتدريب قواتها المسلحة وتحديد واجباتها القومية والوطنية بدقة، وتكوين توازن في القوى بينها وبين العدو المحتمل.

ثانياً–الجانب السياسي :

ويشمل هذا الجانب :

الأمن السياسي والأمن الوقائي والأمن الإعلامي.

-**الأمن السياسي**: ويمكن الإشارة إليه بأنه "الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة[1]

وهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة، والذي يشمل الأمن العام، ويعتبر التأمين الذاتي لنظام الحكم وهو أحد العناصر المهمة للأمن السياسي، والأمن السياسي يوفر درجة من الاستقرار السياسي والذي يمثل العنصر الأول في تحقيق الأمن القومي، ومن هذا المنطلق تتضح أهميته والتي قد تتجاوز أحياناً في بعض دول العالم أهمية الأمن القومي، ولكي لا يصبح تحقيق الأمن السياسي للدولة عبئاً ثقيلاً على شعوب هذه الدول، بالإمكان تحديده في العناصر التالية:

-تدابير وقواعد الأمن الخاص وهو حماية أسرار الدولة

-الجاسوسية المضادة من حيث مكافحتها بشتى الوسائل

- أمن الدولة التيهي عملية تأمين النظام الداخلي للدولة وتتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام.

ب-الأمن الوقائي : "يمكن الإشارة إليه بأنه مجموعة التدابير التي تحقق تأمين بعض الجوانب الهامة في الدولة، ويشمل كافة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة عن طريق أجهزتها المختلفة المعدة لهذا الغرض، لحفظ أسرارها وحماية منشآتها ضد مخابرات العدو في الداخل والخارج

وتهدف هذه الإجراءات إلى المحافظة على كيان الدولة واستقرارها وهي بالتالي تهدف لتحقيق الأمن القومي، ويعتبر الأمن الوقائي جزء من الأمن السياسي، ولكنه يختص بالعمل السري لهذا الأمن، ويترك

[1]ناصيف يوسف، القوى الخمس الكبرى في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة،ط1، تشرين، 1987،ص107.

العمل الإيجابي للأمن السياسي، ولهذا فُصِل عنه، وكُلِفت به أجهزة خاصة لا يخرج نشاطها عن نطاق إقليم الدولة إلا فيما يتعلق بمنشآت الدولة خـــارج حدودها حيث يهدف الأمن الوقائي لتحقيق الآتي[1]:

1) التحفظ على معلومات الدولة الهامة المرتبطة بالأمن القومي الخاص بها .
2) (الوقاية من التخريب المادي ومقاومته .
3) (مقاومة التخريب المعنوي بكافة أشكاله
4) مقاومة النشاط الهدّام والتآمر والتمرد.

ولتحـقيق هذه الأهداف تُجند الدولة إمكانيات كبيرة بشرية ومادية، وتضع القوانين واللوائح التي تساعد المسؤولين على تحقيق هذه الأهداف.

ج-**الأمن الإعلامي**: " أخيرا ظـهر هذا المفهوم كأحد ركائز الأمن القومي، بالرغم من استخدام أسلوب الدعاية بكثافة منذ الحرب العالمية الأولى لخدمة المجهود الحربي، ثم تطورت هذه الوسيلة في العهد النازي في ألمانيا، والعهد الفاشي في إيطاليا، وزادت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية فاعتـبرت الدعـاية من الوسائـــل الهامة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول "ويتمثل الأمن الإعـلامي في قدرة الدولة على دحص حجج الخصم وخدمة أهداف الدولة، وإيصال المعلومات التـــي تخدم قضاياها إلى العالم في الوقت المناسب ودون تشويه، ولهذا اهتمت الدول بوسائل الإعلام، وقامت بتطويرها لخدمة الأهداف القومية.

فالتـطور التكنولوجي كان له الأثر الأكبر في مجال الاتصالات والمواصلات، وفي زيادة خطورة هـذه الأداة، حتى أصبحت تهدد الأمن القومي للدول إذا ما وجهت ضدها، كما هو الحال بالنسبة للإعـلام الغربي،خصوصاً إعلام الولايات المتحدة الأمريكية الموجه ضد الأمة العربية وبشكل خاص ومكثف، بسبب سيطرة الصهيونية العالمية على وسائل الإعلام.

[1]محمد المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي،رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1989 ، ص 102.

وبسبب هذه الأهمية، فقد أصبح للأمن الإعلامي شأن كبير، وبدأت الدول تسعى للتحرر من التبعية الإعـلامية باعتمادها على وكالات أنباء خاصة بها ومحاولة دول العالم الثالث التنسيق فيما بينها لإقـامة وكالات أنباء تقوم بدورها في نقل وتداول الأخبار والمعلومات دون تشويهها والانحراف بها عن الحقيقـة وتتولى الرد على الهجوم الإعلامي المقابل، ولذا فإن الأمن الإعلامي يعد جانباً مهما من جوانب الأمن القومي ضمن مكونات الأمن السياسي[1].

ثالثاً–الجانب الاقتصادي :لقد ارتبط الاقتصاد بالأمن القومي ارتباطاً وثيقاً، حتى أصبح هناك علم مـستقل يحمل اسم من أجل بناء اقتصاد قومي يحقق الأمن من خلال تحقيق "علم اقتصاد الأمن القومـي "الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، لتحقيق كل من الأمن الاقتصادي والاكتفاء الذاتي الغذائي، وهما ركيزتين أساسيتين من ركائز الجانب الاقتصادي.

إذن الأمن الاقتصادي أصبح سلاحاً سياسياً وعسكرياً يُستخدم بكثرة وباضـطراد في السياسة الخارجية للدول، وتعتبر التبعية الاقتصادية من أخطر العوامل المهددة للأمن القومي

بـدرجة تفوق كافة العوامل الأخرى لما تسببه من تبعيات أشد خطورة من الحرب.

فالأمن الاقتصادي يُقصد به درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادي ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة، والاعتماد على النفس، وفي حالة العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون من خلال التبادل التجاري وبناء الاستثمارات الصناعية، وليس من خلال التبعية الاقتصادية.

لقد اعتمدت الدول الصناعية حجة المعونات العسكرية والاقتصادية والفنية للتغلغل والهيمنة الاستعمارية بوجه جديد، تحت مفهوم (الأمن المشترك) والذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية ومن خلاله استطاعت أن تحقق بهذه الوسيلة العديد من أهداف، الهيمنة بأشكال اقتصادية متعددةويمكن تهديد الأمن الاقتصادي من

[1]وليد خدوري، الطاقة العربية في الإعلام الغربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 88 ، جوان.،1986، ص 116.

خلال سياسات غير رشيدة تؤدي باقتصاد الدولة إلى حالة تخلف وتبعية، فتجد بعض الدول نفسها مرتبطة باتفاقيات غير متكافئة أو معتمدة على مساعدات خارجية كالهبات والقروض.

ولتحقيق الأمن الاقتصادي والذي يعتبر من الركائز الأساسية للأمن القومي، يفترض من الدول أن تعتمد على قدراتها الذاتية في بناء اقتصادها القومي ، وعلى علاقات اقتصادية متكافئة والاعتماد على الاستقلالية في برامج التنمية الاقتصادية وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجيا المناسبة كما يتطلب المحافظة على مواردها الطبيعية من الاستنزاف واستغلالها استغلالاً أمثلاً لبناء اقتصاد قومي يخدم مصالحها الحيوية[1]

.**رابعاً –الجانب الاجتماعي**:ويشمل هذا الجانب الأمن الاجتماعي

الأمن الاجتماعي: يتردد مفهوم الأمن الاجتماعي بكثرة لدى علماء الاجتماع، ويُطلق عليه أيضاً التماسك الاجتماعي والقوة الاجتماعية، ويقصد به الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكاً خالياً من كل مظاهر التردي، ابتداء من السلبيات الاجتماعية وانتهاءبالجريمة، مروراً بانحطاط القيم الروحية والأخلاقية والعزوف عن الأصالة في العادات والتقاليد النبيلةوانهيار العزيمة حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم وانتشار التناقضات الاجتماعية وفقدان الهوية المميزة للأمة.

ويتطلب الأمن الاجتماعي دراسة المشاكل الاجتماعية وذلك بتحديد كافة الانحرافات عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك السوي، وعدم السماح بالتفكك الاجتماعي، والذي يعنى عدم تكامل العادات والنظم الاجتماعية، ومراقبة التغيير الاجتماعي بدقة، حتى لا تحدث فجوة في التوازن الاجتماعي، حيث أن الأمة التي تفقد توازنها الاجتماعي والتي تتنكر لماضيها وحاضرها تكون أقرب إلى التفتت والاندثار[2]

[1]محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بيروت : دار الوحدة، ط 1،1981 ، ص 214 وما بعدها.

[2]فكتور بله وأحمد حمودة، التربية السكانية في الوطن العربي، واقعها واتجاهاتها وتطويرها، ورقة عمل، عمان، 1990، ص 112.

خلاصة الفصل:

-لقد بدأ واضحا حدوث تغير كبير على مفهوم الأمن وعلى مفهوم الإستراتيجية والأمن القومي مما انعكس على تغير محاور الإستراتيجية الأمريكية .

-إن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل أبعاد و جوانب متعددة وهو ما يعني صعوبة الدقة في القوة التناظرية لهذا المفهوم.

-رغم التسليم بعدم سيطرة البعد العسكري على وضع الإستراتيجية الأمنية للدول على المستوى العالمي والإقليمي إلا أن البعد العسكري يبقى واضحا وتأثيره قويا على صياغة هذه الإستراتيجية.

الفصل الثاني

الوجود الأمريكي في منطقة المغرب العربي

المبحث الأول:أهمية ومكانة منـــطقة المـــــــــغرب العربي

المبحث الثاني:التهديدات الأمنية في منطقة المـــــغرب العربي

المبحث الثالث:الرؤية الأمريكية للمنطقة المغاربية ومشاريعها

مقدمة الفصل:

تعتبر منطقة المغرب العربي العربي إحدى الساحات الدولية الأساسية التي يجري عليها اختيار الرهانات الإستراتجية العالمية المقبلة، بسبب موقعها الجيو استراتيجي الهام، فالمغرب العربي سوف يكون في قلب التوازنات الدولية المقبلة من حيث كونها تمثل امتداد حيويا للمجال الأوروبي وبوابة رئيسية للقارة الإفريقية وللدائرة الشرق أوسطية، ويأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي لأنها لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكي لمناطق النفوذ كما كان سابقا.

وانطلاقا من هذا التقديم سيتمحور الفصل حول:

-أهمية ومكانه منطقة المغرب العربي

-التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي

-الوجود الأمريكي في المنطقة المغاربية وأهم مشاريعهما

المبحث الأول: أهمية ومكانة منطقة المغرب العربي:

تكتسي منطقة المغرب العربيأهمية إستراتيجية واقتصادية بالغة فهي همزة وصل جيو حضارية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي فهي مصدر فعلي لاهتمام تنافسي للدول الكبرى حسب منطق استباقي علاوة على أن المعطيات الجغرافية من حيث الموقع والمساحة والموارد الطبيعية إضافة إلى الموارد البشرية أبرز المكونات التي تعطي منطقة المغرب العربي جاذبية.

وبناءا على ما سبق سوف نتطرق في هذا المبحث الى الأهمية الجيوستراتجية والاقتصادية والتجارية للمنطقة المغاربية ثم الأوضاع السياسية والأمنية.

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية.

أولا– الموقع الجغرافي والفلكي للمغرب العربي:

إن المغرب العربي الكبير يشمل كل من المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا و موريتانيا[1]، كما توجد هناك عدة تسميات أخرى للمغرب العربي مثل :شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية[2]، ويطلق عليه ببلاد البربر باعتبارها أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري[3] كما يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية على البحر الأبيض المتوسط،ولكن نستطيع أن نقول أن التسمية الشائعة التي تطلق على هذه المنطقة هي "**المغرب العربي**" والتي تشمل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي ،وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا.

فجغرافيا يجد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر والسودان وجنوبا السنغال والنيجر والتشاد ومالي

أما فلكيا فيمتد المغرب العربي بين خطي طول 16° غربا و25°شرقا،وبين دائرتي عرض 15°و37°شمال خط الاستواء.

---

[1] مصطفى الكثيري،**الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الادارية** ،الأردن ،منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1986،ص 8.

[2] Andre Charles Julieu, l'Afrique du nord,en marche,paris,1975 ;p23

[3] عبد الله العروي "**المغرب العربي :نظرة مستقبلية** "مجلة قضايا عربية،العدد10 لبنان: منظمة المتوسط ،أوت 1975، ص 5.

أمافي ما يخص المساحة فالمغرب العربي يتربع على مساحة تقدر بـ:6.048.141 كلم^2 أي ما يقارب 42% من إجمالي مساحة الوطن العربي،وهذا ما منح المنطقة تنوع في المناخ والتضاريس بالإضافة الى التنوع في الغطاء النباتي مما جعل المغرب العربي يمتلك مقومات طبيعية متنوعة.

ثانيا–سكان المغرب العربي:

قدر عدد سكان المغرب العربي حسب إحصائيات سنة 2012 حوالي 100 مليون نسمة والجدول التالي يبين توزيع السكان وبعض الخصائص الديمغرافية للمغرب العربي[1]

– الجدول 01: يبين عدد سكان المغرب العربي ونسبة الولادات ونسبة الوفيات حسب إحصائيات سنة 2012[2]

الدول	عدد السكان (وحدة مليون نسمة)	نسبة الولادات في الف نسمة	نسبة الوفيات في ألف نسمة
الجزائر	37.9	%37.9	%24.8
المغرب	35	%18.8	%4.79
تونس	11.5	%18.6	%5.7
ليبيا	7.0	%21.5	%4.9
موريتانيا	4.0	%33.2	%8.8
جمهورية الصحراء الغربية	4.5	%39.54	%11.49

المصدر:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية – المؤشر العربي- 2013/2012

ثالثا: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية:

إن الموقع الجغرافي للمغرب العربي يعد من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط وهو يعتبر نقطة إلتقاء لثلاث قارات آسيا،إفريقيا،وأوروبا ونظرا

[1] الحاج إسماعيل زرقون " **المغرب العربي والصراع الدولي**" مجلة الوحدات للبحوث والدراسات ،العدد 09 المركز الجامعي، غرداية، الجزائر 2010،ص 229.

[2] المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية " المؤشر العربي2013/2012" **مشروع قياس الرأي العام العربي** ،جويلية 2013 ص .14.

لاطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط فهي تعتبر همزة وصل إستراتيجية لكثرة من الطرق المائية والتجارة الدولية،بحيث إذا نظرنا علي سبيل المثال إلى مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية،وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي ،الشيء الذي يجعله ممر للتجارة العالمية إذ50%من البترول المستهلك من أوروبا الغربية يمر عبر المتوسط حيث تعتمد كل من ايطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100%من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط وإن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب في انهيار اقتصاد هاته الدول.

كما تزخر المنطقة المغاربية بثروات طبيعية أخرى،أي أن هناك تنوع في ثرواتها الاقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة لها إذا يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة.[1]

كما يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيو إستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية فعلى الرغم مما يحتويه المغرب العربي من ثروات وما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم جدا وثروة بشرية إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة بل يعاني من تهديدات ومخاطر كثيرة تهدد الدول والأفراد رغم أن هذه التهديدات تتميز بالعالمية بمعنى أنها تؤثر في جميع الوحدات السياسية إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة والبعض يعتبره هو مصدر هذه التهديدات أي أن الدول المتخلفة هي سبب ظهور هذه التهديدات بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة لأن هناك مشاكل نابعة من هذه المنطقة بالذات تؤثر فيها وفي الدول الأخرى.

[1] ميلادمفتاح الحرائي،**الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن21**"مجلة المستقبل العربي"العدد 187،الامارات المتحدة،مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 1994، ص 48.

الخريطة(**01**) تبين بلدان المغرب العربي

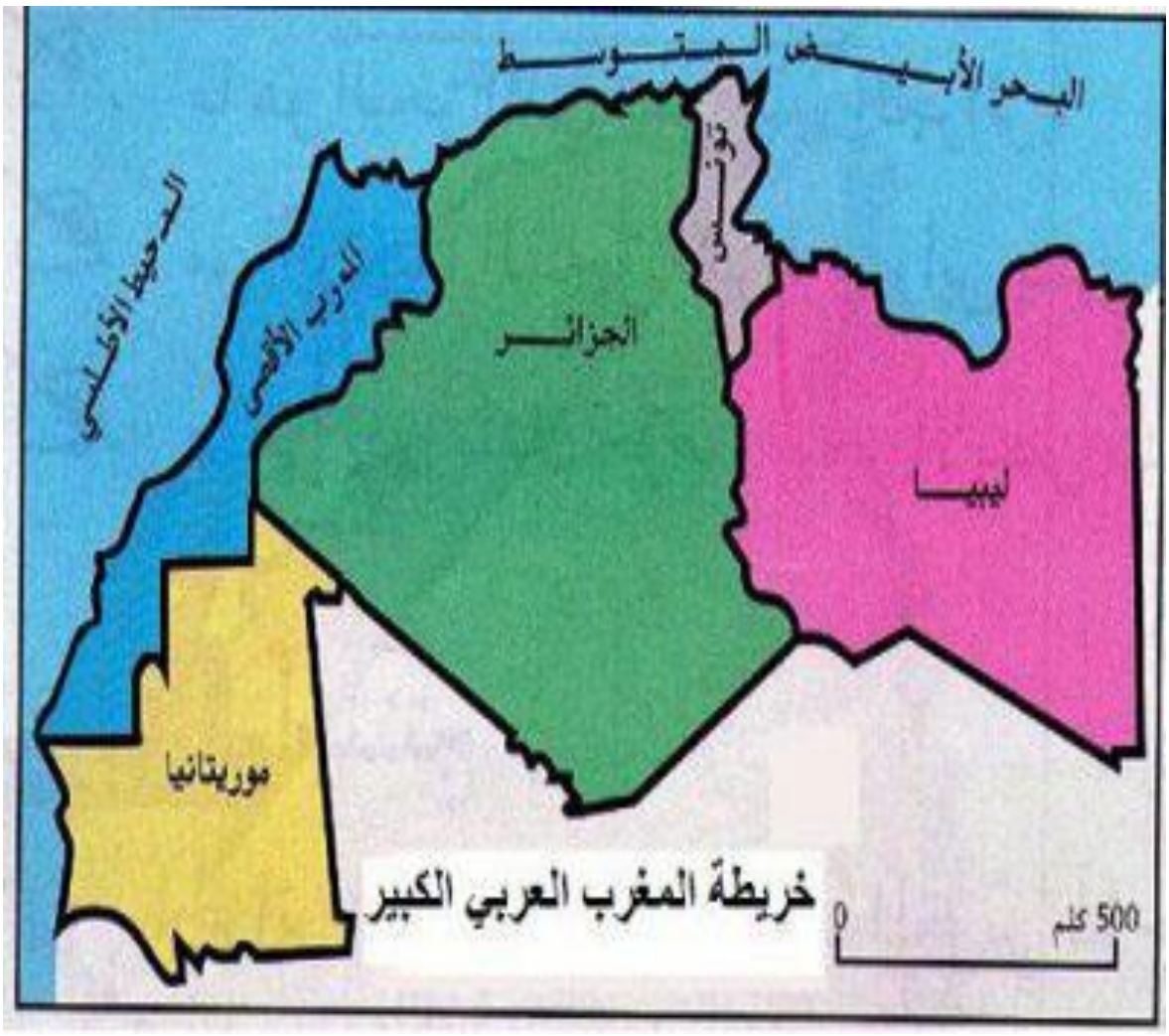

المصدر:

http://www.noqta.info/page-80380-ar.html

المطلب الثاني:الأهمية الاقتصادية والتجارية للمنطقة

شهدت دول المغرب العربي الخمس نموا اقتصاديا مهما وزيادة في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالكثير من المناطق في العالم مثل جنوب وشرق آسيا ،يشير البنك العالمي غلى ما يقارب 16 مليون منصب عمل سيتوفر في المنطقة في الفترة ما بين 2000 إلى 2020 لكن إشكالية البطالة لا تزال ذات مستوى مهم بين الشباب في المنطقة.

ويزخر المغرب العربي بمقومات طبيعية وطاقوية وبشرية مهمة بحيث يتوفر على 4.58% من احتياطي النفط العالمي و7.34% من الاحتياطي العربي أي ما يقدر بـ50 مليار برميل كما يملك المغرب العربي ما يقدر بـ600 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 3.93 % من الاحتياطي العالمي و 17.58% من الاحتياطي العربي .

44 مليون طن من الفوسفات ،حيث تمثل ما نسبته 34% من الاحتياطي العالمي

34 مليون طن من الفحم ، مشكلة مانسبته 10 % من الاحتياطي العالمي

210مليون طن من الكوبالت ، أي ما يعادل 10 % من الاحتياطي العالمي

45 مليون طن من الزنك ، بنسبة 02 % من الاحتياطي العالمي[1]

من خلال هذه الإحصائيات يبدو التنوع الكبير في الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها دول المنطقة والتي تعتبر مهمة في معادلة التنمية وتقوية اقتصادياتها تشهد هذه الدول زيادات معتبرة في نسبة النمو الاقتصادي بشكل متفاوت لكنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية،كما تتأثر اقتصاديات بعض الدول بالثورات العربية "**الربيع العربي**"مثل تونس وليبيا.

[1] مريم زكري. **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية** .مذكرة ماجيستر.جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم العلوم السياسية 2011/2010 .ص 25 .

الجدول 02:

يبين نسبة النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة (الوحدة %)

	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريتانيا
2007	3	7.5	2.7	2.3	1
2008	2.4	2.3	5.2	4.5	3.5
2009	2.4	-2.3	4.9	3.1	-1.2
2010	3.3	4.2	3.2	3.7	4.7
2011	3.6	-	3.9	1.3	5.2
2012	2.5	-	3	3.6	-
2013	3.3	-	4.5	4	-

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي 2013[1]

من خلال الجدول نلاحظ تذبذبا واضحا في النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي خصوصا ليبيا خلال السنوات الأخيرة في حين انخفض النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في تونس خلال السنوات 2009و 2010 و2011 أما بالنسبة للمملكة الغربية فارتفع معدل النمو وانخفض بنسبة متوسطة في حين انخفض بالنسبة للجزائر بشكل بسيط ليستقر في سنتي 2008 و 2009 ليترفع بشكل معتبر سنة 2010 و2011 لينخفض مرتا ثانية سنة 2012، ثم يعاود الارتفاع من جديد سنة 2013.

إن هذا التذبذب في نمو اقتصاديات دول المغرب العربي يرجع إلى غياب سياسات اقتصادية واضحة فنجد مثلا الجزائر تعتمد على البترول والغاز الطبيعي أي أن اقتصادها ريعي بامتياز، فالتذبذب في النمو يرجع بالدرجة الأولى إلى أسعار النفط ،حالها حال اقتصاد الليبي ،أما تونس فتعتمد وبشكل كبير على السياحة والتراجع في النمو يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية بعد الثروة التونسية ،أما المغرب فيعتمد على الزراعة بشكل كبير والتراجع في النمو يعود إلى التقلب المناخي والاحتباس الحراري " **مشاكل بيئية**"من جهة ثانية إلى انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية في الأسواق العالمية[2]

[1] تقرير صندوق الدولي .**آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2013 الآمال والواقع والمخاطر** 2013 ص 61-62.

[2] تقرير صندوق الدولي، المرجع السابق ص 62

بالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي يزخر بها المغرب العربي،فالمغرب العربي أيضا يملك مؤهلات فلاحيه وزراعية تمكنه من أن يكون قطبا فلاحيا بامتياز ويستغنى عن استيراد المواد الزراعية .

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة المغاربية فتختلف من بلد إلى أخر، فنجد مثلا الجزائر وليبيا أن مجمل الاستثمارات الأجنبية تتركز وبشكل كبير في مجال المحروقات ،وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد في هذا البلدين الذان يعتمدان على الاقتصاد الريعي أما المغرب وتونس فيتركز الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى كالسياحة والصناعة وهذا لعدم امتلاك هذين البلدين لمقومات طبيعية كالبترول والغاز الطبيعي

أما موريتانيا فيمكن تراجع الاستثمار الأجنبي فيها هذا لغياب بيئة مناسبة تساعد على الاستثمار بسبب عدم الاستقرار السياسي لكثرة الانقلابات بهذا البلد.

الخريطة(02) الاقتصادية للمغرب العربي

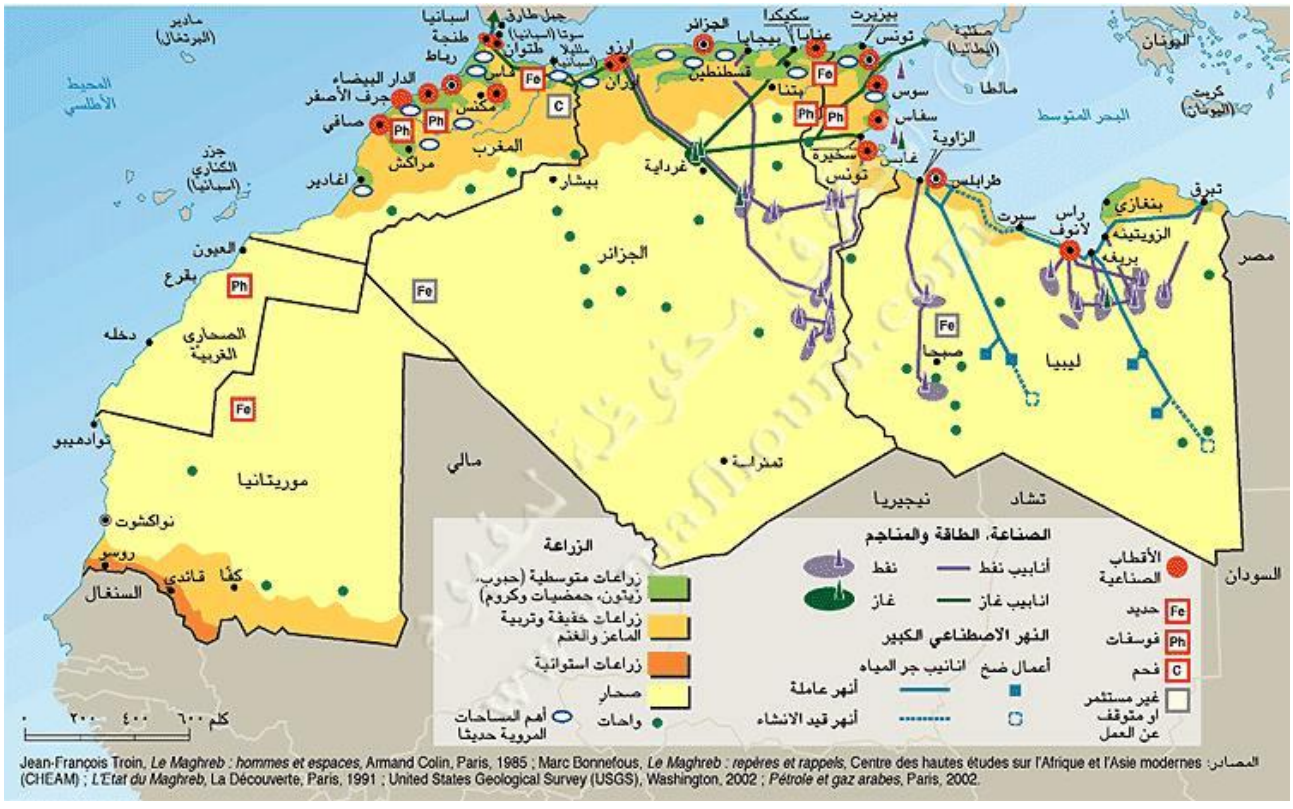

المصادر: Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

المصدر:

http://argan.ucoz.com/index/uma/0-18

المطلب الثالث: الأوضاع السياسية و الأمنية

بالقـدر الذي يتشكل الـمشهد الحالي في دول المغرب العربي من دول تتحول نحو نظام أو وضـع سيـاسي مختلف "تونس وليبيا"، أوذات تجربة سياسية جديدة "المغرب"، وهو ما يفـترض أن يمـثل قاعـدة ممكنة لارساء نماذج ديمقراطية للحكم في المنطقة؛ فإن هذه المسـارات السيـاسية ما زالت تواجه تحديات داخلية؛ تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفـاعلين السياسيين فيها، وأخرى خارجية تتمثل في محاولات إيقاف مسار التحولات التي شهدتها عدد من دول المنطقة، وإرجاعها إلى وضع ما قبل الثورات؛ وذلك مع اكتساب الاتجاه الذي يتبنى مواجهة الأوضاع السياسية التي أنتجتها الثورات مزيدا من نقاط القوة.

لقد أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة التي ما زالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011 في سـرعة تغيـر الديناميات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية؛ حيث تواجه المنـطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي الحاليً تحديات متزايدةمثل شبكات تجـارة وتهـريب الأسلحـة، ويمثل انتشار السلاح الليبي الذي وصل عدًدا من المناطق المتأزمةأحد الأسباب الرئيسة لاضطراب في المنطقة وجوارها؛ حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء "**حادثةعين إن آميناس**" في الجنوب الشرقي الجزائري، وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا[1]

وهنالك ثلاث ديناميات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، ظهرت أثارها بشكل كبير في عام 2014؛ **أولاً**: المواجهات العسكرية، **ثانيًا**: التدخل الخارجي، **ثالثًا**: جهود الحوار، وشهد عام 2014 محطات مهمَّة عكست تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية؛ حيث عرفت هذه السنة منعطفًا ملحوظًا على المستويين الأمني والسياسي، وأدَّى تزايد دور اللواء المتقاعد خليفة حفتر بما يمثله من إرادات خارجية إلى مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا.

أنتجت تفاعلات عام 2014 مشهدًا سياسيًّا بشرعيتين متنازعتين؛ مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي، وهو البرلمان الذي انتخب

[1] عبيد إميجن: **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**،متحصل عليه من الموقع:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410216111951157 3.htm

في **جوان 2014** في خضم أحداث سياسية تمثلت في الخلاف بين أكبر المكونات السياسية الليبية؛ متمثّلة في حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء المحسوبين على التيار الإسلامي، وكتلة تحالف القوى الوطنية المصنف ليبراليًّا أو مدنيًّا.

من ناحية أخرى عرفت هذه السنة تطورًا أمنيًّا مهمًّا، يحتاج فترة ليبرز أثره بشكل أوضح على مستقبل الخارطة الأمنية في ليبيا والمغرب العربي بشكل أكبر، ويتعلق بتطور علاقة تنظيم الدولة الإسلامية "**داعش**"بالمجموعات الجهادية في مدينة درنة شرق ليبيا؛ التي تعرف انتشارًا لمجموعات مسلحةمثل: "**مجلسشورى شباب الإسلام**"، الذي يضمُّ تنظيم "**أنصار الشريعة**"، العائدين من القتال الدائر في سوريا ومالي والجزائر؛ حيث يتبع المجلس فكريًّا وحركيًّا تنظيم "**الدولة الإسلامية في العراق والشام**"[1].

وهذا ما يؤهل مدينة درنة لأن تتحول إلى قاعدة انطلاق وتمدد لتواجد تنظيم الدولة في شمال إفريقيا؛ وذلك بالنظر إلى ما تتيحه الفوضى والاضطرابات الأمنية في ليبيا من إمكانات لتوسع النشاط الجهادي في المنطقة.

كان عام 2014 مفصليًّا في تحديد معالم المستقبل السياسي لتونس، وشهدت تونس هذا العام أربع محطات سياسية مفصلية: بدءًا من الاتفاق على حكومة مهدي جمعة كمخرج لأزمة تشكيل الحكومات السابقة، ثم إنجاز مشروع الدستور الجديد؛ الذي راهنت عليه الطبقة السياسية في تونس، وذلك على اختلاف مرجعياتها، والمصادقة عليه في شهر يناير 2014؛ حيث عكست العملية الدستورية درجة كبيرة من الإجماع السياسي. مرورًا بالانتخابات البرلمانية في أكتوبر 2014 التي جاءت بخارطة سياسية ذات تركيبة جديدة بعناوين كبيرة؛ أهمها بروز أحزاب سياسية جديدة ولاعبون جدد.[2]

وتراجع حضور المجموعة السياسية التي أدارت تونس في المرحلة الانتقالية، وتراجع إسلاميو النهضة عن تصدر المشهد الانتخابي؛ وذلك للانتقال إلى إعلان استراتيجية الحياد السياسي في التعامل مع مستجدات المرحلة النهائية للعملية الانتقالية؛ حيث تُقَدِّم النهضة في هذا الصدد نموذجًا وتفسيرًا إضافيًّا في السلوك

[1] مركز الجزيرة للدراسات،تقرير كمال القصير،**جيوبولتيك المغرب العربي عام 2014**،متحصل عليه من الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412311253494774 96.html

[2] النشرة الالكترونية لجريدة الشروق التونسية ،سعد السبهاوي،**رسالة طرابلس:اعلن درنة «امارة مركزية» بشمال افريقيا:«داعش» يخطط لعمليات ارهابية في تونس والجزائر**،متحصل عليه من الموقع:
http://www.alchourouk.com/78113/675/1

السياسي للإسلاميين في مرحلة شديدة الاضطراب إقليميًّا ودوليًّا؛ وذلك في ما يشبه صيغة وسط لوضع الإسلاميين ضمن المجال السياسي. لكن خيار النهضة عدم الترشح للرئاسيات، وبالنظر لموقعها الذي أفرزته انتخابات البرلمان يفرض عليها التفكير في كيفية البقاء ضمن دائرة السلطة، حتى لا تكون عرضة لإقصاء أو ابتعاد تدريجي عن مشهد القرار، والخيارات التي ستتخذها الدولة في هذه المرحلة.

في اتجاه آخر يمكن اعتبار المغرب حالة منفردة ضمن نادي الملكيات؛ وذلك من حيث انتهاج سياسة متوازنة في علاقته؛ سواء مع التجارب التي تمثِّل اتجاه التحول والثورة من جهة، أو مع القوى المضادة للثورات من جهة أخرى، ويُبدي المغرب حرصًا على ضبط علاقته مع حلفائه التقليديين؛ الذين لاشك أن لديهم تحفظاتهم التي لا يعلنون عنها تجاه وضع الإسلاميين في السلطة بالمغرب؛ خصوصًا مع سياساتهم الاجتماعية التي تزيدهم تجذُّرًا في المشهد السياسي، وكذلك تقدمهم في مستويات التطبيع مع أجهزة الدولة، ولم تبد الدبلوماسية المغربية إشارات للانجرار وراء سياسات حلفائه التقليديين تجاه قوى التحول في المنطقة، وقد أظهر كذلك انفتاحًا واضحًا على الدول التي تعيش انتقالاً سياسيًّا.[1]

وفي حين يواجه الإسلاميون أوضاعًا وتحديات داخلية وخارجية صعبة في ليبيا، وكذلك ضعف تأثيرهم في المشهد السياسي الجزائري والموريتاني، وتراجع حركة النهضة خطوة إلى الوراء في تونس؛ تبقى تجربة الإسلاميين المغاربة الوحيدة في المغرب العربي التي تستمر في التواجد في هرم السلطة حتى اللحظة؛ حيث نجح إسلاميو العدالة والتنمية في خطوة مهمَّة في علاقتهم بالمؤسسة الملكية، وتمكَّنُوا من تحقيق قدر كبير من التطبيع مع الملكية ومراكز قوى داخل الدولة، وهي خطوة كانت مطلوبة لتأمين وحماية تجربة هذا الفصيل السياسي في فترة ما بعد الاحتجاجات التي عرفها المغرب عام 2011، وفي مسار تعامله مع الدولة وجهازها الإداري الصلب، وذو الخبرة الطويلة في التعامل مع المجال السياسي.

لاشك أن بعض المراكز القوية في الدولة حاولت إعاقة تطور تجربة الشراكة مع الملكية؛ لكنها وجدت أمامها تحديين؛ **أولهما**: المرونة السياسية وقدرة الإسلاميين على التوافق واستيعاب كثير من الفاعلين السياسيين، **وثانيهما**: وهو الأهم توجُّه المؤسسة الملكية نفسها للحفاظ على التوازنات السياسية والاجتماعية للمغرب من الاضطراب.

---

[1] كمال القصير،**مركز الجزيرة للدراسات**، نفس المرجع.

وعرفت الجزائر التي تعيش حالة انسداد سياسي محطتين أساسيتين عام 2014، ولم يُسهم كلا المحطتين في توفير البيئة الملائمة سياسيًّا لتجديد ضروري في بنية السلطة ضمن مسار انتقالي صار يفرض نفسه بإلحاح. بدأت**المحطة الأولى**: بإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة في 17 أفريل 2014، على الرغم من صعوبة قيامه بمهام الرئاسة؛ بسبب تدهور حالته الصحية التي تحولت إلى مصدر لعدم الاستقرار، وتفتقر المعارضة لخيارات سياسية بديلة؛ وذلك مع ضعف تأثيرها في المشهد السياسي، وقد عكست انتخابات الرئاسة وجود صعوبات حقيقية في إدارة الانتقال السياسي في الجزائر.

فلم تتمكَّن الأطراف الفاعلة في السلطة سواء في المؤسسة العسكرية أو المخابرات وباقي الفاعلين في دوائر السلطة من التوصل إلى اتفاق حول خلافة الرئيس، وترتيب أوضاع ما بعد بوتفليقة؛ حيث يضيق مجال التغيير في بنية السلطة الحالية التي تستند إلى المنظومة العسكرية والأمنية والبيروقراطية الرسمية، وهذا ما يجعل مستقبل المشهد الجزائري معلقًا بخيارات هذه المجموعة الحاكمة، أما **المحطة الثانية**: فتمثَّلت في بدأ مشاورات سياسية لإحداث تعديلات دستورية، برئاسة "**أحمد أويحيى**" مع العديد من الفاعلين من الطبقة السياسية في **جوان2014**، وضمت كذلك قيادات قريبة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ وذلك بعد أن أخرجت رئاسة الجمهورية التعديلات الدستورية المقترحة إلى العلن[1].

ولم تمثل موريتانيا استثناءً من سيطرة العملية الانتخابية على المشهد السياسي في المغرب العربي عام 2014، وما زال المشهد الموريتاني رهينًا بعقدة "**العسكر والسياسة**"، وموريتانيا السياسية ما زالت غير قادرة على التغلب على موريتانيا العسكرية، وهذا ما يشير إلى أن التجربة الانتخابية في موريتانيا قد وصلت درجة متقدمة من الضعف؛ بسبب الاهتمام بالجانب الشكلي في موضوع الانتخابات كوسيلة لحل الأزمات السياسية، وقد شهدت البلاد انتخابات رئاسية في شهر جوان 2014، وعكست نتائجها بفوز الرئيس "**محمد ولد عبد العزيز**" استمرارًا للوضع السياسي القائم منذ انقلاب صيف عام 2008.

نجحت السلطة في موريتانيا في إحداث تصدُّع بجدار المعارضة، ولم يمثِّل موقف المعارضة وخيارها مقاطعة انتخابات الرئاسة تحديًا كبيرًا لتوجهات السلطة، وتبدو المعارضة برأسين؛ ويظهر ذلك من خلال الانقسام حول الإستجابة لدعوات الحوار التي تطلقها السلطة.

[1] مركز الجزيرة للدراسات ،كمال القصير، نفس المرجع

المبحث الثاني:التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي:

تعرف منطقة المغرب العربي تهديدات أمنية متداخلة فيما بينها ذات أبعاد متعددة في جميع المجالات ومنها ما هو تهديد داخلي أو خارجي من حيث المصدر وهناك تهديدات منحيث طبيعتها سواء كانت بيئية كمشكلة المياه، وسياسية كتهديد الإرهاب، واجتماعية كالهجرة السرية، وثقافيا كالتبعية للثقافة الغربية لذلك خصصنا هذا المبحث لنتناول مصادر وطبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: المصادر الداخلية و الخارجية للتهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية

تشمل هذه المصادر مجموعتين من مصادر التهديد في المغرب العربي و هي المصادر الخارجية والمصادر الداخلية[1].

أولا–التهديدات الداخلية:

شكل الحركيات الأزموية الداخلية أساس المعضلة الأمنية في المغرب العربي. من بين هذه المداخلات السببية يمكن ذكر مايلي:

أ– ضعف البنى الاقتصادية لتميزها بالتبعية الإنتاجية (النفط في الجزائر، الزراعة و السياحة في تونس ، الزراعة و السياحة و الموارد الطبيعية في المغرب) مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الإستراتيجي للتنمية

ب–ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية و ذلك بالنظر لتذبذب أسعار المواد الطاقوية، الأولية و الزراعية في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الايجابي للمنتجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة.

ج–ضعف الأداء الديمقراطي في هذه الدول خاصة في تونس و المغرب لضعف التعددية ، ضعف الشفافية، تراجع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق و القانون، و هذا ما يجعل من احتمال بروز التهديدات للاستقرار السياسي الداخلي جدية.

---

[1] د.عبد الله الماخدي،**الأمن القومي العربي بين التحديات و التهديدات الداخلية و الخارجية الراهنة**، متحصل عليه من الموقع:
http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=9328

هـ– ضعف التعاون البيني لدول المغرب العربي على مستويات التنمية و التعامل مع ظاهرة اللأمن (الجريمة المنظمة، مكافحة المتاجرة بالمخدرات،وغيرها)

و–تعثر عمليات تسوية قضية الصحراء الغربية مما ينتج تشنجات على مستوى العلاقات البينية في المنطقة

ثانيا–التهديدات الخارجية:

أ–السياسة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي (العراق وأفغانستان)و التي تنتج حالة إحباط عند بعض شرائح المجتمع بشكل يغذي التطرف وينتج معه احتمالات الإرهاب (كما ظهر في تفكيك شبكات تجنيد المغاربة وتونسيون للذهاب للعراق مثلا).

ب–استمرار ثنائية التعامل مع مسألة الشرق الأوسط مع وجود انحياز واضح و فاضح لإسرائيل على حساب حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة و عاصمتها القدس الشريف، مما يخلق أيضا و باستمرار حالات من الإحباط قد تشكل أرضية خصبة لتغذية التطرف الديني في دول المغرب العربي.

ج– حالات الأزمات التنموية في دول الساحل و التي تنتج عنها حركات للهجرة السرية مع احتمال ارتباطها بالجريمة المنظمة و المتاجرة بالأسلحة الخفيفة.

د– بروز أزمات سياسية و إثنية في إفريقيا تنتج حركات من الانتقال السري و غير الشرعي للأشخاص .

هـ–انتشار وباء السيدا في إفريقيا مع احتمال انتقاله للشمال بفعل الهجرة السرية وبناء شبكات الدعارة و التجارة الجنسية.

المطلب الثاني: البعد البيئي و السياسي للتهديدات الأمنية المغاربية

أولا– البعد البيئي:

أ–**مشكلة المياه:** المغرب العربي يعد من المناطق التي تشكل فيه المصادر المائية هذا الاهتمام، حيث أصبحت الموارد المائية مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف و ضعف نسبة تساقط الأمطار فيها.و تشهد منطقة المغرب العربي محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات.[1]

[1] ساسي جمال **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط** الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط" ، جامعة قسنطينة يوم 30/29/ابريل 2008 ص 154.

ب **مشكلة البيئة:** تعرف منطقة المغرب العربي تدهورا بيئيا ملحوظا نتج عنه تهديدا بيئيا مباشرا على هذه المنطقة، فنقص الموارد المائية و تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية له تأثيره في عدم قدرة هذه الدول على تلبية الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية، و يعد التلوث السبب الرئيسي للتدهور البيئي، حيث خلف أضرارا كثيرة أهمها: تقلص المساحات المزروعة، الجفاف و كنتيجة على ذلك انتشار الفقر و الأوبئة، و تعود أسباب التلوث الأولى إلى[1]:

–التقدم الصناعي و التكنولوجي الذي تعرفه دول الضفة الشمالية و الذي له تأثيره على دول المغرب العربي من خلال تصاعد الغازات الطاقة التي تستخدمها شعوب هذه المنطقة، لها دورها السلبي على البيئة، الضارة للمصانع التي لوثت الهواء.

–كما أن دول المغرب العربي كغيرها من دول جنوب المتوسط، تتميز بالضعف و الهشاشة تبقى عرضة أكثر من غيرها للتقلبات المناخية و كل ما يترتب عن التدهور البيئي، فهي لا تملك مناعة ضد هذه المخاطر و التهديدات الجديدة.

ثانيا–البعد السياسي:

أ تهديد الإرهاب: لقد صنف الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بالنسبة لكل دولة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، و قد برزت هذه الظاهرة أكثر في بداية الثمانينات و بداية التسعينات، حيث كان لمشاركة المغاربة في حرب أفغانستان دور في تأسيس الجماعات المسلحة السرية في بلدانهم الأصلية بعد عودتهم، لما كان لديها من التجربة و الخبرة الناتجة عن تلك المشاركة، والتي كان هدفها الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها (الجزائر،تونس،المغرب)، ثم وجهت نشاطها نحو دول شمال المتوسط حيث تعرضت بعض دوله إلى هجمات إرهابية ، و عرضت بذلك دولها المغاربية إلى تدهور علاقاتها الخارجية حيث أصبحت تشكل مصدر تهديد،كما حملها الإتحاد الأوربي سبب حالة اللاأمن الناتجة في المتوسط،بسبب عدم قدرة دول المغرب العربي على ضمان أمنها الداخلي مما نتج عنه تهديد للأمن الأوربي.

[1] معلم يوسف،**تأثير البيئة على الأمن في المتوسط**،الملتقى الدولي،الجزائر والأمن في المتوسط جامعة قسنطينة يوم 30/29/ابريل 2008 ص 163-162.

حيث أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العقائدية و العملياتية و على مستويات التعبير المادي لأعمالها في دول المغرب العربي و في الساحل الإفريقيمع وجود ارتباطات فكرية و مادية بل و حتى عضوية مع الإرهاب العالمي[1]

ب– السباق نحو التسلح: :لا يأخذنا فكرنا عند سماع هذه الصيغة على أن السباق نحو التسلح يسير على شاكلة الدول الكبرى، كما كان الحال بين دول الحلفاء و دول المحور في الحروب العالمية، أو الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي سابقا، لكن حسب تقرير التسلح في المغرب العربي الذي أصدرته قناة الجزيرة أكدت أن الأمم المتحدة أرسلت مؤخرا تحذيرا للبلدان المغاربية من اشتداد سباق التسلح بينها، مما برهن على أن هذا السباق بلغ درجة تبعث على القلق و الانشغال، لانعكاساته في مستقبل العلاقات المغاربية–المغاربية و تبعاته على الأمن و الاستقرار في المغرب العربي و شمال إفريقيا و الحوض الغربي للمتوسط عموما، و تجدر الإشارة كون دولالمغرب العربي صارت تحتل المرتبة العشرين بين الدول الأكثر تسليحا في العالم.

من المفيد التوقف عند أبرز الصفقات التي تم إبرامها في السنوات الأخيرة لكي ندرك السرعة المتصاعدة لسباق التسلح المغاربي،حيث توجت زيارة العقيد معمر القذافي إلى موسكو يوم 2 نوفمبر 2009 بصفقة عسكرية قيمتها 2.2 مليار دولار لشراء 12 مقاتلة متطورة من طراز **ميغ**29 ،و12 أخرى من طراز **سوخري** و **30 أم كيو**، بالإضافة إلى دبابات و غواصتين تعمل بالنظام المزدوج الكهربائي و ديزل، و تعد هده الصفقة من أكبر الصفقات العسكرية التي أبرمتها موسكو مع بلد عربي،كما عقد صفقة أخرى مع فرنسا إثر زيارة "**ساركوزي**" تضمنت تحديثطائرات عسكرية و مدنية و شراء حافرات سواحل و أجهزة رادارات.

قبل صفقة الأسلحة الليبية مع روسيا توصل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ختام زيارة إلى موسكو عام 2007، إلى صفقة قيمتها 7.5 مليارات دولار لشراء 28 طائرة حربية من طراز سوخوي 30 أم كيوو36 مقاتلة من طراز **ميغ** 29، و16 طائرة تدريب من طراز **ياك** 130، بالإضافة لـ300 **دبابة** من طراز **تي90أس**،ورادارات وكميات أخرى من العتاد. وشملت الصفقة أيضا ثمانية أنظمة صواريخ أرض جو

[1] د.باخوية دريس،**جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي،"تونس،الجزائر والمغرب نموذجا"**،دفاتر السياسة و القانون،العدد11 جوان 2014 الصفحة 98

من طراز تونغوسكي،وتحديد 250 دبابة جزائرية من طراز **تي 72**، وعدد غير معلوم من الصواريخ المضادة للدبابات من طراز **ميتيس وكورنت**، بالإضافة للقيام بأعمال صيانةللسفن الحربية الجزائرية روسية الصنع.
تزامنت تلك الصفقة، وهي الأكبر التي حصدها الروس منذ انهيار الإتحاد السوفيتي السابق، مع توقيع المغرب على صفقة لشراء 28 طائرة حربية أمريكية متطورة من طراز **أف 7**. والثابت أن صفقة السلاح الروسي للجزائر شحذت السباق بين الجارين المتصارعين على الصحراء من أجلتكديس أحدث الأسلحة وأفضل العتاد[1].

المطلب الثالث :البعد الاجتماعي و الثقافي للتهديدات الأمنية المغاربية

أولا–البعد الاجتماعي:

أ– تهديد الهجرة السرية: تعد الهجرة ظاهرة إنسانية عرفتها و تعرفها لأسباب مختلفة كل الشعوب، و للهجرة دور أساسي في تعارف الشعوب و اندماج ثقافاتها و تقوية أواصرها وتشكّل معلما من معالم الحضارة الإنسانية، مما يقتضي معالجة قضاياها برؤية شمولية تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية و الأمنية الظرفية تعرف الهجرة السرية أو غير الشرعية بأنها:"**انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفةلقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا**[2]"

هنا يكمن الحديث عن الهجرة الداخلية و الخارجية:

–**فالداخلية** تنتج بفعل الفقر و التهميش و التوزيع غير العادل داخل الدولة الواحدة ،مما يؤدي إلى ظهور حركات الهجرة الداخلية وماتنتجه منأزمات على مستويات المدن الكبرى كالجريمة، الفساد الأخلاقي،المخدرات الدعارة،و غيرها من النتائج السلبيةالتي تشكل تهديدا للأمن الوطني

–**أما الهجرة الخارجية** فتجدر الإشارة إليها في اتجاهين هما من و إلى، تكمن **الأولى**في الهجرة من الجنوب إلى الشمال،فإن التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي و الفقر و البطالة خاصة تعد من مسلمات هجرة الشباب المغاربي إلى شمال المتوسط، وينظر الإتحاد الأوربي إلى هذه الهجرة على أنها تهدد الأمن الأوربي، و يتناسى بذلك اليد العاملة التي توفرها هذه الفئة من المهاجرين حيث أنها تقوم بأعمال خطيرة بأبخس الأجور يرفض الكثير من شباب الإتحاد الأوربي القيام بها، إضافة إلى هجرة الأدمغة التي لم تجد فرصتها

[1] رشيد خشانة،**تقرير سباق التسلح في المغرب العربي** في:
http://www.turess.com/alwasat/12941

[2] عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي** ،القاهرة مركز الحضارة العربية ،2003 ص14 .

في بلدها حيث تحظى بالاهتمام الأوربي على غرار الدول الوافدة منها ،و تشكل فارقا لديها من حيث الإضافة و خسارة فكرية و علمية بالنسبة لدولتها الأم، **أما الثانية** فيقصدها الهجرة السرية من الدول الإفريقية التي تجعل من المغرب العربي منطقة عبور نحو أوروبا، حيث تعتبر منطقة المغرب المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا مع كل ما تخلفه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية و الإنسانية لهذا المشكل خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع الجريمة المنظمة[1]، و جلب الأمراض المنتقلة خاصة منها السيدا.

ب– مشكلة الأقليات: تعد مشكلة الأقليات من بين التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي غالبا ما تكون سببا في نشوب نزاعات داخلية تؤدي إلى الاستقلال داخل الدولة الواحدة، لكن مشكل الأقليات لا يطرح بحدة في المغرب العربي، فلمتهتمبها المنطقة لعدة اعتبارات أهمها يتمثل في امتلاك المجتمع الممغاربي لأغلبية متجانسة، فالأقليات الموجودة بالمنطقة لا تشكل تهديدا مباشرا على هذه الدولولا تطالب بالاستقلال، فمطالبها تتلخص في إدراج لغتها في الدولة كالأمازيغية في الجزائر و المغرب، و هو ما يعرف بالتطرف اللغوي الذي من شأنه إنتاج أزمات على مستوى الهوية مثل أزمات الريف في المغرب.كما أنه توجد أكثر من فئة من الأقليات في الدولة الواحدة لكن خاملة و لا تقوم بأي نشاط لإخلال الاستقرار الداخلي كما هو الحال بالنسبة للطوارق في الجزائر ، و الفضل في ذلك راجع إلى تجاهل النخبة لهده الأقليات و عدم إدراجها ضمن أولوياتها بمنطق أن هذه الأقليات يجب أن تخضع لإرادة الأغلبية العربية والمسلمة.

ج–الجريمة المنظمة و المخدرات: جاء في تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للجريمة المنظمة على أنها:"**جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرةبهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة،منأجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى**"[2]

تعرف الجريمة المنظمة انتشارا في منطقة المغرب العربي، على مستويات تبييض الأموال، التهريب، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، على كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية

---

[1] سامي حداد،الهجرة من دول شمال افريقيا الى أوروبا متحصل عليه من الموقع:

http://www.aljazeera.net/programs/more-than-one-opinion

[2] غربي محمد،**الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتجية** ،الملتقى الدولي،الجزائر والأمن في المتوسط :واقع وأفاق ، جامعة قسنطينة 2008 ص 275.

و الاجتماعية لدول المغرب العربي خاصة و أن هنالك تداخل و تلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية.

تعد المتاجرة بالمخدرات أيضا من التهديدات التي تواجه المنطقة، حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار البلدان المنتجة و المصدرة لمختلف أنواع المخدرات كإنتاج القنب الهندي،كما أن بعض موانئ و مطارات وحدود هذه الدول منفذا لهذه المواد السامة القادمة من آسيا و أمريكا اللاتينية نحوأوروبا[1].

د–مشكلة الضغط الديمغرافي: يرتبط هذا الخطر بعدة أبعاد، فالهوة الكبيرة بين الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية و عدد السكان المتزايد أدى إلى خلل اجتماعي داخلي من أهم أسبابه الهجرة، و ارتفاع نسبة البطالة، لأن التزايد غير المدروس لعدد السكان يحتاج إلى أراضي زراعية أكثر و مبان و مساكن و خدمات و مناصب شغل و هذا ما لا يتوفر في دول المغرب العربي

و يمكن إجمال التحديات التي يطرحها التزايد السكاني في[2]:

اقتصاديا :اختلال التوازن بين وتيرتي النمو السكاني و النمو الاقتصادي، غياب العدالة في توزيع الثروة

اجتماعيا :اختلال الأوضاع الاجتماعية بسبب سوء توزيع الثروات و اتساع الفوارق الاجتماعية،انتشار الفقر و سوء التغذية،ارتفاع عدد العاطلين.

ثانيا:البعد الثقافي:

أ– التبعية للثقافة الغربية: لقد ساهمت في تحقيق هذه التبعية العديد من القضايا أهمها :

عدم تجانس الصفوة المثقفة مع سياقها الاجتماعي، فتكون متباينة مع مجتمعاتها اقتصاديا و ثقافيا، ومن ثم تتولّد لديها اهتمامات و مشكلات غير تلك التي تختص بأفراد المجتمع ومن الطبيعي أن يتعمق ذلك إذا كانت هذه الصفوة غربية التدريب و التأهيل[3]

- يتعرض أفراد الصفوة المغاربية إلى درجة محدودة متاحة لهم في مجال حرية التعبير والامتيازات المادية

[1] أمحند برقوق التهديدات الأمنية في المغرب العربي مرجع سبق ذكره ص 6-7.

[2] رشيد احمايمي،**المجال العالمي والتحديات الكبرى** في:

http://www.khayma.com/RACHIDGEO/majalalamitahadiyatkobra.htm

[3] محمد الميلي،**الأمن العربي:التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** ،ط 01 مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996،ص 118-119.

والمعنوية، بالمقابل نجد أن كثيرا من المجتمعات الغربية تمنحهم هذه الامتيازات إذا عملوا لدى مؤسساتها، الأمر الذي يجعل هذه الصفوة مرتبطة بتوجهات المجتمعات الغربية بغض النظر عن علاقة هذه التوجهات بمصالح مجتمعاتهم .

وسائل الاتصال التي ساهمت و بشكل كبير في تعريف الثقافة الغربية لشباب المغرب العربي الذي تأثر بنمط عيش الآخر، والذي يرى فيه التطور و التحضر المنشود لأي حياة كريمة، ويعد تسهيل الحصول على القنوات الغربية غير المشفرة من بين الوسائل التي تتبعها الدول الغربية لنقل ثقافتها بل لتقبلها و تبنيها.

ب–شيوع الثقافة الاستهلاكية :إن الأدوات الإنتاجية التي تمطر المجتمع المغاربي منسلع جديدة، بكميات هائلة و بطريقة جذابة في العرض تصعب عليه مقاومتها، ولكن هذا الاستهلاك لا يلاءم هذه المجتمعات التي تعاني انخفاض الدخول، لكن تبقى هذه المجتمعات تشكل أكبر احتياطي للاستهلاك بالنسبة للدول الأوربية، خصوصا أنها تقوم بقبول هذه التكنولوجيا دون محاكاتها، بل الاستمرار في الاستهلاك و التفرج بدلا من محاولة الإبداع الثقافي و العلمي و التكنولوجي.

ج–تأثير العمالة الأجنبية:لقد تعرضت ثقافة الدول المغاربية على عدة مراحل لمحاولات محوها من طرف الاستعمار الأوربي، وقد شكلت هذه الجهود خطرا مباشرا لكنها باءت بالفشل بعد المقاومة التي لقتها من طرف الشعوب، و ما تمثله العمالة الأجنبية خطرا غير مباشرا و تدريجيا تظهر سلبياته بعد مرور زمن على وجودها في المغرب العربي، لكن الملاحظ أن العمالة الآسيوية تحتل النسبة الأكبر من مثيلتها الأوربية، و هذا راجع لكونها تؤدي عملها بنوعية، و سوف يكون لها تأثيرها على المدى البعيد،كما أن العمالة المحلية التي تعمل بالخارج و خاصة بأوروبا لها تأثيرها هي الأخرى، حيث نلاحظ أن المغتربين يستعملون مفردات أوروبية كبديل لمفردات اللغة العربية في مختلف المجالات، و بما أن اللغة المعتمدة في جميع القطاعات هي اللغة الفرنسية فنلاحظ استعمالها أيضا من طرف السكان المحليين،حيث أفسح لها المجال كلغة عملية تستخدم في التفاعل و التخاطب اليومي، و هكذا تم تذويب اللغة العربية في هجين لغوي تدريجيا.

جدول يبين تسليح جيوش بلدان المغرب العربي

المصدر:

http://www.sasapost.com/arabic-armies

الخريطة(03) تبين التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي

المصدر:

http://www.acrseg.org/36650

الخريطة(04) تبين المجموعات المسلحة المتنازعة في ليبيا

المصدر:

http://www.alarab.co.uk/?id=56059

المبحث الثالث: الرؤية الأمريكية للمنطقة المغاربية ومشاريعها:

قد يخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة كانت غائبة عن الساحة المغاربية تماما فهناك شواهد تاريخية كثيرة تؤكد وجود علاقات قوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المغرب العربي لكن في العقد الأخير عرفت المنطقة اختراق أمريكي كبير لها.

في هذا المبحث سنعرضالأبعاد والرهانات الأمريكية في المنطقة المغاربية وصولا إلى المشاريع والآليات الأمريكية في المنطقة.

المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي

تعود جذور العلاقات الأمريكية بدول المغرب العربي إلى الأيام الأولى لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن سلاطين المغرب (الأقصى) كانوا أول من اعترفوا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، وأول من بكروا في إقامة علاقات دبلوماسية معها حيث دفعت قوة دول منطقة المغرب العربي في البحر المتوسط آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول، وبشكل خاص مع الجزائر التي كانت في تلك الفترة أقواها وأكبرها. وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الاتفاقيات إلى الحصول على الحماية البحرية لسفنها التجارية من عمليات القرصنة، وقد حاول البريطانيون والفرنسيون الوقوف في وجه التطلعات الأمريكية، حيث كانوا يرون أن هذا الفضاء حكر ا على الأوروبيين، ولذلك تلقى قنصل فرنسا بالجزائر عام 1786 من حكومته قرارا تطلب منه أن يقف في وجه التغلغل الأمريكي بكل ما أوتي من وسائل غير أن ذلك لم يمنع واشنطن من فتح أول قنصلية لها في منطقة شمال إفريقيا في 1791 بطنجة وأن ترسل في 1794 لأول مرة باخرة بحرية إلى البحر الأبيض المتوسط[1].

وقع الأمريكيون مع باي تونس معاهدة تجارية تعهد فيها الباي بحماية الرعاياالأمريكيين، وبفتح أبواب تونس أمام المنتجات الأمريكية، وفي مقابل ذلك تتولى واشنطن تسليح وحدات الجيش في تونس مجانا[2]

إلا أن موجة الاستعمار الأوروبي التي عرفتها دول المنطقة في القرن التاسع عشر، وتميز الموقف الأمريكي الحياد، وفقا لسياسة العزلة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك "مبدأ مونرو 1820"،جعلت البداية الفعلية للتاريخ الحديث للعلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي في 8 نوفمبر 1942،عشية

---

[1] مصطفى بن شنان، **"الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط– ما هي الخيارات الإستراتيجية 16 للجزائر"**، مجلة انتقالية واستشفاف، الجزء2 .2001.ص9 .

[2] مصطفى بن شنان ،نفس المرجع، ص10.

إنزالالقوات الأمريكية في شمال إفريقيا، أثناء الحرب العالمية الثانية، تحت قيادة"**روبرتمورفي**"للتصدي والقضاء على الجيش النازي.

إذ اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي، وما يمكن أن يقدمه لها وجودها في هذا الموقع من عناصر امتياز في مواجهة دول المحور ؛ فهو موقع يتحكم في المدخل الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ويوجد على بعد 14كم من أوروبا (**ساحة الحرب**)، ويمكن أن يعوضهاعن فقدان الحلفاء للموقع الجغرافي الإسباني الذي كان بحكم الواقع في رصيد دول المحور ، نظرا لتحالف نظام الجنرال "**فرانكو**" مع النازية والفاشية، وعن فقدان للموقع الجغرافي الإيطالي الذي كان مشاركا في الحرب إلى جانب ألمانيا. وإذا أضيف إلى ذلك أن فرنسا كانت محتلة آنذاك من قبل القوات الألمانية، وأن الإنزال العسكري فيها في حكم المغامرة قبل الإنزال الأمريكي في النورماندي وأن المعبر البري الوحيد للهجوم على ألمانيا كان سوفياتيا وشيوعيا، تبين إلى أي حد شكلت منطقة المغرب العربي ذلك الموقع الإستراتيجي المميز الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عنه في الحرب.

ولقد كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء والقوات الأمريكية على وجه التحديدفي مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، إذ اتسع مداه بعد ذلك وبخاصة في المغرب لتصبح في حوزة الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة، وقد استمرت هذه القواعد العسكرية حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى بعد حصول دول المنطقة على استقلالها السياسي حيث توجد أهم القواعد الأمريكية في مدن "القنيطرة، بن سليمان، وبن جرير" وغيرها من مدن ، كما حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على خمسة وعشر ين مطارا في المنطقة المغرب[1] لصالح قواتها ، من بينها ثلاثة مطارات أساسية تقع في الجزائر، كذلك أنشأت الولايات المتحدةالأمريكية قناة إذاعية في الجزائر العاصمة بغرض الدعاية لمبادئها[2] .وقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء قواعد عسكرية في المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خاصة في ضوء انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويق الإتحاد السوفيتي في سائر مناطق العالم.

---

[1] عبد الإله بلقزيز، "**الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي**"، في إدمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، مارس 2004)، ص69.

[2] جمال فرحات، **السياسة الأمريكية في الجزائر** : نشأتها، تطورها، آثارها، (الجزائر:دار الريحانة للكتاب، 2006)، ص62.

وهكذا كان الوجود العسكري الأمريكي في دول المغرب العربي يؤدي وظيفة مراقبة النفوذ السوفيتي في إفريقيا، وفي قسم من أوروبا، وهو الدور الذي لم تكن تعترض عليه فرنسا وأوروبا كثيرا لحاجتها آنذاك إلى الحماية الأمريكية من "**الخطر الشيوعي**".

ويبقى القول أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي خاضعة للتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية، وتطورات النزاع الأيديولوجي بين العملاقين، خاصة وأنه مع بداية الثمانينات ظهرت بوادر نهاية العملاق السوفياتي، وهو ما حدث بالفعل مع بداية التسعينات، تاركا فراغا أيديولوجيا في الدول التي اتبعت نموذجه في العالم، حيث أصبح لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية ملؤه بعد انتصارها في الحرب الباردة، وتبوئها مركز القيادة العالمية.

المطلب الثاني:الرهانات الأمريكية في المغرب العربي

أ) الرهانات الجيوستراتجية:

يرتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة "**الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط**"في بداية التسعينات، ومبادرة "**الشرق الأوسط الكبير**" في مطلع عام 2004، حيث أدرجت منطقة شمال إفريقيا ضمن إستراتيجية شرق- أوسطية أمريكية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا.

و شهدت السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي تغيرات كبيرة منذنهايةالعقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في تزايد الاهتمام بها، وتكثيف الاتصلات السياسية والاقتصادية بدولها، وذلك في ضوء بروز عدة عوامل إقليمية ودولية أهمها:

1- الارتكاز على منطقة شمال إفريقيا كنقطة اتصال إستراتيجية طبيعية بمناطقالشرق الأوسط، الخليج، إفريقيا جنوب الصحراء، وصولا إلى المحيط الأطلسي. وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية: أوروبا، إفريقيا وآسيا[1].

ويشكل ساحل دول شمال إفريقيا أهمية إستراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات، والعتاد العسكري، علما أن حوالي 90%من القوات والعتاد العسكري للدول الحليفة خلال حرب الخليج الثانية قد تم نقلهم عبر مياه البحرالأبيض المتوسط[2].

---

[1] إبان ليسر، "**دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية**"، مجلة انتقالية**واستشفاف** (2001/3،) ص8.

[2] إبان ليسر،نفس المرجع ، ص.8-9.

2- ضمان استقرار المنطقة، ومن ثم تفادي أي توتر إقليمي يعيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأمريكية فيها، أو يرغم الولايات المتحدة الأمريكية على التورط في وضع يصعب التحكم فيه، أو التخلص منه، ويعتبر حسن إدارة التوازن الإقليمي بين الجزائر والمغرب من الرهانات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في ضمان استقرار المنطقة.

وقد أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيواستراتيجي إزاء منطقة المغرب العربي والجزائر على وجه التحديد في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام2000للكونغرس،حول "إستراتيجية الأمن الأمريكية للقرن الواحد والعشرين"، حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا التي تشهد حاليا تحولات كبرى، مما استدعى تقوية العلاقات معها، لحثها على القيامبإصلاحاتسياسية واقتصادية[1].

3-الأزمة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي، وصعود الحركة الإسلامية المسلحة وسوء العلاقة بين فرنسا والنظام العسكري الجديد

4-تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر2001، وقدساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في تزايد الدور الإستراتيجي للمنطقة ودول المغرب العربي في مجال "الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب"، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي حزام الطوق الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم "القاعدة"، والجماعات المسلحة في المنطقة حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر الساحل والعمق الإفريقيين*، كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ولذلك وجدت مبادرة إنشاء " مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب" بالجزائر* دعما أمريكيا صريحا.

نخلص مما سبق أن الإدارة الأمريكية قد نجحت في استثمار مجمل هذه المتغيرات والعوامل السابقة في اتجاه حيازة المزيد من أسباب النفوذ، وهو ماأتى لها في السنوات الأخيرة إلى حد بعيد، ويشهد على ذلك نشاطها المكثف في عواصم دول المنطقة، كذلك السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية والفرنسية تحديدا في منطقةالمغرب العربي، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية أو مناوئة لها في المنطقة، في الوقت الذي باتت النظم السياسية في منطقةالمغرب العربي حريصة بدرجة أكبر على توثيق علاقاتها بالإدارة الأمريكية.

[1] The National Security Strategy for a new century, (Washington D.C: The White House, December 1999), P42 .

ب)الرهانات الجيواقتصادية :

تضاعف الاهتمامالاقتصادي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي في منتصف التسعينات مع تضاعف وتيرة الاكتشافات النفطية في الجزائر، ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحرالأبيض المتوسط، والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج.

وفي هذا الصدد يقول أحد المحللين السياسيين الفرنسيين**برنارد رفنال**[1]" **القضية الإستراتيجية الأمريكية الحقيقة لسنوات التسعينيات والقرنالواحد** والعشرين **هي التحكم في الرهانات الطاقوية، إذ أن 50% من احتياجات الاقتصاد الأمريكي تعتمد على البترول، وهذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي وهو ما يتوقف على استيراداتها من المواد الأولية، وبشكل خاص البترول، هذه التبعية ذات الطبيعة الإستراتيجية تستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية، هذه الإستراتيجية تكرسها جهود مؤسسات الطاقة المرتبطة بمؤسسات الاستثمار والقروض، وتدعمها الحكومة الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بصفة أساسية وملحة في مواجهة منافسيها(أوروبا، اليابان)الذين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقةمراقبة المورد الطاقوي الإستراتيجي للنظام الصناعي، و المنطقة المعنية لتحقيق هذا الهدف هو منطقة جنوب المتوسط، ابتداء من المغرب إلى الخليجكمجموعة واحدة تضم المغربوالمشرق إلى القوقاز وبصفة أوسع المتوسط**[2]" .

وتعتبر هذه الإستراتيجية الطاقوية جزءا من الإستراتيجية العالمية للهيمنة الأمريكية، وكأداة لإدارة التنافس مع أوروبا وفرنسا تحديدا في منطقتي البحر المتوسط ومنطقة المغرب العربي، وهو ما يستوجب التعامل مع المنطقة ككتلة موحدة، حيث تظهر الفكرة في جميع الدول الثلاث في قطب اقتصادي يمكن أن يستفيد من استثمارات أمريكية تمس مختلف النشاطات، وهنا تبرز أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الدبلوماسية البترولية.

في هذا الصدد، صرح **ريتشارد جاكسون** المكلف بشؤون مصر– شمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر انعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في الجزائر في مايو1996"**تعد الجزائر اقتصاديامنتجاً مهما للبترول والغاز ذوي النوعية الرفيعة، بل يمكن القول أنها من أولى الدول التي ظهرت فيها أهمالاكتشافات**

[1] مؤرخ وصحفي، وهو رئيس الجمعية التضامنية الفرنسية الفلسطينية (AFPS).

[2] Bernard Ravenel,"**L'Algérie entre la France et les Etats Unis**", NAQD, N°12, (Printemps-été 1999) P163

البترولية على مستوى العالم[1]"وارتباطا بذلك تشير الإحصائيات إلى أن نصف الاكتشافات البترولية في منطقة شمال إفريقيا قامت بها شركات أمريكية .

بالإضافة إلى تلك الثروة البترولية التي تمتلكها المنطقة، فإنها تشكل سوقا استهلاكيا مستقبليا من حيث طاقته الإستعابية التي تبلغ 80 مليون نسمة، كما يشكل فرصة مهمة للمصدرين الأمريكيين في مجالات عديدة للاستثمار، ويساعد دول المنطقة على تنمية الاقتصاديات الوطنية بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، وهو ما يفسر إطلاق مبادرة **"ايزنستات جوان 1998"**، وبعدها مبادرة **"الشراكةفي الشرق الأوسط"**منذ 2002، والتي أخذت أبعادا اقتصادية، سياسية، وثقافية[2] .

وأخير ا نصل إلى خلاصة مفادها أن منتصف التسعينيات شهد بداية اهتمام استراتيجي أمريكي بمنطقة المغرب العربي، من حيث كسب المنافع الاقتصادية"سوق النفط"واستباق المخاطر والتهديدات الأمنية التي قد تعرقل مصالحها في المنطقة أوتهدد استقرار أوروبا والمجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الأوسط والخليج.

وقد زادت عوامل بروز التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد 11سبتمبر2001، في انحسار هامش التوافق الأمريكي- الأوروبي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لتولي تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة، دون أن يعني ذلك التخلي عن هامش التنسيق مع فرنسا وأوروبا لضمان المصالح المشتركة في دول منطقة المغرب العربي.

المطلب الثالث:المشاريع والآليات الأمريكية في المنطقة المغاربية.

ثمة اتفاق بين صناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية على أن المنطقة المغاربية تحتل موقعا مهما في منظومة المصالح الأمريكية في العالم فهده المنطقة تملك معابر تجارية و موانىء بحرية مهمة، إما تجعلها منطقة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية لتمارس فيها عمليات توسيع انتشارها العسكري الذي يمثل إحدى أدوات القوة الأمريكية عالميا بالإضافة إلى وجود ثروات معدنية و مواد خام بأنواعها المختلفة ،و بالتالي

[1]Yahia.H.Zoubir, "**American Foreign Policy in the Maghreb**: Conflicting US Interests in promoting Democracy, Containing Radical Islamism and Assuring Regional Stability", In Mondialisation et Sécurité: Sécurité pour tous ou Insécurité partagée?, (2003), P121-128

[2]Ibid, P164.

فهي تمثل مصالح هامة للشركات الأمريكية فضلا عن وجود أسواق كبيرة ناشئة تصل إلى 500 مليون مستهلك[1] في حدود2025.

و بانتهاء الحرب الباردة ظهرت أجندة أمريكية جديدة تتوافق مع الظرف الدولي الذي تفكك فيه الإتحاد السوفياتي و هيمنة النموذج الغربي الديمقراطي و اقتصاد السوق الذي أرتبط تصنيفه بالسياسات العالمية للتجارة الحرة ،و قامت الأجندة الأمريكية على تصفية نظم الحكم في المنطقة التي كانت موالية للمعسكر الشرقي ، و تسوية النزاعات و الصراعات الإقليمية في المنطقة وفق رؤية الحلفاء،و العمل على دفع بلدان ضفتي المنطقة المغاربية لتبني النموذج الغربي سياسيا و اقتصاديا و صياغة شراكة لتأمين المصالح الأمريكية ، و منأجل ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية برسم و تحديد خطوط عريضة لسياسة جديدة في المنطقة تسهر على تجسدها **من خـــــلال أربعة آليات أساسية هي:**

1–الشراكة المغاربية الأمريكية.

2–الأسطول الأمريكي السادس.

3– حلف الشمال الأطلسي و الشراكة الأطلسية المتوسطية.

4–مشروع الشرق الأوسط الكبير.

1–الشراكة المغاربية الأمريكية (مبادرة إيزنستات).[2]

يثير المغرب العربي اهتماما متزايدا من جانب الولايات المتحدة التي تسعى إلى تعزيز وجودها فيه على حساب العلاقات المميزة مع أوروبا ،و خصوصا فرنسا ،و قد بدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل مبادرة الشرق الأوسط الكبير و شمال إفريقيا و التي ظلت مرهونة بمسار التسوية و التطبيع مع إسرائيل ،مما أدى إلى فشلها ،لذلك جاءت مبادرة إيزنستات ،و التي كان تسويقها تدريجيا في الدول المغاربية المعنية فكانت البداية بتونس في 16جوان 1998،ثم المغرب فالجزائر في 08 نوفمبر من السنة نفسها.

و أطلقت الولايات المتحدة مبادرة "الشراكة المغاربية الأمريكية" التي تحمل اسم مبادرة وزير المالية الأمريكي "ستيوارت إيزنستات" في 16جوان 1998،و رصد لها ملياري دولارأمريكي ،و تشمل المبادرة الدول

---

[1] Jacque thobie:Roland perez et autres.**enjeux et rappoerts deforce en turqui et en mediterranée** ,paris.1996.p48

[2]–حكيمي التوفيق **"محاضرات في ملتقى العلاقات الأوورومغاربية"**،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة باجي مختار ،السنة الجامعية،2009–2010،ص5.

المغاربية الثلاث:تونس،الجزائر ،المغربو تعمل على فتح سوق مشتركة لتأسيس منطقة حرة للتجارة بين هذه الدول و أمريكا ،و روجت للمبادرة بانها تهدف لانقاذ تلك الدول من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها "لكن واقع الحال آنذاك يشير إلى أن الهدف الأصلي كان مواجهة مبادرة الإتحاد الاوروبي المعروفة بإسم "**برنامج الشراكة المتوسطة ،و برامج ميدا**"،و الذي لم يصل غلافهما المالي ثلث مبادرة ايزلستات.

و قد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب ،إدوارد غابريال المبادرة الأمريكية في العناصر التالية:

أولا :إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات الأربعة.

ثانيا:إصلاحات اقتصادية و إدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

ثالثا:إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال التشجيع على مزيد من الاستثمارات.

رابعا:إزالة الحواجز الداخلية التي تعترض تطوير التجارة و الاستثمار بين الدول الثلاث ،و بينها و بين الولايات المتحدة.[1]

2-الأسطول الأمريكي السادس[2].

يمثل هذا الأخير الدرع العسكري لحماية المصالح الأمريكية في الحوض المتوسط،و هو في وضع دولي يستوجب عليه انتهاج نهج أمني يتماشى و الوضع،و لقد أسندت إليه مهام أكبر بعد أن كانت مهامه تتمثل في مجرد احتواء الخطر الشيوعي ،إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع برنامج عمل عاجل يأخذ الأسطول السادس على عاتقه ،حتى يتواجد في أهم المواقع الإستراتيجية التي تسمح له بمراقبة كل التحركات في المنطقة ،أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون سياستها الأمنية في المنطقة المغاربية منسجمة مع سياستها الأمنية الدولية و التي لخصها بين كلينتون الرئيس الأمريكي الأسبق في :"**نصمم باستمرار على الردع ،و في بعض الأحيان على القتال ،لكن دائما على البصر**".

و لأجل تحقيق هذا الغرض فقد تم إسناد المهام التالية للأسطول السادس:

-ضمان عبور الناقلات التجارية و الناقلات النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط.

-مراقبة تحرك القوى النووية الكبرى في المتوسط،علما أن فرنسا هي القوة النووية الوحيدة في المنطقة المغاربية و التي تتخوف خاصة من استبعاد ألمانيا لقوتها الاقتصادية و العسكرية و بالتالي التخوف من إمكانية مبادرة فرنسا لمصالحها في أوروبا والضفة الجنوبية،و عليه فقد دعمت فرنسا ألمانيا إلى الاشتراك في قوة الدفاع

[1]-حكيمي التوفيق ،مرجع سبق ذكره ص5.

[2]-Paul Marie de la Gurse .**Wahingrom et la maitrise de mondediplomatique**.paris.avril1992.p14

الأوروبي،و هذا ما قوبل بالرفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ،إذ رفضت كل الدعوات التي ترمي إلى تأسيس نظام أمني في المنطقة يتشكل من قوات الرد في التدخل السريع وأنظمة أمنية للتجسس على القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة المغاربية.

-مراقبة النزاعات الإقليمية و حصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادها إلى الدول المجاورة[1].

2-1حلف الشمال الأطلسي(NATO).

تريد الولايات المتحدة الأمريكيةأن يكون الحلف الأطلسي دور هام على الضفة الجنوبية للمنطقة المغاربية بعد أن كانت هذه الضفة خلال عقود الحرب الباردة تحت سيطرة حكومات موالية للإتحاد السوفياتي ، حيث يبرر حلف الناتو تواجد قواته في المنطقة بالنزاعات الافتراضية من دون أن يسميها ،كالتهديد المفترض لأسلحة الدمار الشامل ، و عليه نجد أن بيانات الأمناء العامين و مجالس الوزراء تتلخص ثلاث مجالات هي :

الأمن الجماعي و الاستقرار في الدول الحليفة ، محاربة انتشار التسلح ، الشراكة من اجل إعادة السلم في البحر الأبيض المتوسط ككل.[2]

إن إستراتيجية الحلف تهدف على إظهار تفوقه الجوي و البحري في المنطقة الأورومغاربية في حالة نشوب حروب في أية منطقة من العالم بحكم الموقع الإستراتيجي للمنطقة.

المفهوم الجديد لإستراتيجية الحلف الأطلسي يتجسد في لاستقرار بلدان الضفة الجنوبية مهم جدا لأمن الحلف،فالسياق نحو التسلح و انتشار تكنولوجيا التسلح في المنطقة يؤدي إلى حيازة تلك البلدان لأسلحة الدمار الشامل و الصواريخ البلاستيكية التي يمكن أن تصل إلى دول الأعضاء في الحلف الأطلسي ،فإذا ابتعدنا عن لغة الدبلوماسية يمكننا أن نقول أن الآخر أي دول الضفة الجنوبية للمنطقة الأورومغاربية يعتبر من طرف دول الحلف عنصرا مهما ، فالعلاقة بين الجانبين مبينيه على الشك و عدم الثقة،و قد فهمت دول جنوب المنطقة الأورومغاربية هذه النظرة من الحلف خاصة بعد حرب الخليج.

---

[1] روبن كريستوفر "**خطاب أمام الكونغرس الأمريكي** ،مجلة المجال "وشنطن ،وكالة الإعلام الأمريكية،1993،ص2.

[2] المرجع نفسه.

2-2الحوار الأطلسي المتوسطي:

مهمة الحلف هي البحث عن مهام جديدة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي ،و قد وجد لنفسه مهمة أخرى هي مكافحة التطرف و هذا ما يوضحه الأمين العام السابق للحلف ويليك: (يعتبر التطرف التحدي الأول لأوروبا الغربية بعد نهاية الحرب الباردة).[1]

و لأن الحلف كان يرى في الضفة الجنوبية موطنا للتطرف بالخصوص التطرف الإسلامي الذي يعتبره أعضاء الحلف خطرا لاستقرار أوروبا ،قررت المنظمة فتح الأبواب إمام حوار متوسطي سنة 1995 في إطار السياسة الجديدة التي تبناها الحلف من أجل ارساءتعاون حقيقي بينه و بين دول متوسطية منها : الجزائر،المغرب،تونس،موريتانيا،مصر،الأردن و إسرائيل ، هذا الحوار قد ينظر إليه من منظور تعزيز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة في حين أنه يرمي إلى ضرورة إرساء جو من الثقة المتبادلة من أجل التسيير الحسن للمسائل الأمنية داخل المنطقة المتوسطية ،و يأتي في هذا الخبر تصريح سأورد روبرتسس الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي الذي أكد أن الحوار المتوسطي الذي تنتهجه المنظمة تابع من إرادتها في التفتح نحو الجنوب و خلق جو من الثقة أكثر منه التمهيد لشراكة حقيقية .[2]

مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عقد حلف الشمال الأطلسي في 2002 قمة له بمدينة براغ ،تمحور جدول أعمالها حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية،و إعادة انتشار قواتها و يمكن اعتبار هذه القمة بمثابة مؤتمر تأسيسي لحلف ناتو جديد،فالانتقال من وظيفة دفاعية إلى وظيفة هجومية خلف كل القرارات الصادرة عن هذا القمة فوظيفة حفظ الأمن و الاستقرار و إعادة الانتشار في مختلف مناطق العالم و إبرام اتفاقيات شراكة بين الحلف و الدول غير الأعضاء فيه تعطي مدلولا عمليا لنظرية الحرب الوقائية و أبعادا سياسية و جيوإستراتيجية للحرب الدائمة على الإرهاب ،و تبريرا عسكريا لاستمرار وجود الحلف،و بذلك يتحول الحلف إلى منظمة عسكرية للتدخل الوقائي من خلال اتفاقيات شراكة عسكرية جعلت من حفظ الأمن و الاستقرار في مختلف مناطق العالم مسؤولية مشتركة بين الحلف و دول هذه المناطق ،و من بين اتفاقيات الشراكة العسكرية التي تمت المصادقة عليها اتفاقية الحوار المتوسطي مع ست دول عربية زائد إسرائيل فقد خلص المؤتمرون إلى ضرورة الانتقال من علاقة حوار سياسي و تعاون

---

[1] Jean francoi daguzan.**la médterranée en quéte dune organisation politice-istratégique défense nationale**.1997.p60.

[2] يحياوي اسماعيل ،**الجوانب الأمنية للتعاون الأورو متوسطي.حدوده وآفاقه السياسية** الدولية .العدد :. 1999 ص 60.

أمني إلى شراكة عسكرية مع هذه الدول قائمة على المسؤولية المشتركة في حفظ الأمن و الاستقرار في حوض المتوسط و الساحل الإفريقي.

قمة إسطنبول:

تفعيلا لقرارات قمة براغ قرر الحلف الأطلسي في قمة اسطنبول 2004 رفع الحوار المتوسطي إلى مستوى اتفاقية عسكرية بين الحلف و تسعة من دول جنوب المتوسط الأعضاء في منتدى الحوار المتوسطي موريتانيا ،المغرب،الجزائر،تونس،مصر ،الأردن إسرائيل (تترجم هذه الاتفاقية رؤية دول حلف الناتو للأمن و الاستقرار في أوروبا) أمن أوروبا شكل وثيق بالاستقرار السياسي و العسكري في دول جنوب المتوسط (كما يترجم منظور الولايات المتحدة الأمريكية لمناطق نفوذها الإستراتيجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة) الشرق الأوسط الكبير و الساحل الإفريقي (لتحقيق هذه الأهداف لابد من إعادة انتشار قوات حلف الناتو في هذه المنطقة و دمج جيوش دولها في إستراتيجية العسكرية من خلال اتفاقية شراكة على المدى البعيد)[1].

الهياكل السياسية و العسكرية:

تعمل الاتفاقية من خلال عدة هيئات سياسية و عسكرية مشتركة بين حلف الناتو و الشركاء:

-مجموعة التعاون المتوسطي:تشكلت هذهالمجموعة في قمة مدريد 1997 تحت وصاية و سلطة مجلس حلف الناتو،و هي أعلى هيئة،تجتمع بشكل منتظم على مستوى المستشارين السياسيين ،وظيفتها البث في كل القضايا ذات العلاقة باتفاقية الحوار المتوسطي.

-الناتو+1:تشتغل هذه الهيئة على مستوى السفراء،تجتمع بشكل منتظم،وظيفتها البحث في المسائل العملية ذات العلاقة بالأمن في المنطقة و بالأبعاد السياسية للتعاون بين الحلف و البلد الشريك.

-الناتو+7:تتشكل هذه الهيئة من الأعضاء في الحلف و الدول السبعة الأعضاء في اتفاقية الشراكة المتوسطية ، خلال اجتماعاتها يقدم الأمين العام للحلف برنامج و أجندة منظمته العسكرية إلى سفراء الدول الشريكة.

-الاجتماعات الوزارية:تتكون الهيئة من وزراء الخارجية أول اجتماع انعقد في فيفري (2004 أو وزراء الدفاع ،أول اجتماع انعقد في 2006.[2]

---

[1] عطيش يمينه،**البعد الأمني في العلاقات الأوروميتوسطية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2007 ،ص166-167.

[2] يحياوي اسماعيل ،مرجع سبق ذكره ،ص66.

قرارات الأمين العام : يجتمع خلال زيارته بالسلطات المسؤولية لتبادل وجهات النظر حول سبل التعاون و تطويره واستماع إلى أوليات و الأهداف الخاصة لكل شريك

دور الناتو في المنطقة المغاربية:[1]

أ-التعاون العسكري في مجال الأمن اللين**Soft Security**.

ب- تواجد العسكري في المنطقة المغاربية لمواجهة الإرهاب (عملية السعي النشط).

ج- دعم مشروعات الديمقراطية و الإصلاحات في المجالات الدفاعية و المدنية وفي هذه النقطة نجد أن

4-مشروع الشرق الأوسط الكبير

يعتبر مشروع الشرق الأوسط،الذي أطلقه الأمريكيون في مطلع عام2004 الكبير بمثابة محصلة لمشروع استراتيجي أمريكي متكامل يرتكز على أربعة محاور أساسية :

1-**سياسية:**(تدعيم الحكم الراشد و الإصلاحات الديمقراطية).

2-**اقتصادية:**(تدعيم اقتصاد السوق و القطاع الخاص).

3-**تربوية:**(إدخال إصلاحات تربوية تضيق من هامش المرجعية الدينية للقيم

و استبدالها بمرجعية القيم الإنسانية و العالمية و اللائكية)[2].

و يتعلق **المحور الأخير** بإصلاح وضع المرأة و ترقية دورها السياسي و الاجتماعي.

وقد أبدت كل بلدان المغرب العربي استعدادا كبيرا للانضواء في هذه الإستراتيجية رغم إيذاء بعض التحفظات الخاصة بضرورة احترام الخصائص الثقافية و الاجتماعية لكل بلد،و كذا وتيرة التطبيق لبنود هذا المشروع .و يظهر من خلال استقراء ميدان الإصلاحات المنتهجة في كل البلدان المغاربية على جميع الجبهات الاقتصادية ،السياسية،التربوية و وضعية المرأة ،أن هناك مرجعية خفية و غير معلنة،لمشروع الشرق الأوسط الكبير، حتى و إن كانت حكومات هذه الدول تدافع عن استقلالية هذه

[1] عطيش يمينة، مرجع سبق ذكره،ص169.

[2] محمد أحمد النابلسي،" **رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الاوسط الكبير**" ،محاضرة في مؤتمر آفاق مشروع الشرق الأوسط الجديد، دمشق 27-29 ديسمبر 2004،متحصل عليه من الموقع:

http://www.mostakbaliat.com/damasmea.html

الإصلاحات التي تسير في تناغم فيما باصطلاحات المنظومة التربوية و قانون الأسرة ووضعية المرأة،إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية".*[1]

و يعترف الأمريكيون أن المغرب العربي يتصدر قاطرة الإصلاحات في الشرق الأوسط الكبير،و يعتبر نموذجا في هذا المجال[2] و ما يقلق في هذا المشروع الأوروبيين و الفرنسيين – الذين أبدوا تحفظهم على الطابع الوصائي لهذا المشروع و كذا رفض الإصلاحات من الخارج – هو كونه جاء تتويجا لمحصلة من الهيئة الإستراتيجية الأمريكية التي أفرزتها معطيات ما بعد 11 سبتمبر ،بالإضافة إلى كونه يمس مجالات خارج إطار المنافسة مثل الحقل الثقافي و التربوي الذي يهدد السياسة الفرانكفونية.

لفرنسا في مجالها التقليدي[3]،على غرار منطقة المغرب العربي و لبنان ، و على الرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير ينصب في وعاء حضاري غربي مشترك.

* اقرار قانون جديد للأسرة في كل من المغرب و الجزائر ،مراقبة الساحة الإسلامية في المغرب ،و إلغاء بكالوريا الشريعة الإسلامية في الجزائر.

[2] Zakya Daoud.Les Dilomaties du Maghreb .une réorientation stratégique vers les ETATS-Unies.op.cit.p80.

[3] وليد كاصد الزيدي **الفرانكفونية و الوطن العربي في مواجهة تحديات مشتركة**،دار أسامة للنشر،الأردن ،،2010،ص161.

خلاصةالفصل:

-الاهتماماالأمـريكيبالمنـــطقة يدخل ضمن إستراتيجية عالمية متكـاملة، و لكن الحقيقة أيضاً أنه يـدخل تحـــت خانة مشروع الشرق الأوسط الكبيـر،و الذي و إنكان متعثراً في المشـــرق إلا أنه قـــد ينجح في المغرب بسبب تورط الأنظمـة من جهة، و عجز الطبقة السياسية هنا على العمل في سبـل إفشاله من جهة ثانية.

-ان الأوضاع الراهنة المرتبطة بالخلاف بين المغرب والجزائر حول قـــضية الصحراء الغربية وكذلك الوضع الأمني في ليبيا سوف تعيق نجاح المشاريع ذات الفائدة الانـدماجية لـــــدول المنطقة.

-تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي و المتوسط مجالا حيويا لارتباطها بمـــصالحها في كل إفريقيا و الشرق الأوسط، مما استوجب عليها التحكم في المنطقة منّ أجل الإمدادات النفطية من الشرق، ومنافسة الاتحاد الأوروبي في مناطق يعتبرها فضاء أوروبيا و سدا للفراغ بعد خروج القوى الاستعمارية من القارة الإفريقية.

الفصل الثالث

الإستراتجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر

المبحث الأول:الاستـــــراتيجيةالأمنيةالأمريكية إتجاه الجزائر

المبحث الثاني:التعـــــاون الأمني الأمريـــــــــكي الجزائري

المبحث الثالث:تحديات و مستقبل العلاقات الأمريكية الجزائرية

مقدمة الفصل الثالث:

أصبحت منطقةالساحل الافريقي ساحـــة المعركة الجديدة في ظل الحملة الأمريكية العالمي للحرب العالمية على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر2001 ، و تعتبر الجزائر الشريك الأول للولايات المتحدة الأمريكية في اطار استراتجيتها الأمنية لعدة عوامل أبرزها :موقع الجزائر الاستراتيجي والخبرة الأمنـــية الكـبيرة التي تتمتع بها خاصة في مـجال مكافحة الإرهاب وكدا مكانتها الإقليمية و الدولية على مر التاريخ.

سنخصص هدا الفصـــل لدراسة الاستراتجية الأمنية الأمريكية وأثرها على الجزائر وفق العناصر الاتية:

-الاستراتجية الأمنية الأمريكية قبل هجمات 11 سبتمبر و بعدها

-التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر

-التحديات و العراقيل التي تواجه العلاقات الأمريكية الجزائرية

المبحث الأول: الاستراتيجيةالأمنيةالأمريكية تجاه الجزائر

تعتبر هجمات 11 سبتمبر 2001 من أكبر الأحداث في السياسة الأمريكية التي أدتإلى التغيير خاصة في الاستراتيجية الأمنية. فقد ارتأينا في هذا المبحث أن نتطرق إلىالإستراتيجيةالأمنيةالأمريكية تجاه الجزائر قبل 11 سبتمبر 2001 وطبيعة هذه الأحداثوالإستراتيجية الجديدة تجاه الجزائر بعد هذه الأحداث.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر قبل 11 سبتمبر 2001

يعد المنظور الذي تتعامل الإدارة الأمريكية من خلاله مع الموقف الجزائري من التعدد بحيث لا يقتصرعلى متغير واحد فهناك ثلاثة محاور على الأقل يمكن من خلالها متابعة الموقف الأمريكي من الحالة الجزائرية.

هذه المحاور هي : المحور الأمني والمتعلق بموقف الولايات المتحدة من أعمال دائرة العنف الدائرة في الجزائر. والمحور الاقتصادي والمتعلق بحرص الولايات المتحدة على تأمين وصول خامات المحروقات من النفط والغاز الطبيعي والتي تحصل عليها بكميات كبيرة من الجزائر، والمحور الاستراتيجي والذي تركز فيه الولايات المتحدة من خلاله على مسألة النزاع الدائر حول الصحراء الغربية ،والذي تشكل الجزائر ضلعا أساسيا فيه[1].

وسنركز على المحور الأول مراعاة لأولويات الساعة .في البداية لابد من الإشارة الى اختلاف أسلوب التعامل مع ملف العنف باختلاف الإدارة الموجودة في البيت الأبيض،فعلى الرغم من سيطرة المعايير البرغماتية على كل من الجمهوريين والديمقراطيين ،إلاأن ترتيب أولويات القضايا والموضوعات التي تحتل أجندة العلاقات بين الطرفين يختلف بشكل وبأخر من إدارةإلىأخرى.

أولا:فترة "بوش الأب" الموقف الأمريكي من الوضع الجزائري الداخلي:

فقد ظهر حتى من قبل اندلا ع التفجيرات الأخيرة في مدينتي واشنطن ونيويورك إن موضوعات السياسة الخارجية في الإدارات الجمهورية تصطبغ بالهاجس الأمني ،وتسيطر عليها أفكار الزعامة الأمريكية،وضرورة صياغة النظام العالمي على أفضل نوع يحقق للولايات المتحدة مصالحها الطبيعية والمشروعة في عا لم تتمتع

[1]شريف عبد الرحمن: **الرؤية الأمريكية للجزائر...من الاقتصادي إلى الأمني** متحصل عليه من الموقع:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/8article11shtml

فيه بالوضع المهيمن ،وفي ظل هذا النسق ،يصبح من الطبيعي أن تقف الإدارات الجمهورية المختلفة في وجه أي تحد حاصل أو مفترض ،وأن تجابهه بشكل لا يحتمل المراوغة،وهو الأمر الذي دفعهم إلتأييد التدخل الذي قام به العسكريون الجزائريون في نتائج الانتخابات التي جرت في عام 1991.

فقد تزامنت أحداثإلغاء الانتخابات التشريعية باسم الخارجية الأمريكية ،"**ادوارد جيجان**" في نفس عام إلغاء الانتخابات بقوله:" إن الولايات المتحدة ليس لديها ما تضمره للإسلام كواحد من أعظم المعتقدات العالمية، كما أنها ليس لديها ما تدمره للمسلمين الذين يؤكدون على تمسكهم بمبادئ دينهم،غير أن واشنطن ترتاب من أولئك الذين يستخدمون الدين لتغطية أهدافهمالإرهابيةوأنشطتهم العنيفة،فالدين وحدهلا يؤثر في صياغة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع غيرها من الدول إيجاباأو سلبا،ولكن معركة الولايات المتحدة الحقيقية إنما هي مع الإرهاب والعنف وعدم التسامح.

ثانيا–فترة "بل كلينتون" التركيز على سياسة الدنيا:

اختلف هذا المنظور في التعاطي مع الملف الجزائري بعد وصول الديمقراطيين إلىالسلطة،فالديمقراطيون يفضلون موضوعات السياسة الدنيا ،ويعولون بشكل أكبر على المسائل الاقتصادية.

لذا وعقب مجيء الإدارة الديمقراطية بقيادة "**بيل كلينتون** " إلى السلطة بدأالمحللون في توجيه النصح إلى الإدارة الجديدة بالتخلي عن أسلوب الجمهوريين " **التصنيفي** " في التعامل مع الإسلام السياسي،نظرا بما يتسم به هذا النظام من جمود لا يتفق مع الطبيعة البراغماتية المميزة لسياسة الولايات المتحدة إزاء دول العالم[1].

بناء على هذا توالت العقود الذي وقعتها شركات النفط الأمريكية مع الحكومة الجزائرية طوال فترة الأزمة للاستفادة من حقوق النفط والغاز المنتشرة بكثرة في الصحراء الجزائرية،ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] ناصر الجابي، **تقرير أمريكي وآخر جزائري**، جريدة الخبر، عدد 5567 يوم 05 مارس 2009.

ثالثا–فترة بوش الابن عودة المنظور الأمني:

هذا الخط العام الذي دشنه الديمقراطيون والذي أظهر أنه أنسب السبل للتعامل مع الوضع مهد السبيل لإدارة **"جورج بوشالابن"** أن تجني ثمارا مكتملة.فبوش الذي يعلم القليل جدا عن الشؤون الخارجية.ويجهل أي شيء تقريبا عن الوضع في الشمال الإفريقي ،لم يثر مع الرئيس الجزائري **"عبد العزيز بوتفليقة"** أي أسئلة بخصوص الوضع الداخلي في بلده الجزائر أثناء الزيارة الأخيرة التي قام بها للولايات المتحدة،وفضل أن يتعامل مع الضيف الجزائري من خلال الملفات الاقتصادية الهادئة،والذي بذل سلفه كلينتون جهدا واضحا في اعدادهافقد اكتشف "بوش الابن" أنه قد يكون من الأفضل أن تتحد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط،وليس من خلال خبراء الأمن القومي الجمهوريين الذين يفضلون اجتذاب العداوات المفتعلة وإثارة جو من التوتر يسمح للولايات المتحدة أن تبرز من خلاله عضلاتها.

وهكذا اتسمت الفترة الأولى من حكم بوش أو فترة ما قبل التفجيرات بالهدوء النسبي في تناول الملف الجزائري،اذ على الرغم من عودة المنظور الأمنيوالذي تتحدد فيه الأولويات القومية الأمريكية على أساس الاعتبارات الاستراتيجيةالأمنية،وتصنففيه الدول من حيث كونها تابعة أو مارقة للإدارةالأمريكيةلكي يصير هو المنظور الذي تصوغ الولايات المتحدة بناء عليه شبكة علاقاتها مع العالم الخارجي،فان الأخيرة أدركت انه من الخطورة بمكان التعامل مع الملف الجزائري الملتهب أصلامن خلال هذا المنظور.

وفي كل الأحوال،فان المنظور الاقتصادي الهادئ الذي برز على الموضوعات **"السياسة الدنيا"** هو الذي يضمن للولايات المتحدة أنتنأى بنفسها عن التورط في أعمال العنف الداخلي غير العقلانية.ولكن جاءت التفجيرات الأخيرة لكي تجبر الولايات المتحدة على فتح الملف الأمنيليس في الجزائر وحدها ولكن في كل دول العالم[1].

وذلك برسم صورة عدو ترى الولايات المتحدة أنه قد تجرا على شن حرب عليها.فالمنظور الأمنيالذي

[1]ناصر الجابي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

فضلته الولايات المتحدة في البداية كخيار من ضمن الخيارات قد أصبح اليوم هو المنظور الأوحد الذيلنتستطيع الولايات المتحدة أن تقنع نفسها ولا مواطنيها بالعمل من خلال منظور غيره.

فهل يمكن أن تعتبر الولايات المتحدة أن الجماعات الجزائرية مسؤولة بشكلاًوبأخر عما شهدته من تفجيرات ؟خاصة أن البعض يرى ان إدارة بوش لم تنجح في السير على نفس الوتيرة التي اختطتها الإدارة السابقة،وأنها قد مالت بشكل صريح لصالح النظام الجزائري،ووقفت بشكل أكثرجرأة في وجه الجماعات المسلحة بعد أن تكاثفت لديها المؤشرات التي تدل على فشل الجماعات المسلحة في الإطاحة بالنظام الجزائري بعد ان رصدت أجهزتها الوهن النسبي للحركة الإسلامية المسلحة التي تشتت وضعفت إلى حد التقاتل الداخلي.كما تبين لها قدر التحول الذي طرأعلى الجبهة الإسلاميةللإنقاذ،التي تخلت عن العنف واقتربت من النظام بعدها اتضحت لها صلابته وإمكانات استمراره.وبخاصة بعد إنأصبح في حكم المؤكد أن الجبهة قد فقدت جانبا كبيرا من تأثيرها الواسع في الشارع الجزائري،بعد الرصيد الدموي الذي سجلته الجماعات المسلحة على حسابها.

المطلب الثاني: طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001

تتميز أحداث الحادي عشر من سبتمبر بأهمية بالغة فبقدر الخصوصية الكبيرة لهذا الهجوم كانت الآثار وردودالأفعال واسعة وكبيرة.وفيما يلي سيتم استعراض إبراز الجوانب التي تعكس هذه الخصوصية[1] :

– غموض العدو منفذ العمليات الهجومية فهو ليس دولة ذات سيادة يمكن تحديدها وشن حرب عليها أو تنفيذ ضربات انتقامية ضدها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بل مجموعة مجهرية منتشرة في العديد من أنحاء العالم ما يجعل القضاء عليها صعب.

– إن هذا الهجوم استهدف الدولة الأقوى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة اقتصاديا و سياسيا مما يعني قدرتها الفائقة على استقطاب وتجنيد المجتمع الدولي بكل مؤسساته وتعبئة الرأي العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتصفية المسؤولية عنه.

[1] خالد الحروب ، **الهجوم على أمريكا، التداعيات الداخلية والخارجية**، متحصل عليه من الموقع:
www.Aljazeera.net/casses-analysis/14/09/2001

– ان الهجوم أصاب مواقع حيوية واستراتيجية في الولايات المتحدة ما يعني انهيار مزاعم الأمريكية الأمنية ففي الوقت الذي تتحرك فيه أمريكا لبناء درع صاروخي يحميها من اعتداءات إرهابية فوجئت باعتداءات حدثت بالداخل الأمريكي وهو ماضرب أيضا في مصداقية الاستخبارات الأمريكية خاصة أن الهجوم قد استغرق وقتا من التدريب.

مثلت الأحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة ذهبية لتطبيق أفكارالمحافظين الجدد خاصة فيما تعلق بمكافحة الإرهاب.

عموما يمكن القول أنأحداث 11 سبتمبر2001 مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تشكيل تحالف دولي ضد الارهاب وقيادته استنادا إلى قاعدة مفادها من ليس معنا فهو ضدنا،بالإضافةإلى توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها على الإرهاب، وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم 1373 الصادر في 28 سبتمبر 2001، أما تيار المحافظين الجدد في عهد الرئيس بوش فقد استطاع أن يمضي خطوات أبعد من تحقيق أهدافه لبناء الإمبراطوريةالأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحةالإرهاب.

فبعد مرور فترة على هذه الأحداث تعالت أصواتالمفكرين وباحثين غربيين ومسلمينتكذيب هذه الروايةالأمريكية وتعتبرها مجرد مسرحية درامية أوأكذوبة حمقاء اصطنعتها الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مخططاتها التوسعية في العالم العربي والإسلامي،وهناك من يراها قضية أمريكية بحتة،وهناك من يراها مؤامرة من تخطيط الموساد،والأخر يراها من تنفيذ وكالات الاستخبارات الأمريكية[1].

ففي مقابلة صحفية مع الرئيس السابق للمخابرات الألمانية "**ايكهارتفرتباخ**" عن رؤيته ماحدث في نيويورك وواشنطن وتحليله لقدرة مجموعة صغيرة من تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن في صناعة هذه الأحداث الضخمة،استبعد أن يقوم بها أي تنظيم بل في رأيه لا يمكن ان تنفذه إلا دولة متقدمة ومتطورة وقال بالحرف

[1]الشاهر شاهر إسماعيل،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11سبتمبر،2001** دمشق :منشورات الهيئة العامة السورية للكاتب،2009، ص64.

الواحد:"**هذه هجمات 11 سبتمبر كانت تحتاج إلى سنوات من التخطيط وحجمها يبين أن النتيجة لأعمال تنظمها دول**"[1]

يمكن تصنيف جل النماذج التحليلية التي قدمت لتحليل أحداث 11 سبتمبر في ثلاث اتجاهات متمايزة:

الاتجاه الأول: اعتبر أحداث 11 سبتمبر تكريسا نهائيا للمسار البارز منذ نهاية الحرب الباردة،أي مشهد الهيمنة الأمريكيةالأحادية،الذي كان يحتاج الى خطر خارجي يوفر له الغطاء الاستراتيجي والفعالية الهجومية ومن أبرز من ذهب الى هذا الاتجاه رجل الأعمال الأمريكيالأشهر "جورج بوش" الذي اعتبر أن الزلزال وفر لإدارة بوش فرصة تجسيد مشروعها الإمبراطوري للهيمنة ذي الخلفية الإيديولوجية المحافظة القائمة على ثلاث ركائز أساسية هي:[2] التفوق العسكري ،الأصولية الدينية، وأصولية السوق،ولقد استخدمتالإدارةالأمريكية الهزة النفسية الهائلة التي خلفها الحدث في صفوف الأمريكيين لتمرير أجندتها وتبرير مضاعفة الإنفاق العسكري وتكثيف التدخل العسكري في الخارج.

الاتجاه الثاني: فيتمثل فياللجوء إلى براغما الصراع الحضاري الذي كثر الحديث حوله بعد الأحداث،فإذا كان الإرهاب عدوا زئبقيا لا شكل ولا موقع له،فان الحضارات كيانات ثقافيةمتجسدة في أمم ودول وتقاليد قيمية وسلوكية،ومع الكثير من المحللين والكتاب لا يذهب الى حد اختزال الصراع الدائر راهنا

في صدام الإسلام والحضارة الغربية المعاصرة،إلاأن هذه الخلفية حاضرة في الأذهان،حتى ولو سلكت مسارب ضيقة وخفية،مثل التركيز على بعض البلدان الإسلامية بعينها .

الاتجاه الثالث: والذي له أشياعه الكثر في منطقتنا العربية الإسلامية فيرى الحدث مبشرات الهيمنة الأمريكية،ومظهرا بارزا لضعف وهشاشة القوة المتحكمة في العالموبداية أفول هذه القوة.

---

[1] فاطمة لكعص،**11سبتمبر2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والاسلامية**. رسالة مقدمة لنيل شهادةالماجيستير في العلاقات الدولية، غير منشورة جامعة الجزائر 2009ص 80.

[2] زبير سلطان قدوري، **الاسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**، دمشق: اتحاد كتاب العرب ،2003 ،ص.12.

وكما يلاحظ غسان سلامة فان أحداث 11 سبتمبر فرضت تغييرات جذرية على العقل الاستراتيجي الأمريكي لثلاثة أسباب رئيسية:[1]

1)انهيار نقطة ارتكاز الاستراتيجيةالأمريكية المبنية على مفهوم التدخل وليس ثنائية الدفاع-الهجوم المألوفةوغدا الإقليمالأمريكي كغيره منالأقاليم عرضة للاعتداء والهجوم.

2)إذا كانت الولايات المتحدة قد تبوأت في السنوات الأخيرة الدور المحوري في ديناميكية العولمة فإنها ذاقت لأول مرة الجانب السلبي منها،وجوبهت بكل الأدوات والاكتشافات التي شكلت عناصر تفوقها من وسائل اتصال حديثة ونظم الكترونية مالية.

3)لأول مرة تتحول الولايات المتحدة الأمريكية من دور الملجئ والعون إلى دور الضحية الذي يطلب العون من غيره من خلال فكرة التحالف الدولي ضدالإرهاب.

المطلب الثالث: الاستراتيجيةالأمنية الجديدة بعد 11 سبتمبر 2001

الفرع الأول:التنسيق الأمني الأمريكي الجزائري

لقد ساهمت التحولاتالاستراتيجية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر في ترقية التعامل الأمريكي-الجزائري في مجال الأمني خاصة فيما يتعلق في مكافحة لإرهاب،حيث تعتبر الجزائر دولة رائدة في هذا الميدان خاصة وأنها عانت من هذه الظاهرة ولا تزال تعاني منها[2].وهو مايجعلها أكثر استعدادا من غيرها للانخراط في المخططات الأمريكية في المنطقة[3]، ويؤكد هذا الاعتراف بالدور الجزائري ماجاء على لسان الرئيس الأمريكي"**جورج دبيلوبوش**" في رسالة بعثها الرئيس الجزائري بوتفليقة في"جويلية 2004 بمناسبة الذكرى 42 للاستقلال الوطني جاء فيها :" **أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مكافحةالإرهاب**".

---

[1]السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، **الاشكالات الفكرية والاستراتيجية**،بيروت: دار العربية للعلوم،ط1، 2006 ص78.

[2]Yahia zoubir.**the maghrebstates and the unite state afte**r in:
www.sciences-po.org/archive/2010/fevrier/dossier/art/

[3]عبد النور بن عنتر ، **الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 ،ص74.

ويعتبر التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهابديناميكيا متعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية-الأمنية،ويتجلى هذا التنسيق في المجالات التالية:

-موافقة الجزائر في المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهابلأنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المبهم والغامض إلا عبر مشاركة جماعية عابرة للقوميات بتفويض دولي واحد ,

-تبادل المعلومات الاستخبارتية:فقد أسستالجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلاميةالإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي.

-التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي الدفاع الأمريكيوالجزائري.

-التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية

-استفادة الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 121.000 دولار امريكي في عام 2001 الى 800.000 دولار أمريكي عام 2008.[1]

الفرع الثاني:الجهود الأمريكية في محاربة الارهاب

تندرج الجزائر في إطار التعاون العسكري-الامني متعدد الأطراف في جهتين أساسيتين:

-الجهة الأولى:في الشمال في اطار "مبادرةالحوار الأطلسيالمتوسطي"

تأسست مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي في عام 1994،في اطار المقاربة الجديدة التي تباناها الحلف الأطلسي،تجعله العديد من الدول خاصة دول جنوب المتوسط،والقائمة على تعزيز الحوار والتعاون بين الأطراف لمواجهة التهديدات التي تعرفها منطقة المتوسط(الإرهاب الدولي ،الجريمة المنظمة،تهريب المخدرات).

[1]محند برقوق،**التعاون الامني الجزائري-الأمريكي والحرب على الارهاب**،مجلة العالم الاستراتيجي الجزائر:.مركز الدراسات الاستراتيجية العدد03 ماي 2008ص17.

انضمتالجزائر متأخرة[1] على هذه المنظمة عام 2000 التي تضم دولا متوسطية (مصر،تونس، اسرائيل،والمغرب)وأخرى غير متوسطية (الأردن وموريتانيا)[2]،وبعد دعوتها من الأمين العام"**لورد جورج روبنسون**"

1)أهداف الحوار الجزائري–الأطلسي المتوسطي:

ترجع أهداف ادراج الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي في مارس 2000 النقاط التالية:

–الاقرار المصداقي لأطروحات الجزائر القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحةالارهاب

–تحسين الوضع الامني الداخلي للجزائر وخروجها تدريجيا من الازمة الى جنب تحسين العلاقات الجزائرية–الأمريكيةالتي ترجمتها الزيارات المتبادلة للعديد من المسؤولين الأمريكيين في الحوار الأطلسي إلى الجزائر.

–إرادة الجزائر وسعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد.

أما فيما يتعلق بأهداف الحلف الأطلسي من إدراج الجزائر في الحلف الأطلسي المتوسطي،فهي كالتالي:

–الأهمية الجغرافية للجزائر في القارة الافريقية وهذا من خلال مساحتها الشاسعة المطلة على البحر المتوسط والتي يعتبرها الحلف الاطلسي جزءا من ماله الجغرافي.

–الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر خاصة النفط والغاز،والتي تسع الولايات المتحدة إلى ضمان تدفقها للغرب وبأسعار متدنية.

–حماية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا واسرائيل والأعضاء.

---

[1] موسى بابا عمي، **علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي الأبعاد و الرهانات**. مداخلة ضمن: (الملتقى الدولي "الجزائروالأمن في المتوسط"، تنظيم: قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، جامعة قسنطينة، 2008. ص7.

[2] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق. ص 219.

-بناء جسور تفاهم بين الثقافات والتقاليد المختلفة لان تكلفة الاستثمار في هذا لمجال اقل من تكلفة الاستثمار في النزاعات والأزمات[1].

2)التنسيق الأطلسي الجزائري:

ان اعتراف الحلف الأطلسي بأهمية الدور الذي تلعبه الجزائر في مواجهة التهديدات التي تواجه أوروبا في الضفة الجنوبية هو الذي أعطى دفعا لعلاقات التنسيق بين الطرفين والتي نشأت بشكل رسمي في عام 1999 بزيارة رئيس الجمهورية الى مقر الحلف ببروكسل،وبقيامه بزيارة ثانية عام 2001.كما نشطت في سنوات(2001-2003) بتبادل الزيارات والوفود بين الجيش الوطني والحلف الأطلسي حيث زار الوفد يرأسه العقيد **"جياناكارو لوفارتوانا"** عن الحلف الأطلسي في فيفري 2002،بعدها تبعتها زيارة **"لوف هام"** من القيادةالجهوية لمنظمة حلف الأطلسي بقيادة الأميرال**"سيدني موغان"** وقد اعتبر أن افاق التعاون الأمني بين الطرفين في تقدم مستمر.

إلى جانب هذا فقد شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات السياسية وكذا العمليات الأمنية والعسكرية إلى الى جانب الحلف الأطلسي والتي نتليها في النقاط التالية:

-مشاركة الجزائر في عمليات **"اكتيف اندفور"** بعد أحداث 11 من سبتمبر التي تجري في المتوسط لمراقبة التجارة البحرية وحمايتها من خطر الجماعات الإرهابية،وفي إجماع" **داكيا فيالة"**الاسلندية**ماي** 2002،وأيضا في اجتماع لمنظمةالتعاون والأمن في أوروبا **"ببرشلونة 12جوان"2002**،الى جانب قيامها بالتنسيق مع الحلف الأطلسي في اطار الإستراتجية المتعلقة بالمفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي في براغ نوفمبر 2002.

[1]حسين سنطوح، **"الحوار الأطلسي الجزائري: من أين وإلى أين؟"**. مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثاني، الجزائر: درا الخلدونية للنشر والتوزيع، . 2006.ص44 .

شاركت الجزائرأيضا في "**نوفمبر 2004باسطنبول**" في اجتماع اللجنةالعسكرية المشتركة في إطار "**الشراكةالأطلسية المتوسطية**"والتي تضم قيادات الأركان العسكرية لدول الحلف ودول جنوب حوض المتوسط المعنية بالحوار،وقد حضرت الجزائر متمثلة برئيس الأركان العامة للجيش.[1]

كما شاركت قوات من البحرية الجزائرية الى جانب الحلف الأطلسي في تمارين حربية مشتركة جرت في عرض السواحل الجزائرية في الفترة مابين "**6-9 ديسمبر 2004**".والتي أعلن من خلالها مسؤلوون لحل استعدادهم لدعم مسار إحترافية الجيش الجزائري،في إصلاح المؤسسة العسكرية في دول الجنوب بما فيها الجزائر،واعادة تأهيل القوات المسلحة ونشر طاقمها البشري بأقل الخسائر المادية،أضحت مسؤولية ضرورية تفرضها الأوضاع الجديدة حسب العقيد "**جوستاف كليمونت**"[2].

مشاركة الجزائر في المؤتمر المنعقد حل التعاون بين الجزائر في **7-8 نوفمبر 2005** تحت شعار من الحوار الى الشراكة الذي كرس وفرة التعاون على أساس وحدة غير قابلة للتجزئة.

شهدت الموانئ الجزائرية رسو العديد من السفن الحربية التابعة للحلف في شهر مارس 2008 والتي تهدف الى تأمين الممرات البحرية من خاتل البحث على الألغام البحرية والقضاء عليها، وقداختتم التوقف بأمر مشترك من نوع"**باسكس**" بعرض المياه الاقليمية الجزائرية شاركت فيه وديتان من القوات البحرية الجزائرية[3].

مشاركة البحرية الجزائرية في تدريبات ومناورات "**فيونيكس في أفريل 2008**"في جنوب ايطاليا التي يقودها الأسطول الأمريكي السادس بهدف تحسين تقنيات التدخل،وإجراءات مرافقة السفن وكذا أعمال إنقاذ في عرض البحر ،كذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركة الجزائر في عملية المسعى النشطاتالتي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة[4].

---

[1] حسين سنطوح، المرجع السابق .ص45.

[2] موسى بابا عمي المرجع السابق ص9.

[3] عاطف قدادرة، **"فتور في علاقات الجزائر بحلف الأطلسي منذ الثورة الليبية".**جريدة الخبر، العدد غير متوفر، الجزائر: يومية جزائرية، 6جويلية . 2012.ص02.

[4] محند برقوق، المرجع السابق. ص19.

يسعى الحلف الأطلسي الى إفشال النشاطات الإرهابية في المنطقة عن طريق مراقبة والتفتيش ومراقبة السفن،إضافة إلى تأميم شبكة الأنابيب الواسعة لتي تربط المنطقة النوبية بالضفة الشمالية.

والجزائر على غرار الدول المعنية بهذه المبادرة(مصر،المغرب والأردن واسرئيل) تقوم بتقديم معلومات لقوات الحلف الأطلسي خاصة فيما يتعلق بالسفن المشبوهة التي تعبر مياها الإقليمية.

-الجهة الثانية:في الجنوب في اطار"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء".

أنشات "**مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء فيجوان 2005**"وتضم إلى جانب دول الساحل الإفريقي(موريتانيا،مالي،النيجر،تشاد) كل من (الجزائر المغرب تونس ،السنغال، إضافة نيجيريا إثيوبيا،غانا)، وجاء ادراج فيها تطبيق الإستراتجية تخفيف منابع الإرهاب التي اتبعتها للولايات المتحدة الأمريكية فيحارب بها على الإرهاب.[1]

وتسعى المبادرة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-تكوين وتدريب دول المنطقة المعنية بهذه المبادرة دول شمال إفريقيا دول الساحل الإفريقي

-ترقية التعاون الأمني لمواجهة مايسمى الإرهاب في تلك المنطقة وكذا مكافحة الهجرة الغير شرعية والمتاجرة بالبشر، وذلك من خلال فرق أمنية متخصصة من الخبراء العسكريين الأمركيين.

- إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا:

لقد مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دافعا أساسيا لإنشاء قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا، خاصة أمام تعاضم حجم التهديدات الإرهابية في إفريقيا وعدم قدرة القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا و إفريقيا في أن واحد، لتضاعف الانشغالات الأمنية للقيادة المركزة و القيادة الاوروبية في جنوبي العراق و أفغنستان.

[1] محمد أمين نسبي، **المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر**، متوفر على موقع الحوار أون لاين:
www.elhiwaronline.com/view/244004/101/

وقد تم الإعلام رسميا عن إنشائها في **6 فيري 2007** من طرف الرئيس"**جورج ولكر بوش**" وهو مايطلق عليها "**القيادة الإفريقية**"أوباختصار"**أفريكوم**" والتي تشمل الدول الإفريقية ما عدا مصر،وتتخذ هذه القاعدة من منطقة "**شتوتغاتاالألمانية**" مقرا لها بعد فشل محاولات اقامتها في بلد مغاربي أو في احدى دول الساحل الافريقي.

-أهدافإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية:

من بين الأهدافالتي تسعى قيادة أفر يكوم تحقيقهاننجزها في النقاط التالية:

-العمل علىتقوية روابط التعاون الأمني مع الدول الإفريقيةوإدارةأنشطةالأمن و العمليات العسكرية.

-زيادة قدرة الحومة الإفريقية واحترام حقوق الإنسانوالتنميةالاقتصادية،وهي منهجية تعكسالأمن

الوقائي، غير أنالأهداف الحقيقية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها تظهر لنا في مايلي[1]:

-السيطرة والتحكم الاستراتيجي في العالم.[1]

-مراقبة القارة الإفريقية عن قرب،ونزع فتيل المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.

-تأمين عملية التنقيب على حقول النفط ،باعتبار أنالإدارةالإفريقية تلبي 25%على الأقل مناحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلول 2015[2].

عموما يمكن القول في الأخيرأن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال كل هذه المبادرات الأمنية تسعى إلى تحقيق الأهدافالتالية:

---

[1]**United stat africacommand** :
http//www.africom.mil.getarticle.1964 Public.affice.usAFRICO

[2] إدريس ولد خليفة، **أفريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب وتأمين الموارد النفطيةلأمريكا**، متحصل عليه من الموقع:
http//www.elhewar.org/debat/art.asp=101132

-إن الحوار المتوسطي الأطلسي سيعطي فرصة للولايات المتحدةالأمريكية في مراقبة البلدان المتوسطية خاصة الدول العربية.

-كما سيمكنها من إخضاع هذه الدول لتطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

-مراقبة القدرات العسكرية لهذه الدول خاصة الجزائرية منها(كفاءة،حجم التسلح).

-تعزيز وتكثيف انتشارها العسكري عن طريق إيجاد العديد من القواعد العسكريةالجديدة(البرية،البحرية، والجوية) في المناطق الحيويةلحماية مصالحها المنتشرة في البحر المتوسطوفي القارة الافريقيةوتأمينتدفقات النفطوبأسعاررخيصة.

-مواجهة النفوذ الصيني المتنامي بسرعة في القارة الإفريقية،وحجيجه اقتصاديا وعسكريا.

شهد التعاون الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر تطورا في عهد الرئيس "**باراكأوباما**"،خاصة فيما يتعلق بالحرب الدولي على الارهاب والجريمةالمنظمة،فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أكثر من غيرها من القوى الدولية و الاقليمية الدور الريادي المحوري الذي تقوم به الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة[1].

من هذا المطلق فقد عملت الادارة الأمريكية على تعزيز علاقاها الأمنية والعسكرية مع الجزائر،حيث شاركت في الندوة التي احتضنتها حول الارهاب في **سبتمبر** 2010 ،والتي تبعتها محادثات متعددة الأطراف جمعت مسؤولين من البيت الأبيض وكاتب الدولة للخارجيةوالبنتاغون بممثلي البلدان الأربعة(الجزائر موريتنيا،النيجر،مالي)،في المقابل شاركت الجزائر في "**المنتدى العالمي لمكافحةالارهاب بنيوورك**"،والتي تعد أحد أعضائه المؤسسين كما تتولى قيادته الى جانب كندا[2].

---

[1] **العلاقات الجزائرية الأمريكية**. متحصل عليه من الموقع:

http:/www.marefa.org/index.php

[2] محمد أمين سني، **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر: إدارة بوش نموذجا**. متوفر على موقع الحوار أون لاين

: www,elhiwaronlie ;com/view/24404/101p3

ولم تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية في توطيد علاقاتها الأمنية و العسكرية مع الجزائر على الجانب السياسي و الدبلوماسي بل تعدتها الى الجانب العملي التقني،حيث استفادت الجزائر من برامجفي تكوين في مجال العبوات الناسفة ومن مجموعة من التمارين العسكرية، وتبادل مشترك للمعلومات الإستخبارية، خاصة وأن المعلومات التي تقدمها الجزائر سمحت بتجنيب المصالح الغربية اعتداءات إرهابية خطيرة.

إلى جانب التنسيق الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، فقد حصل أيضل توافق بين البلد ين فيما يتعلق بعزل الإرهابيين وحرمانهم من مصادر التمويل وإدانة جميع عمليات الاختطاف التي تتبناها ما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي. وامتد التوافق المشترك بين البلدين إلى الأزمة التي وقعت في مالي، خاصة فيما يتعلق بالحل السياسي المبني على العودة إلى النظام الدستوري[1].

أولا: الجزائر وقاعدة افر يكوم

مازالت الولايات المتحدة اأامريكية تفضل الأراضي الجزائرية كمنطقة استراتجيةلتأسيس قاعدة"**أفريكوم**".وادارة عملياتها العسكرية ضذ التنظيم المسلح في المنطقة المغاربية والصحراوية،لهذا فهي لا تزال تسعى وتعمل على اقناع الجزائر والدول الإفريقيةبأهداف هذه القاعدة،التي لا ترمي حسبها الى ممارسة أي دور قيادي في القارة الافريقية.

لهذا فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدمالتدخل العسكري المباشرفي المنطقة واكتفت بالعمل مع الحكومات الدول الافريقية على وضع مقاربة مشتركة لمواجمة ما يعرف بالتنظيم الإرهابي

في منطقة المغرب الاسلامي وتدعيم التعاون الأمريكيالافريقيعنطريقالتدريب العسكري وضمان احترافية الجيوش الإفريقية خاصة التابعة لدول الساحل،و هو ما توجه اليه القائدللقوات البرية لأفريكوم دافيد:

[1] شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية (التحديات والرهانات). (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2009 ،ص 79.

" ان جهودنا ترتكز عل الوسيلة الكفيلة لانجاح مهمتها وتعزيز تعاونا مع البلدان الافريقية، وانشغالنا الكبير يتمثل في ايجاد السبل الافضل للمساعدة على الاحترافيةللجيوش بلبلدان الإفريقية التي تطلب ذلك"[1]

ثانيا: موقع الجزائر في الحوار الأطلسي–المتوسطي

في اطر تقوية وتعزيز العلاقات الجزائرية–الأطلسية،شهدت العاصمة الجزائرية العديد منالزيارات لقيادات عسكرية منالحلف الأطلسي حيث جاءت زيارة رئيس اللجنة العسكرية لمنظمة الحلفالاطلسي "**الأميرالجي مبادلو**" في **2010**،ثم زيارة الأمين العام المساعد لمنظمة الحلف الأطلسي المكلف بالشؤون السياسية والأمن "**روبرت ليمان**"سنة،**2011** والذي أكد خلالها على التعاون الجيد بين البلدين.

بالإضافة إلى هذه الزيارات غيرها شهد ميناء الجزائر رسو خمس سفن عسكرية لمكافحة الارهاب والمسماة "**س،ان،ام،جي**"، وذلك من أجل اجراء تمرين ومناورات في المياه الاقليمية الجزائرية[2].

[1] الجزائر بلد محوري نتطلع إلى تعاون وثيق معه لبسط الإستقرار. متوفر على الموقع الإلكتروني : http://www.djazairess.com/alfadjr/142182/

[2] عاطف قدادرة،المرجع السابق،ص03

المبحث الثاني: التعاون الأمني بين البلدين

المطلب الأول: دوافع التعاون الأمني الأمريكي الجزائري

حرصت الجزائر على إقامة وتعزيز علاقات قوية مع الجانب الأمريكي لكونها بحاجة لدولة ذات تأثير مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن الجزائر تتمتع بمكانة جيواستراتجية هامة في منطقة افريقيابالإضافة إلى خبرتها وقوتها في محاربة التهديدات المختلفة ،أسهم ذلك في تقارب وجهات النظر بين الطرفان تحكمهما في ذلك دوافع محددة من تعاونها والتي ترجع إلى ما هو أمني وماهو جيوا ستراتيجي كالتالي :

أ–الدوافع الأمنية :

تقف الإدراكات والمخاوف الأمنية في تصور صانعي القرار في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لأمنها القومي بعد أحداث11 سبتمبر فالحرب على الارهاب هو الشعار الجديد الذي أطلقته واشنطن أدى إلى تدخلها عسكريا في أفغانستان والعراق بحجة أن هذه الدول تتبنى الإيديولوجيات الراديكالية الداعية إلى استخدام العنف ضد الوجود الأمريكي من منشآت وأفراد كما أنهما تدعمان الجماعات الارهابية والتي إ اعتبرتها مصدر تهديد جديد وخطير لمصالحها عبر العالم وهذا ما ينطبق أيضا على حركة الجهاد الإسلامي في منطقة الصحراء الكبرى والتي تشكل هي الأخرى بعد ارتباطها بالقاعدة الأم في أفغانستان تهديدا على أميركا والجزائر وعلى هذا الأساس شكل الدافع الأمني جوهر التعاون فاعتمدت كل من الجزائر وواشنطن على تضييق الخناق وممارسة الضغوط على زعماء وعناصر القاعدة في ألصحراء وتجفيف منابع الدعم المالي واللوجستي لهم في دول ألمنطقة خاصة في ظل وجود حدود طويلة تتجاوز6343كلم للجزائر ، وعدم استقرار سياسي وأمني في الدول المجاورة على رأسها النيجر، ليبيا، مالي، تونس، هذه الدول شهدت ما يعرف بموجة الربيع العربي منذ مطلع2011 وما نتج عنها من تنامي للصراعات الاثنية، وهو ما يشكل تهديدا صلبا للجزائر وانتشار لقطع السلاح المتنوعة الخفيفة الثقيلة وعجز حكومات الدول عن واسترجاعها فأشار تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى أن هناك حوالي100مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية.

كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تتنقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[1]

ب- دوافع جيو إستراتيجية:

معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية تؤكد على وجود علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي ولعل"**نابليون بونابرت**"، قد أصاب حينما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم في تديرسياسة الأمم .وفي جوانب ذات الصلة بالرؤى الإستراتجية فإنه لا يمكن إغفال أهمية منطقة المغرب العربيالممتد على مساحة إجمالية قدرها 6048141 كم تشمل أراضي الصحراءالغربية ويرتبط شمال القارة الإفريقية بثلاث مناطق جيوسياسية وهي إفريقيا منطقة البحر الابيض المتوسط والعالم العربي كما يطل على المحيط الأطلسي بشكل مهم من خلال المغرب الأقصى و موريتانيا .كما تكتسب أربعة أبعاد إستراتيجية مهمة فهي ملتقى ثلاث قارات أسيا ،إفريقيا و أوروبا وتحدد البعد الافريقي جنوبا،البعد الشرق الأوسطي،هذه الأبعاد في كل من البعد المتوسطي وامتداداته الأوروبيةشمالا[2] أوسطي وأطلسي غربا،كما أن الجزائر كإحدى أبرز دول منطقة المغرب العربي والتي تتربع على مساحة2381741كلم وهي الأولى إفريقيا من حيث المساحة بعد انقسام دولة السودان وعلى ساحل يمتد إلى1200 كلم، وبذلك تعد ساحة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية حيث تسعى هذه الأخيرة لبناء "**قاعدة أفريكوم**" في دولة الجزائر لتوسع انتشارها العسكري والذي يمثل إحدى أدوات القوة الأمريكية وعالميا،وأن الجزائرلا تخرج كذلك عن دائرة مشروع الشرق الأوسط الكبير ومن خلال هذا الوضع الجيو إستراتيجي المهم تحاول الجزائر بعد عقد من العزلة(2000/1992) إعادة بناء ما خسرته خلال الأزمة. اعادة بعث العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرض هيبتها على المنطقة خاصة وأن التجربة والسياسية للنخبة الحاكمة في الجزائر رائدة في إطار الدبلوماسية السلمية الهادئة وتعد قضية إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين بطهران وصولا إلى الوساطة النوعية للجزائر في النزاع

[1] قوي بوحنية، **إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي**،متحصل عليه:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html

[2]yahia zoubir, haizan amirach fermandez, **North Africa Politics Region And the Limits of transformation**, (new York: routedge, 2008), P253.

"**الأريتيري– الأثيوبي**" في 12ديسمبر2000.وبحضور وفد أمريكي تجارب تسجل في التاريخ السياسي الجزائري. تأمل القوى الكبرى استغلالها في ظل الأزمات الدولية ولاسيما أزمات الساحل الافريقي و يراهن صانعي القرار الأمريكيين على الجزائر بحكم موقعها الجغرافي، ووزنها السياسي لعب أدوار وساطة بين القوى الاقليمية والدولية، كما تعد الجزائر شريكا إستراتيجيا هاما في الحلف الأطلسيامتداداتها البحرية على البحرالمتوسط كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وكبوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الافريقي التي تهتم بها واشنطن في إطار مبادرة "**بان الساحل**" هذه المبادرةالأخيرة والتي تسعى فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع دول الساحل الافريقي "كموريتانيا,النيجر, مالي إضافة إلى الجزائر" لمكافحة ظاهرة الإرهاب وأيضا تعد الجزائر من أبرز مهندسي مبادرة " **الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا**"، والتي تأسست في جويلية2002، وهي قوة سياسية تعول عليها واشنطن للتفاوض مع القارة الافريقية[1].كما أن الولايات المتحدة الامريكية وباعتبارها الدولة الأقوى في العالم والدولة المتطورة علىجميع الأصعدة والمالكة لعدة اختراعات وتقنيات حديثة متطورة تسعى الجزائر ومن خلال تعزيز علاقات معها على المستوى الأمني والسياسي إلى الحصول على التقنية والخبرة الأمريكية والدعم المالي لمكافحة التهديدات المحيطة بها، فالجزائر لأهميتهااحتضنت"**المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الإرهاب**" وهو مشروع الذي ستقدم فيه المصالح الأمريكية المتخصصة على مستوى كتابة الدولة وعدد من الهيئات الأخرى دعما تقنيا وماليا وخبرة أمريكا في مجال مكافحة الإرهاب.

في الأخير نجد أن الأمن القومي الجزائري والأمن القومي الأمريكي يواجهان جملة من التحديات الأمنية الخطيرة أبرزها: ظاهرة الجريمة المنظمة، أزمة الدولة الفاشلة،ظاهرة الحركات الإرهابية، والتي تعاظم وجودها بعد أحداث11سبتمبر2001 وعلاقتها واستفادتها من الأفعالالسابقة(الجريمة المظمة، الدولة الفاشلة).

هذه المعطيات والمتغيرات، والتي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي، تعد الجزائر إحدى دولها، وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية في أراضيها بمصالح اقتصاديةهامه وبيئة أمنية تعد ضرورية لأمن أمريكا خاصة وأن

[1]سني دحم أمين، "**المدركات الإلستراتيجية إتجاه الجزائر، إدارة جورج بوش، نموذجا**"، مجلة الحوار المتمدن، العدد2890(16جانفي2010).

التنظيمات الارهابية أصبحت تتخذ من صحراء الساحل معاقل لها ومراكز للقيام بعملياتها و بذلك يعد الدافع الأمني و الدافع الجيواستراتيجي حافزين مهمين لزيادة أواصر التعاونبين الجزائر وواشنطن.

المطلب الثاني: مستويات التعاون الأمني بين البلدين

أولا:التعاون العسكري بين البلدين في مجال التدريب والتكوين

تتطلب مكافحة الإرهاب تحضيرا لوجستيكيا مركزا أكثر منه إنسانيا، من أجل مواجهة عدو حركي قادر على نقل التهديد من منطقة إلى أخرى ومن مستوى إلى أخر في مستوى حجم الإرهاب فمع حلول سنة 2004تطور التعاون العسكري بين البلدين فبعدما كان يقتصر على تبادل المعلومات تطور إلى مستوى التكوين من خلالاستقبالالأكاديمية العسكرية الجزائرية على تقنيات تأمين المناطق الحساسة واستقبال المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة ببسكرة سنة2006 لبعثة أمريكية بغرض اضطلاعها على بعض تجارب الجيش الوطني في مجال مكافحة الارهاب[1] .

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع برنامج للتدريباتالعسكريةالذيسمي **"فلنثوك"**سنة 2005.خصص هذا البرنامج العسكري للجزائر وأيضا لدول المغرب العربي بهدف تدريب القوات العسكرية على تقنيات مكافحة الإرهابلأن عالمية التهديد تتطلب علمية الاستجابة حسب ما تقدمه أدبيات الدراسات الأمنية[2] ، كما أنه في سنة2005قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكيةوالجزائربإطلاق ما يسمى الحوار العسكري والمبادلات العسكرية من أجل التدريب ورفع المستوى العسكري للجيش الجزائري كما شاركت الجزائر في المبادرة الأمريكيةللشراكة لمحاربة الارهاب عبر الصحراء[3] .

---

[1] سني دمحم أمين، مرجع سبق ذكره.

[2] إسماعيل بو الروايح،" **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي الجزائرالمغرب,تونس2001/2008** "رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر3، الجزائر,2010,ص138.

[3] نور الدين حشود، "**العلاقات الجزائرية– الأمريكية 1962–2004**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة منتوري،قسنطينة005,ص52.

ولقد جاء اللقاء الذي جمع كل من الجنرال الجزائري"**أحمد صنهاجي**"، وهو السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية مع النائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي "**جوزيف ما كميلان**".

في 10/09/نوفمبر2010 في إطار الحوار العسكري الجزائري حيث أختتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الاتفاق عليها لتقوية التعاون الثنائي العسكري والتكنولوجيات العسكرية.

خلال ديسمبر2009حصلت تقوية للشراكة الجزائريةالأمريكية خاصة في إطار التعاون العسكري من خلال زيارة وزير الخارجية الجزائري"**مراد مدلسي**" لواشنطن ولقائه كاتبة وزارة الخارجية الأمريكية"**هيلاري كلينتون**" ومسؤولين آخرين حيث أكد الوزير الجزائري أن التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات والتدريب كما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تزويد الجزائر بمختلف المعدات والأسلحة العسكرية المتطورة.

ثانيا:التعاونالأمنيالأمريكيالجزائري على المستوى الشبه عسكري

بالنسبة للتعاون الشبه عسكري الجزائري – الأمريكي، أو بالأحرى التعاون على مستوى تبادل المعلومات والتنسيق في إطار نشاط قسم المخابرات لكلاالبلدين فقد أدرك المسؤولون الأمريكيون أهمية التعاون فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من إستراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي[1]،بالإضافة إلى التنسيق بين وكالات الأمن و الاستخبارات و وزارتي الدفاع الأمريكيالجزائري. فقد تناولت الصحافة الأمريكية والجزائرية موضوع وجود وكالة سرية في الجزائر منذ 2002، تتكون من وكالة المركزية "CIA"ومصالح الأمن الجزائري تحت اسم"**قاعدة تحالف: أليانس باز**"،هذهالوكالة أنشئت من أجل تحليل الحركات عبر الوطنية للإرهابيين المشبوهين ونشاطاتهم وتحركاتهم .

فالتعاون بين البلدين على مستوى تبادل المعلومات والمخابرات في محاربة الإرهاب يتجسد كذلك في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية الجيش الجزائري بمختلف الوسائل والتقنيات والتكنولوجيا لتسهيل

[1] محند برقوق. **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي و الحرب على الارهاب**، بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2009 .

ملاحقةالجماعات الإرهابية في مقابل أن تقوم الجزائر بتزويد واشنطن بالمعلومات حول الارهابيين .كما يظهر التعاون الأمنيالأمريكيالجزائري على المستوى الشبه العسكري من خلال قوة العمل المشترك "**أزتيكالصامتة**" والتي أنشأت تحت قيادة الأسطولالسادس لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا ولتنسيق العمليات الأمريكية مع المنطقة كما تتولى القوة عمليات المراقبة باستخدام إمكانيات الأسطولالسادس وتبادل المعلومات الإستخباراتيةالأمريكية والقوات العسكرية المحلية وتضم هذه القوة سربا من طائرات الاستطلاعالأمريكية يتمركز في جزيرة صقلية، وفي مارس2004 أعيد تمركزه في جنوب الجزائر بقاعدة تمنراست، وذلك لجمع المعلومات عن تحركات مقاتلي الجماعة السلفية في الجزائر التي تعمل في التشاد ومواجهتها وتقديم المعلومات للقوات التشادية التي تشارك في مكافحةالجماعات الإرهابية.[1]

ثالثا: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى القانوني والقضائي

يتمحور هذا التعاون في مظهرين:

أ–التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين :تعتبر اتفاقيات تسليم المجرمين أحد مظاهر التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة والبحث عن مرتكبيها والقبض عليهم، فقد يرتكب الجاني جريمته في دولة ويفر إلى أخرى هربا من المحاكمة أو تنفيذ العقوبة[2]، لذلك فإن تسهيل عمليات تسليم المطلوبين المشتبه بتورطهم في جرائم إرهابية أمرا مهما يرتبط بشكل كبير بمستوى العلاقات بين الدول .وتجدر الإشارة هنا إلى حادثة فرار خلية "**مختار بن مختار**" نحو الأراضي المالية والتشادية على إثر ملاحقتهم في قضية اختطاف الرهائن الأوروبيين ،حيثبرزت بوضوح صعوبات ملاحقتهم دون تنسيق قانوني مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة.

[1] مارينا أوتاوي، **السياسة الأمريكية في الدول المغاربية : مكافحة الإرهاب ليست كافية**، في، متحصل عليه من الموقع: ا
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=382

[2] حسنين الدمحمى بوادى، **الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،2004ص127.

ب–التنسيق من خلال إيجاد إطار قانوني دولي يمنع تقديم الفدية للإرهابيين

يبرزالتعاون الجزائريالأمريكي في هذه النقطة بشكل واضح ذلك أن كل من البلدين حاول العمل في إطار تعاوني ودبلوماسي لمنع تقديم الفدية لإرهابيين مقابل الرهائن،لأن هذه الفدية التي يطلبونها تعد من أهم مصادر تمويلهم كما تمثل حافزا لتطوير عمليات الاختطاف وزيادة حجمها، فالجزائر من جهتها قامت بتنظيم ندوة دولية حول منطقة الساحل أين حققت مكاسب دبلوماسية أهمها الخروج باتفاق دولي حول منع دفع الفدية للإرهابين في حالة الاختطاف والتي تم عقدها بالجزائر في 8/7 سبتمبر2011بمشاركة دول المنطقة الساحل ودول من أسيا وأمريكا[1].

بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي لعبته ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك من نفس السنة لتوحيد وجهة نظر البلدين المتشابهة في مجال إعداد إستراتيجيات فعالة ضد الاختطاف مقابل فديه والتي تشكل مصدر تمويل معتبر للجماعات الارهابية والمتطرفة في شمال إفريقيا .كما تبرز أهمية التعاون بين البلدين في هذا الإطار من خلال الدور الذي يلعبه **"فريق العمل لتعزيز القدراتبالساحل"** والذي تم تأسيسه في سبتمبر 2011 بنيويورك والذي تعد الجزائر أحد الأعضاءالمؤسسين وتترأسه الولايات المتحدة الأمريكيةوتركيا كما أكدت الرئاسة الأمريكية بأن هذا الفريق الذي عقد اجتماعهالأخير في فيفري2013بالجزائر يشدد على التعاون في مجال الشرطة والالتزام المشترك لمكافحة التطرف وتمويل الإرهاب و إقامة تعاون قانوني وقضائي و أمن الحدود[2]

المطلب الثالث: أثاره

الفرع الأول:الآثار الإقليمية:

ترتكز الآثار الاقليمية على أهم النقاط المشتركة بين المنطقتين المغاربة و الساحلية.

[1] عبد العزيز لزهر، **"الجزائر والمقاومة ألمنية االستراتيجية في المتوسط، حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو"**، رسالة دكتورة منشورة ، جامعة الجزائر3 الجزائر2012,ص174 .

[2] دون كاتب، **واشنطن: ندعم فريق العمل لتعزيز القدرات بالساحل الذي تترأسه الجزائر وكندا:**
http://shababunity.net/show.php?id=542946

أ)**زيادة الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية:** إن نمو المصالح الأمريكية المنطقة المغاربية ، قد أثر بشكل سلبي على أووربا حيث أن الدول المغاربية تحاول اليوم الاستفادة من الوزن الدولي للولاياتالمتحدة في علاقاتها مع الاتحادالأوربي خاصة فرنسا. وعلى عكس العلاقات الممتازة بين أنظمة الحكم المغاربية و الولايات المتحدة الأمريكية،لا يمكن قول هذا على الشعوب. إن الموقف الألماني و الفرنسي كان ذكيا في هذه النقطة، بحكم فهمهما الكبير لشعوب المنطقة، إذ أن معارضتهماللحرب الأمريكية على العراق أكسبتهما الرأي العام المغاربي[1].

ب) **التنسيق الأمني مع الجزائر و تكليفها بالعلاقات مع الأطرافالأجنبية:**

أشاد اللواء "**دفيد هوغ**" في ندوة صحفية عقدها في مقر السفارة الأمريكية في الجزائر بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب و القاعدة في الساحل،إذ بالموازاة مع تطور مستوى التعاونالأمنيالأمريكيالجزائري تطور مستوى التعاون الأمنيالافريقي الجزائري تحديدا دول منطقة الساحل التي رأت أن الجزائر أصبحت طرفا مهما في الحرب على الإرهاب و بحكم القرب الجغرافي و العلاقات ذات الأصول التاريخية و انطلاقا من كونها دول إفريقية اعتبرت دول الساحل أن التعاون مع الطرف الجزائري خطوة مهمة بالنسبة لها لوجود مصالح مشتركة و رفض تدخل أطراف أجنبية في الشؤون الإفريقية.

ج) **تحسين قدرات جيوش دول المنطقة:** ان التعاون الأمني بين دول الساحل و الدول المغاربية، انطلقا من التدريبات و التي تقدمها الجزائر لجيوش دول منطقة الساحل إضافة إلى التدريبات السنوية المهمة في إطار تدريبات "**فلينتوك**" بقيادة الولاياتالمتحدة من شأنها رفع المستوى و القدرات الأمنية لدول المنطقة. من خلال رفع الكفاءة و التدريب على العمل بأحدث الوسائل التكنولوجية و تحسين قدرات التنيأ الأمني الذي

[1]Yahia H. Zoubir, "**American Policy in the Maghreb**: **The Conquest of a New Region?**" . Working Paper. Real Instituto Elcano, 13- 24/7/2006,p:14

يمكنها من استشعار الأخطار الأمنية، و التنبأ بوقوعها قبل حدوثها، مما يمكن الأجهزة الأمنية من وأدها أو مواجهتها بما يتناسب مع أحداثهاالحقيقية[1].

د) عسكرة القارة الإفريقية

كانت الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 1997 تعتزم تخفيض دعمها للدول الإفريقية بنسبة تقارب 20بالمائة، حيث أشار المحللون في ذلك الوقت إلى التناقض الواضح بين الدعوات الأمريكيةالديمقراطية من دون توفير المساعدات لهذه الدول لتنمية اقتصادياتها. و تأثرت مسارات التنمية لهذه الدول بشكل سلبي؛ انطلاقا من التعامل مع البنك العالمي و صندوق النقد الدولي اللذان يفرضان شروطا في أغلب الأحيان تعجز الدول الإفريقية الفقيرةعلى توفيرها[2].

يرى الباحث في الشؤون الإفريقية**جون قاي: "أن المصالح السياسية و الاقتصادية بالنسبة لحالة العلاقاتالأمريكية مع دول القارة الإفريقية هي التي تعبر عن مدى التقاربينها و ليست الروابط الاجتماعية**[3]. "و هو ما نقد من خلاله السلوك الأمريكي تجاه القارة الإفريقية و قضاياها و وشعوبها فالولايات المتحدة وفقا لرأي العديد من المحللين تستغل ضعف دول القارة الأفريقية لتمرير إستراتيجيتها الداعمة لهيمنتها على النظام الدولي. والتي يصفها المفكر المعروف "**نعوم تشو مسكي**"بالامبريالية و يرى أن الولايات المتحدة تسعى للهيمنة و البقاء بكل الوسائل المتاحة، إلى درجة خلق وسائل جديدة؛ و يقصد بذلكقضية انتشار الإرهاب في المناطق التي تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة عليها.

هـ) التنسيق الأمني بين دول الساحل والدول المغاربية:بعد أحداث "**الحادي عشر من سبتمبر**" زاد الاهتمامالأمريكي بدول المغرب العربي خاصة الجزائر و الذي يكمن في تطوير التقارب العسكري و الأمني، و الشراكة الاقتصادية مع هذه الدول و دول المنطقة المغاربية عموما. نظمت القيادة الأمريكيةالأوروبية في

[1] مركز الدراسات و البحوث. **التخطيط المني لمواجهة عصر العولمة**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2006ص221.

[2] جون قاي نوت يوه، **إفريقيا و العالم في القرن القادم**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1998، ص ص: 55 -54.

[3] جون قاي نوت يوه نفس المرجع، ص 51.

يومي 22و 23 مارس 2004، لقاء في مدينة شتوتغارت الألمانية مع القادة العسكريين المغاربة، و تحديدا كل من: الجزائر، موريتانيا، المغرب القصى و تونس إضافة إلى دول الساحل تشاد مالي النيجر و السنغال و ذلك لتنسيق الجهود فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب حيث نجحت الولايات المتحدة في جمع قادة دول تعتبر مصالحها الإستراتيجية و الأمنية غيرمتقاربة، و دفعهم للتنسيق في العمليات المضادة للإرهاب[1].

و) الاقليمية الأمنية: تعتبر ظاهرة الإرهاب ظاهرة شاملة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي حيث أن الحرب على الإرهاب تتطلب العمل على المستويات الثلاثة و عليه تدعو إستراتيجية الأمم المتحدة المنظمات الإقليمية للمشاركة في الحرب على الإرهاب.

بإمكان هذه المنظمات تقديم الدعم و المساعدات ذات الاهمية و الفاعلية لعدة أسباب من أهمها:

أن للمنظمات الإقليمية على دراية عميقة بخصائص و أوضاع إقليمها على الأرض. كما تضع في حساباتها الخصائص الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لأقاليمها. فيمكنها المساعدة بالنسبة لتنفيذ القرارات التي توصلت إليها الدول خلال النقاشات حول مكافحة الإرهاب في إطار إستراتيجية الأمم المتحدة للحرب على الإرهاب الموضوعة في 8 سبتمبر 2006، و التي تم التركيز فيها على النقاط التالية:

زيادة الدعم السياسي،تحسين قدرة الدولة في محاربة الإرهاب،تحديد مستويات التهديد و طرق الرد عليه،زيادة التعاون الدولي فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب،ربط الأمن بمنظور حقوق الإنسان.

الفرع الثاني: الأثار المحلية

أ)التقارب بين الدول المغاربية:

تعتبر قضية الصحراء الغربية هي المتغير الوحيد الذي يكبح محاولة تقوية التعاون المغاربي و اتحاد المغرب العربيفهناك عدة أسباب ساهمت في ذلك. فبناء أمن مغاربي مشترك حاليا يعتبر أمرا غير ممكنوذلك لضعف

[1]Yahia H. ZOUBIR."**The United States and Maghreb–Sahel security**". **InternationalAffairs**, op.cit, p:988. 2 ISESCO Headquarters , op.cit, p:10

التنسيق على المستوى المغاربي في هذا المجال مثل باقي المجالاتالأخرى .هناك من يركز على رهانات متعددة مثل الماضي الاستعماري المشترك كذا ظهور التيار السلمي السياسي في المنطقة.

إن ما حدث في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي و العنف الذي قامت به الجماعاتالإرهابية، جعل من قرار السلطة الجزائرية بتوقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992، قرارا شرعيا لابد منه حسب العديد من المحللين. لكن ما يجب الاشارة إليه هو أن المغرب الأقصى و ليبيا لم تعتبرا الإرهاب في الجزائر في بداية التسعينات تهديدا لأمنهما الداخلي.

يعتبر العديد من المحللين أن كل من النظامين الليبي و المغربي قد سهل من عمل الجماعات الإرهابية، ما أثار توتر في العلاقات مع النظام الجزائري. و ذلك لأنهم لم يضعوا رقابة و تقييد على حدودهما مناسبين لظروف المنطقة في تلك الفترة. و عليه كانت المصلحة الوطنية هي التي تسير السياسات الخارجية لدول المنطقة، حيث تعتبر أهم من إيجاد سياسة أمنية مغاربية مشتركة .لكن يرى بعض المحللين أن هناك تنسيق أمني مهم بين الدول المغاربية في الفترة الأخيرة. فقد أرجع الباحث الدبلوماسي التونسي "**أحمد ونيس**" التحفظات التي أبدتها الدول الإفريقية عموما و المغاربية على استضافة قيادة "**الأفريكوم**"، إلى الحرص على عدم التورط مع أمريكالأنه سيؤدي إلى أن تكون هدفا مباشرا لتنظيم القاعدة،واحتضانها أن يكون راجعا لمراعاة فرنسا ذات النفوذ الاقتصادي و العسكري في المنطقة[1].

ب)العلاقات الجزائرية المغربية:

أصبح من الضروري أن تتعاون كل من الجزائر و المغرب لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود حيث أن غلق الحدود بين الجزائر و المغرب لا يمثل حل على المدى الطويل بل أنه سيكون فرصة لتنقل المهاجرين غير الشرعيين و غيرهم من المجموعات بدون رقابة كبيره و عليه يجب التنسيق في ما يتعلق بالجهود الأمنية لمراقبة الحدود و إيجاد شراكة و تنسيق أمني و تعاون على المستوى القانوني.

شهدت سنة 2011 تحسن مهم في علاقات الجزائر و المغرب من خلل زيارات متبادلة لمسؤولين مهمين، كذا تم التوقيع على اتفاقيات اقتصادية متعددة إضافة إلى استيراد المملكة المغربية للغاز الطبيعي الجزائري،

[1] عبد القادر رزيق **المخادمي، قيادة افريكوم الأمريكية : حرب باردة أم سباق للتسلح**. مرجع سابق، ص 69.

لكن لم تفتح الحدود بعد بين البلدين حيث ترى المملكة المغربية أن تفجيرات مراكش كان من ورائها إرهابيون جزائريون، في حين ترى الجزائر أنه يجب التعامل أول مع مشاكل التهريب و تجارة المخدرات والهجرة غيرالشرعية، قبل فتح الحدود حيث أن ذلك يهدد أمنها القومي[1].

ج) التأثير على القضية الصحراوية:

هناك علاقة تأثير و تأثر واضحة بين قضية الصحراء الغربية و العلاقات الجزائرية المغربية، فعلى سبيل المثال و مع زيارة الملك المغربي محمد السادس إلى العاصمة الجزائرية في القمة المغاربية في الفترة ما بين 22 إلى 23 مارس 2005، و المحادثات المطولة التي دارت بينه و بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، أعطى ذلك الأمل للنهوض باتحاد المغرب العربي الذي يعتبره المحللون في "**حالة موت إكلينيكي**" منذ إنشائه في بداية الثمانينات بسبب التوتر في العلاقات بين المملكة المغربية و الجزائر بسبب قضية الصحراء الغربية[2].لكن المظاهرات التي حدثت في العيون إحدى أهم مدن الصحراء الغربية التي يعتبرها الصحراويون العاصمة أثرت على هذه الجهود من خلال الاختلاف المباشر بين الجزائر و المغرب فيما يتعلق بها، إضافة إلى التسلح و تخوف الطرف المغربي من محاولات الجزائر الرفع من قدرات قواتها العسكرية[3] .

ساهم التعاون الأمني الامريكي الجزائري في التأثير على مستوى التنسيق بين الجزائر و المملكة المغربية. حيث أن اللقاءات الأمريكية المغاربية و الساحلية، جمعت مسؤولين جزائريين و مغاربة لمناقشة الأمن في المنطقة، تم مع هذه التحركات تأجيل مسالة الصحراء الغربية بشكل غير مباشر فقد أصبحت قضيتها لا تعتبر من الأولويات بالنسبة للمرحلةالراهنة و هو ما برز من خلل تصريحات مسؤولين من البلدين.

الفرع الثالث: الأثار السلبية للتعاون الأمني الامريكي الجزائري على الجزائر:

ان التعاون العسكري الأمريكي الجزائري قد يعود بنتائج سلبية على الجزائر داخليا و خارجيا، من حيث صورتها بالنسبة للشعوب السلمية، و ذلك إذا ركزنا على كون منطقة الساحل تشهد ظهور حركات كثيرة في إطار السلم السياسي.

---

[1]Alexis Arieff. **Algeria**: **Current Issues**. **Congressional Research Service**. **January** 2012.op.cit.p:20.

[2]Didier Billion, Sophie Bessis, " **Blocages Persistants**, **Timides Avancées**", L Année Stratégique 2006. IRIS, Paris : 2005..p:359.

[3]Ibid.p p :360-361.

أشارت العديد من التقارير الصحفية، إلى كون التقارب الأمريكي الجزائري بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر و الذي جاء مع الغزو الأمريكيللعراق، جعل القاعدة و جماعات إسلامية متطرفة أخرى تستهدف الجزائر من خلال التفجيرات التي ضربت العاصمة الجزائرية سنة 2007، في حين رأى البعض أنها محاولات من أطراف معينة لضعف شعبية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، و ذلك للحـــــــــلول دون فوزه في الانتخابات الرئاسية التي كانت مرتقبة لسنة 2004 .

تبدو الجزائر طرفا داعما لحرب الولايات المتحدة ضد الجماعات السلمية المتظرفة بالنظر إلى التجاوزات الأمريكية فيما يتعلق بوضع حركات مقاومة في قائمة الجماعات الإرهابية، و ربط الإرهاب بالجماعات السلمية المتطرفة دون الجماعات المتطرفة الأخرى في العالم و التي تستخدم العنف[1].

يرى بعض المحللين انه إذا كانت القوة هي السبيل الوحيد لتحطيم القاعدة، فان تآكل ركيزة إسنادها المتسعة، لا يتم إلا بسياسات يراها العرب و المسلمون عادلة، كما أن تدمير القاعدة و القضاء عليها لن تكون له فائدة تذكر إذا استمر الاضطهاد السياسي و التهميشالاقتصادي. إن مواصلة واشنطن دعمها لأنظمة تعد تسلطية و سياساتها فيما يتعلق بفلسطين و العراق، قد حولت جيل كامل من العرب المتأثرين بمبادئ الحرية الأمريكية إلى بعض من أشد منتقدي النظرة الأمريكية إلى العالم من بينهم رجال أعمال أثرياء و مثقفون تلقوا تعليمهم في الغرب، كذا العديد من النشطاء الليبراليين[2].

[1] نعوم تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء: السعي المريكي إلى السيطرة على العالم** . (ترجمة: سامي الكعكي) لبنان: دار الكتاب العربي ،2004 ص 248.

[2] نعوم تشومسكي نفس المرجع، ص 249.

المبحث الثالث: تحديات و مستقبل العلاقات الأمنية بين البلدين

المطلب الأول: التحديات الداخلية

الفرع الأول: العراقيل في المجال الأمني و العسكري

أولا: رفض التدخل العسكري الأجنبي

تعمل الجزائر جاهدة مع الدول الساحل الإفريقي على مكافحة جميع التهديدات (الإرهـــــاب الجريمة، المنظمة)، لتحقيق الاستقرار في المنطقة ومنع التدخل الأجنبي، وهو الأمر الذي سيفقد الولايات المتحدة الأمريكية مبررها للتواجد هناك من أجل تحقيق أهدافهـــا الاستراتيجـية[1].فالجزائر عملت على إنشاء قيادة عسكرية للتنسيق العسكري بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي برعاية محافظة مجلس السلم و الأمن الأفريقي وذلك في اجتماع تم في 13/12 أوت 2010 منع فيه الوفد الأمريكي من الحضور وبررت وزارة الدفاع الجزائرية قرار استبعاد الجانب الأمريكي بالقول: **" إن هذا الاجتماع يعكس حرص دول الساحل و الجزائر على التكفل بمشاكلها الأمنية بنفسها دون حاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة .ودخلت "خطة تمنراست" حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 أبريل 2010 واتخذ من مدينة تمنراست مقرالها.**[2]

ثانيا: رفض الجزائر التواجد العسكري على أراضيها

---

[1] بن قفة عمر خالد ، **التطويق الفرنسي و القفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع المغرب العربي**. متحصل عليه من الموقع:

www.albayan.com.ae/albayan/2000/07/14/sya/40.htm

[2] أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001**".مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة باتنة،2011 ، ص151.

لقد عبرت الجزائر مرارا عن رفضها القاطع لأي تواجد عسكري أجنبي فوق ترابها،حيث جدد وزير الخارجية الجزائرية السيد "**مراد مدلسي**" الموقف الرسمي الذي كان قد عبر عنه سلفه وزير الخـــارجية الجزائري السيد "**محمد بجاوي**" مستندا على أن سيادة الجزائر لا تقبل المساومة ولو حتى بحجة مكافحة الإرهاب فالجزائر حسبه لديها قدرة تحرك كافية لمحاربة الإرهاب[1] .

إنطلاقا مما سبق فإن مسألة الرفض الجزائري لاستضافة القاعدة العسكرية الأمريكية "**أفريكوم**" الخاصة بالقارة الإفريقية تعد من أهم العراقيل التي ستواجه السياسية الخارجية الأمريكية في تجسيد أهدافها ومصالحها القويمة خاصة مع تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة الساحل الإفريقي.

ثالثا: الجزائر و المناورات الإسرائيلية في المتوسط

أبلغت الجزائر قيادة الحلف الأطلسي بإيقاف التعاون معه إذا قامت دورياته في غرب حوض المتوسط بإيقاف السفن التجارية الجزائرية وإخضاعها للتفتيش خاصة وأن إسرائيل قامت بإيقاف سفينة جزائرية متوجها لسوريا وأخضعتها للتفتيش الأمر الذي أثار حفيظة الجزائر وهددت بخفض التنسيق مع سفن الناتو إلى أقل مستوى وذلك من خلال وقف تبادل المعلومات بين البحرية الجزائرية وهذه السفن العاملة غرب حوض المتوسط و إيقاف الاتصالات اللاسلكية و في حالة تعرض سفن الشحن الجزائرية لأي تهديد أو تفتيش جديد فانه سيتم إيقاف التعاون الأمني بصفة كلية[2].

وهو الأمر الذي لا ترحب به الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأنها تراهن على الدور الجزائري الفعال في مكافحة الإرهاب في المتوسط و الساحل الإفريقي وتصف التعاون الأمني مع الجزائر بالممتاز خاصة وأنه جنب المصالح الغربية العديد من الهجمات الإرهابية

[1] مجهول، **الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي إقامة عسكرية في الجزائر**. متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://www.d azairess.com/elmassa/2408

[2] عبد الحفيظ سجال، **الحلف الأطلسي يسعى إلى تعاون عسكري مميز مع الجزائر**. متوفر على الموقع التالي:
http://www.djazairess.com/elfajer/23

الفرع الثاني: العراقيل في المجال الاقتصادي و الإداري

أولا: إصلاحات اقتصادية بطيئة وقطاع خاص عاجز

رغم سياسة الانفتاح التي انساقت إليها الجزائر و الدول المغاربية للولوج للاقتصاد العالمي وتطبيقهالبرامج الإصلاح الهيكلي لاقتصادهاإلا ان وتيرة عملية التحرر الاقتصادي و الخصخصة الرأسمالية تظل بطيئة و محددة ،كما أنها لاترقى لجهة التنوع في الفعاليات الاقتصادية وكذلك نوعية المؤسسات المطروح تخصيصها بالإضافة الى ان القطاع الخاص في الجزائرما يزال ضعيف للقيام بعملية التحرر.[1] **ثانيا:البيروقراطية الجزائرية تنهك الاستثمار الأجنبي**

تتمتع الجزائر بتنوع جغرافي هائل يفتح المجال للاستثمار في العديد من المجالات،إلا ان المحددات الطبيعية لوحدها غير كافية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تلعب العوامل السياسية و المؤسساتية دورا في هدا المجال،خاصة فيما يتعلق بالبيروقراطية التي تعد السبب الرئيسي لضعف الاستثمارات الأمريكية في خارج المحروقات.

ثالثا: عدم استقرار التشريعات والقوانين

بالإضافة إلى البيروقراطية كعامل معرقل للتواجد الاقتصادي الأمريكي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، فإن هناك عراقيل أخرى تواجه الشركات حسب السيد "**كريم حسني**" نائب رئيس الغرفة الأمريكية للتجارة وهي عدم الاستقرار في التشريعات الجزائرية ووضوحها، فالشركات الأمريكية المهتمة بالاستثمار تعمل على وضع خطط طويلة الأجل تمتد من ثلاثة سنوات إلى عشر سنوات ما يجعلها بحاجة إلى

[1] توفيق **المدين لمغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 82. أفريل ،2006 ،ص 198.

استقرار التشريعات و القوانين فهناك العديد من المسائل التي تهتم بها الشركات (قانون المالية، الإعفاءات الضريبية،سهولة تحسيدالإستتمارات، تمويل الأرباح وحماية الملكية الفكرية)[1].

رابعا: دور الإعلام و الثقافة

إن الثقافة في تشكيل العملية الاستهلاكية للجمعيات حيث تلعب دورا بـــــارزا في التقـــارب و التباعد التجاري وهو ما يجعل المنتجات الأوروبية تتفوق على غيرها في الأسواق المغاربيـــــــة و الجزائرية بسبب سهولة التعامل مع العادات الأوروبية خاصة الفرنسية و الايطالية إلى جانب العامل النفسي لدى الرأي العام المغاربي تمثل في المشاعر المناهضة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

خامسا: بعد المسافات بين البلدين

يشكل بعد المسافات عائقا في التواصل التجاري خاصة وأن كلفته باهظة وهو ما يؤدي إلى تقليص فرص المنافسة، كما لا يمكن للمنتجات المغاربية أن تحظى بميزات تنافسية في مجتمع لا تعرف عن ميوله وأذواقه الاستهلاكية.[2]

الفرع الثالث: العراقيل السياسية

أولا: الديمقراطية

إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان هو المساعدة على تقوية المؤسسات الحكومية الرئيسية و القيم الديمقراطية في كل المجتمع و الجزائر بلد شريك للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة التطرف و الشبكات الإرهابية وهي ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في

[1] مجهول، **مائة شركة أمريكية أغلبها في قطاع الطاقة**.متحصل عليه من الموقع: www.elkhbar.com/ar/ecomic/24/20042

[2] أمينة رباحي، **"التعاون والتنافس في العلاقات الأورو– أمريكية"**.مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007، ص447.

العالم العربي ،غير أنها تواجه تحديات مهمة في تحديث نظامها السياسي و استكمال تحولها الى اقتصاد السوق و معالجة احتياجات مجموعة سكانية شابة متنامية.[1]

ثانيا: حقوق الانسان

أصبحت حقوق الإنسان من القضايا الأساسية في معظم دول العالم، إذا على أساسها تحدث معظم التفاعلاتوالدولية كما أنه قد أصبحت تعد مؤشرا على تقدم الدولة أو تخلفها، ومن هنا يطرح التساؤل التالي :

هل الجزائر دولة تحترم حقوق الإنسان سواء من حيث المواثيق و التطبيق الفعلي على أرض الواقع؟[2].

عرفت الجزائر تحسنا كبيرا في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات الأخيرة وذلك بسبب تراجع مستوى العنف و ابداء الجزائر لرغبتها التعاون في هدا المجال،كما تعززت حقوق الانسان أكثر مع مجيء الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" الذي دعا المنظمات الدولية الغير الحكومية لزيارة الجزائر و الاطلاع على وضعية حقوق الانسان[3].

-تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر في عام 2010:

تضمن التقرير الملاحظات التالية :

-استمرار القيود على حرية التجمع وتكوين الجمعيات، الأمر الذي أعاق وبدرجة كبيرة نشاط الأحزاب السياسية وقدرة المواطنين على تغيير الحكومة بالوسائل السلمية عن طريق الانتخابات.

[1] مجهول، **الأوضاع السياسية في الجزائر**. متحصل عليه من الموقع :

www.state.gov/g/tip

[2] أمينة رباحي، "**التعاون والتنافس في العلاقات الأورو- أمريكية**". مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007، ص32.

[3] نور الدين حشود،. العلاقات الجزائرية- الأمريكية،نفس المرجع،ص73.

-إستمرار الفشل في تحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا في التسعينات وفي معالجة مطالب أسر الضحايا .

-إفلات المسئولين من المسائلة واستمرار الاحتجاز دون محاكمة إلى جانب سوء الأوضاع داخل السجون وسوء معاملة المسجونين

-انتشار الفساد الذي رافقته تقارير عن محدودية الشفافية في الأداء الحكومي.[1]

ثالثا: فشل الاندماج المغاربي

تفضل الولايات المتحدة الأمريكية النمط الجماعي على النمط القطري في التعامل مع البلدان المغاربية وهو ما تجلى في مختلف المبادرات المتعددة الأطراف الاقتصادية و الأمنية التي قامت بطرحها، غير أن الإتحاد المغاربي مازال متعثر لحد الآن وهو ما يؤدي إلى عرقلة تطور العلاقات الأمريكية مع جميع الدول المغاربية.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

أولا: العلاقات الفرنسية – الجزائرية

يعود ترسيخ النفوذ الفرنسي في الجزائر إلى ثلاثة عوامل هيكلية :

-الإمتداد التاريخي للمصالح الفرنسية في الجزائر و المغرب العربي و التي ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر، وهو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي للمنطقة.

-النخب السياسية و الاقتصادية الماسكة بزمام السلطة و الثروة في المغرب العربي هي نخب فرانكفونية ذات ولاءات قوية لفرنسا.

[1] مجهول، **تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية عن وضعية حقوق الإنسان 2010**. متوفر على الموقع الالكتروني للسفارة الأمريكية بالجزائر: http//:www.state.gov/g/tip

-تركز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية واللغوية فمازالت اللغة الفرنسية مهمة في التعليموالإدارة وسائر مرافق الإنتاج[1].

إن هذه العوامل الهيكلية سوف تعمل على إضعاف سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاط تأثير فرنسا في الجزائر.ويمكن القول إن العلاقات الجزائرية الفرنسية على الصعيد السياسي شهدت توترا كبير خاصة في عهد الرئيس"**نيكولا ساركوزي**" على خليفة رفض فرنسا الاعتراف بجرائمها في الجزائر وتمجيدها للاستعمار بالإضافة إلى احتجاجاتها على الإجراءات التي أقرته الحكومة الجزائرية لحماية الاقتصاد الوطني .

إلا أن هذا التوتر لم يتطور إلى درجة القطيعة الدبلوماسية، لهذا عملت فرنسا على إرساء قواعد الاستقرار الدائم بدل العلاقات التي تبقى رهينة الخلافات السياسية، وذلك بالتركيز على الملفات الاقتصادية خاصة و أنها استطاعت أن تحافظ على مكانتها الاقتصادية في المنطقة كأول ممون للسوق الجزائرية لعدة سنوات متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كإيطاليا واسبانيا وألمانيا.

ثانيا: العلاقات الأوروبية – الجزائرية

تهدف الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر الى تحقيق الأهداف التالية:

-توفير اطارملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم في جميع المجالات ذا

-تنمية المبادلات وضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية و الاجتماعية بين الأطراف و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع و الخدمات ورؤوس الأموال

-تشجيع المبادلات البشرية وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية

[1] عبد الإله بلقزيز، "**الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي على الاختراق الأمني**". القاهرة: مجلة المستقبلالعربي العدد 259،2000،ص44.

-تشجيع الادماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون ضمن المجموعات المغاربية و بين هده الأخيرة و الاتحاد الأوروبي و كدا الدول العضوية فيه

-تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية،الإجتماعية،الثقافية،والمالية[1]

وفي ما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي فقد حرص الإتحاد الأوروبي على الحفاظ على مكانه كأحد أهم الشركاء في الجزائر حيث أنه لا يزال يستحوذ على 53.78 % من تعاملاته التجاريةمع الجزائر لسنة 2011 [2]

ثالثا: المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر:

بعد أن كان المغرب العربي ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا دخل لاعب جديد على خط المنافسة ويتعلق الأمر بالصين التي أصبحت اليوم أحدعمالقة العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا[3]

ويعود الدخول القوي للصين للمنطقة المغاربية عامة والجزائر على وجه الخصوص لسببين هامين:

-اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية وسعيها لتوسع نفوذها حتى في المناطق التي كانت غريبةعنها من جهة[4].

-ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الصيني يعرف نموا سريعا يقارب 10% خاصة وأنه يتكئ على حاجة كبيرة للطاقة و الذي يتوقع أن تزيد تيرتهاعن33بالمئة (من احتياجاتها الحالية)الى66 بالمئةفي عام 2020،

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في الجزائر**. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2010، ص238.

[2] سامية بهيج ،**سفيرة الأوروبي تكشف عن مشروع لتطوير التجارة مع الجزائر**. متحصل عليه من الموقع:
http://www.djazairess.com/elhiwar/13/05/2009

[3] رشيد خشانة، **الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب العربي**. متحصل عليه من الموقع:
http://web/alqudsK.com/node/ :166608.

[4] محمود معروف، **استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية**. متحصل عليه من الموقع:
http:/www.swissinfo ;ch/ara/arabic international/detail.html ? site sect=14

لهذا فقد ركزت الصين على العديد من الدول النفطية بما فيها البلدان الإفريقية خاصة كأهداف محتملة في ظل ضعف الإنتاج الأسيوي من النفط و الغاز وعجزه عن تلبية الاحتياجات الصينية وكذا استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على الجزء الكبير من الطاقة التي تنتجها منطقة الشرق الأوسط [1].

وقد أثار تزايد النفوذ الصيني في الجزائروفي القارة الافريقية ككل مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية في المساس المباشر بمصالحها الاقتصادية ومنافسة تواجدها في المنطقة.

-انطلاقا مما سبق نستنتج أن العلاقات الجزائرية الصينية قد أصبحت تكتسي طابعا إستراتيجيا حيث تتميز بالثقة و الدوام وتوازن المصالح، لهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للعمل على تحجيم الدور الصيني في الجزائر وفي إفريقيا وهو الهدف الأساسي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه لضمان مكانتها الاستراتيجية في المنطقة خاصة في ظل التنافس الدولي الشديد على مصادر الطاقة. وعليه فإن الاهتمامات للتنين الصيني بثروات القارة الإفريقية الطبيعية زاد مخاوف صناع القرار في واشنطن.

رابعا: المنافسة الروسية الأمريكية

جديد العودة الروسية إلى المنطقة أنها لم تعد تقتصر على صفقات التسليح فقط وإنما يهتمون أيضا بتنسيق شؤون الطاقة، وتزويد بلدان المنطقة بالتكنولوجيا النووية وتعزيز التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب وتكثيف المبادلات التجارية.

ولا يمكن فصل الاهتمام الروسي بالمنطقة المغاربية عن سباق النفوذ الأمريكي والروسي في القارة الأفريقية، التي باتت تشكل سوقا تجارية كبيرة ومجالا فسيحا للاستثمار ومصدرا مهما للخامات والمعادن والمواد الأولية.

[1] مجهول،**هل يشكل الحضور الصيني في افريقيا تهديد لمصالح وزاشنطن**,متحصل عليه من الموقع

http:/WWW :siironLINE ;ORG/ALABWAB/DERAST5

وعلى هذا الأساس تبرز ملامح سياسة بوتينية جديدة في المغرب العربي تركز على الجزائر بصفتها القطب الرحى في المشهد الإقليمي، لكنها لا تقيم وزنا للاعتبارات الإيديولوجية القديمة بقدر ما تركزعلى تطوير المصالح الاقتصادية، خصوصا مع شركاء غير تقليديين.

خامسا:التقارب الأمريكي الإسرائيلي(القضية الفلسطينية)

والتي تمثل إحدى أعقد الصراعات في العالم المعاصر وتعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا التي تشكل خلافكبير بين الجزائر وواشنطن حيث نجد أن الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل ليس سطحيا أو متغيرا من حين لآخروإنما هو موقف إستراتيجي ثابت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الدولة العبرية في حين نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وهو الشيء الذي يرفضه الإسرائيليون المدعمون من طرف الولاياتالمتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى الجوانب التي تجعل من القضية الفلسطينية القضية الأبرز التي شغلت وما تزال تشغل العالم العربي والإسلامي :

-طبيعة الأرض بقدسيتها وبركتها ومركزها في قلوب المسلمين.

- طبيعة العدو بإدعاءاته العقائدية والتاريخية ، وبروحه الإحتلاليةالتوسعية، التي تسعى لطرد الشعب لإلغاء حقوقه الأصلية في أرضه ومقدساته.

-طبيعة التحالف الغربيالاسرائيلي الذي يهدف أساسا إلى تمزيق الأمة الاسلامية و مفككة تدور في فلك التبعية للقوى الكبرى[1].

[1] عبد الله تركماني، مشكلة المغرب العربي في عالم المتغير، متحصل عليه من الموقع:

http://www.mokarabat.com/s3512.htm

سادسا: الولايات المتحدة والقضية الصحراوية

تحتل القضية الصحراوية حيزا كبيرا لدى إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، تعهدت بمواصلة دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم ومقبول من البلدان الأطراف لقضية الصحراء الغربية،لكن الواقع يثبت غير ذلك في موقف الولايات المتحدة إزاء القضية الصحراوية المتذبذب،محاولة منه لارضاء كلا الطرفين الجزائري و المغربي حفاظا على علاقاته مع البلدين و حماية مصالحه في المنطقة المغاربية.

المطلب الثالث:مستقبل العلاقات بين البلدين

يوجد سيناريوهات أساسية بغية التنبؤ باتجاهات مستقبلية للتعاون الأمني بين الجزائر وواشنطن والذي شكل جدالاكبيرا للباحثين في هذه المسألة فالسيناريو الأول ينطلق من افتراض بقاء علاقات التعاون محدودة وهو السيناريو الخطي،أما السيناريو الإصلاحي فينطلق من فكرة زيادة ونمو العلاقات على المستوى الأمني وتطورها إلى تحالف إستراتيجي وثيق بين البلديين، أما فيما يخص السيناريو الثالث والأخير فهو بفرض حدوث تغيير وتحول راديكالي في العلاقات إذ نتجه نحو التوتر والتنافس أو القطيعة بين الطرفين.

أولا:السيناريو الخطي(تبقى العلاقات تكتسي الطابع القائم)

ينطلق هذا السيناريو بناءا على استقراء الماضي والحاضر ويعنى بدوره استمرار التعاون في المستقبل دون تعرضها إلى أي تغيرات بمعنى الالزيادة أوالنقصان ،مما يضفي نوعا من السكون على الأوضاعفالإستراتيجية الجزائرية والأمريكيةفي علاقاتهماالأمنية تولي أهمية كبيرة لاستقرار منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي كنفوذ إستراتيجي لمصالحهما، ومن المتوقع أن تستمرعلى وضعها الحالي، أي الاهتمام بالمنطقة سيضل على نفس الوتيرة الحالية دون تهميش أو اشتداد في الاهتمام[1] حسب ما تقتضيه مصالح طرفا التعاون وما تعكسه من مواقف وبذلك نجد أن السيناريو الخطي ينطلق من مسلمات رئيسية وهي:

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص159.

ثانيا:السيناريو الاصلاحي (التوجه نحو التحالف الوثيق)

لقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة بعد أحداث11سبتمبر2001، إذ أدى هذا الحدث إلى انكشاف الخلل في أمنها القومي ووعي القادة الأمريكان إلى الخطر الذي يهدد زعامتها في ظل التحديات الجديدة مع وجود فاعلين جدد من غير الدولة على الساحة الدولية لذا كان توجهها نحو المزيد من سياسات التنسيق والتبادل والتدريب على المستوى السياسي والأمني ولذا يعتقد بعض محللي السياسة الخارجية والعلاقاتالدولية أن مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية سوف يسير نحو التقدم في إطار من التفاهم والتعاون الوثيق.

ثالثا:السيناريو الراديكالي(توتر العلاقات بين البلدين):

الولايات المتحدة تتبنى إستراتيجيتها على أساس الهيمنة المطلقة، والتي تقوم على فرض السيطرة الأمريكية على كل نقطة إستراتيجية في العالم وفي أي وقت تريده وتحت أي ظرف تعده مناسبا، وهو ما يفسر إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء قواعد عسكرية ثابتة أو مستقلة، ونشر أساطيلها في أهم البحار والمحيطات واستغلالها لكل الفرص المتاحة، من أجل زرع فرق وكتائب عسكريه للتدخل السريع كما كان الحالفيالخليج وأفغانستان وعلى تركيزها فقط على المحورية الأمريكية،بمعنى أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أولا وأخيرا فوق كل إ اعتبار سواء في انسجام أو تناقض مع مصالح الجزائرواناقتضىالأمر التضحية بالحليف أو الخروج عن الإجماع الدولي[1] وهذا ما يقود علاقاتهما على المستوى الأمني إلى توتر وصراع خاصة أن الجزائر لازالت في موقفها الرافض أي تواجد عسكري في أراضيها أو في منطقة شمال إفريقيا ككل وتعتبره تهديدا موجها لسيادتها الوطنية.

[1]حيدر على حسين، **سياسات الو اليات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي**،)عمان: مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، 2012 ص176.

خلاصة الفصل الثالث:

-شكلت هجـــمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 منعرجا هاما في الاستراتجية الأمنية الأمريكية العالميةجعلها تولي اهماما

بالمسائل الأمنية لحماية امنها القوي وتوطيد علاقاتها مع دول ذات خبرة في المجال الأمني من بيتها الجزائر.

-يظهر التعاون بين الجزائر وواشنطن في التنسيق الأمني المتبادل بين البلـــدين من خلال الزياراتالمتعددة بين مسؤولي البلدين، والمناورات العسكرية والمساعدات المالية التيتـــقدمها الولايـــاتالمتحدة الأمريكية كذلك في إطار المبادراتالتي أطلقتها كل منهما على غرار مبادرة الحوارالأطلـــسي

مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء.

-تأكيد الجزائر على مبدأ العمل بالأيادي الافريقية عن طريق تدريب جيوش دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، وكذلك نجد مبادرة " أفر يكوم" هذه القاعدة التي تسعى واشنطن إلى بناءها في الجرائرمع تحفظ ورفض جزائري لكل مافيه تدخل أجنبي على أراضيها

-إن من أهم أثار التعاون الامنيالأمريكي الجزائري هو التنسيق و الجهود المنية و محاولة الاستفادة من الخبراتالعسكرية الأمريكيةفي حين أن الآثار السلبية ترتكز في عسكرةالقارةالإفريقية كذا جذب القاعدةبشكل أكبر نحو المنطقة، و احتمال تأثيرها على المتطرفين فيها، في ظلالقولبأن الغرب يستهدفبلاد المغربالاسلامي و أراضي إفريقياالمسلمة؛ أي شعوب دول الساحل

-تقف أمام الولايات المتحدة الامريكية عدة عقبات و تحديات سواءا الداخلية أو الخارجية في اطار استراتجيتها الأمنية منها رفض الجزائر التدخل العسكري المباشر في حل الأزمات والدعم الأمريكي للكيان الصهيوني وكدا موقفه الغامض من القضية الصحراويةبالإضافةالمـــنافسة الدولالكـــبرى لهافي المنطقة(فرنسا،روسيا،الصين).

خاتمة

خاتمة:

لقد بدا واضحا حدوث تغير كبير على مفهوم الأمن وعلى مفهوم الإستراتيجية الأمنية التقليدية.

فمفهوم الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها،إذ سيطرت و لوقت طويل مقاربة تقليدية واقعية التصور على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للنظام الدولي، والذي تسعى من خلاله كل دولة لتحسين قدراتها، وتنظر للدول الأخرى على أنها تهديد لأمنها، وهدفها الذي تسعى إليه هو المحافظة على سيادتها وضمان بقائها واستمرارها.

لكن الفرضيات الواقعية لفهم وتفسير الواقع الدولي أظهرت عجزها عن مواكبة الظروف الجديدة لفترة الحرب الباردة، هذه الأخيرة التي مهدت الطريق للدارسين والمنظرين لمراجعة مفهوم الأمن، خاصة مع بروز ديناميكيات العولمة ، تطور وسائل الإعلام والاتصال ونمو نمطجديد من التبادلات الاقتصادية.

من هنا كانت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن والبحث عن مقاربة تكون أكثر نضجا وتكيفا مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة،وقد شكلت بداية التسعينيات من القرن العشرين نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسة، حيث تولى عدد من الدارسين مهمة مراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم الضيق إلى أبعاد جديدة، وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية والتي اقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة. وطرح من خلالها "باري بوزان" أحد أبرز ممثليها نموذجا للأمن الموسع يتكون من خمسة أبعاد ترتبط ببعضها البعض ولا تعمل بمعزل عن الأخرى، هي: البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي.

على العكس من ذلك هناك الدراسات الأمنية النقدية والتي تعتبر من أكثر المدارس تشكيكا ونقدا للمقاربات الأمنية التقليدية، والمنادية بأهمية تحرير الفرد وانعتاقه، لكون الدولة أحيانا مسؤولة عن اللاأمن أفرادها.

كما أضاف بوزان مفهوم إلىأن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة، خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة وترابطها وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة (مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة.

أما فيما يخص الاستراتيجية الأمنية فعلى الرغم من عدم التسليمبسيطرة البعد العسكري على وضع الإستراتيجية الأمنية للدول على المستوى العالمي والإقليمي إلا أن البعد العسكري بقي واضحا وتأثيره قويا على صياغة هذه الإستراتيجية,

و من هنا تبرز إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تصاغ بشكل ظاهر بدافع احتواء الاتحاد السوفييتي، وجعلت متطلبات الحرب الباردة سياسة الولايات المتحدة الخارجية واضحة الهدف. ومع نهاية الحرب الباردة واختفاء الدولة العظمى المنافسة لها، صار من الممكن إعادة النظر في المبادئ الأولى لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وإعادة تصور الدور العالمي لأمريكا.

يمكن القول عن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة 1990-2014 ،يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي وقف عليها الباحث تتمثل في – : تبادل الأدوار بين الرؤساء الديمقراطيين والجمهوريين، وما يشكله ذلك من تراجع القضايا الداخلية لصالح الخارجية أو العكس، مع بقاء المصلحة القومية حجر الزاوية في العملية السياسية برمتها بالإضافة لدعم إسرائيل – . تباين دور الرئيس في صياغة هذه الإستراتيجية، حيث يميل بعضهم للتدخل الشخصي في الشؤون الخارجية، فيرفعون من قيمة مستشاريهم للأمن القومي، ومثال ذلك الرئيس نيكسون ومستشاره كيسينجر. في حين يميل بعض الرؤساء للتركيز على القضايا الداخلية، وتفويض وزير الخارجية حرية التصرف في الشؤون الخارجية، مثل الرئيس **فورد** ووزير خارجيته **كيسينجر**.

لعبت البيئة الدولية دورا بارزا في صياغة الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية، خاصة الأحداث المفصلية مثل نهاية الحرب العالمية الثانية، ونهاية الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر,

وتعتبر منطقة المغرب العربي من بين المناطق التي تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا نظرا للموقع الاستراتيجي الهام و الثروات التي تتمتع بها الدول المغاربية خاصة الطاقوية (ليبيا،الجزائر)،و كذا حماية المصالح الأمريكية في المنطقة و مواجهة النفود الأوروبي خاصة الفرنسي في المنطقة.

من خلال دراستنا توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

– تزايدالاهتمام الأمريكي الجديد في منطقة المغرب العربي بتغير الأوضاع في منطقة شمال إفريقيا و منذ "ثورات الربيع العربي" و هو يرى أن "الحوارات الإستراتيجية" مع بلدان المغرب العربي سوف تضمن حدا أدنى من التنسيق مع الولايات المتحدة على صعيد الاستراتيجيات الأمنية، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب ، وكذلك فيما يخص الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية.

–الوضع الأمني في المغرب العربي وخاصة ما يتعلق منه بالإرهاب قد أصبح يكتسي أهمية سياسية بالغة على الساحة الداخلية الأمريكية ذاتها.

–الأوضاع الراهنة المرتبطة بالخلاف بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء الغربية وكذلك الوضع الأمني في ليبيا سوف تعيق مشاريع الولايات المتحدة في المنطقة.

– إن التوجهات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تختلف من دولة إلى أخرى، فالعلاقات الأمنية الجزائرية عرفت ظفره نوعية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 باعتبار الجزائر حلقة إستراتجية مهمة في الحرب الدولية على الإرهاب.

–السياسة الأمنية الأمريكية عرفت تطورا كبيرا عقب أحداث 11سبتمبر2001 نتيجة للتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة.

– تلعب الجزائر دور دولي مهم خاصة بعد اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ مكافحة الإرهاب كمبدأ قائد لسياستها الخارجية، الأمر الذي أنتج أنواعا عديدة من الارتباطات الأمنية معها لمواجهة ظاهرة

الإرهاب و تحقيق الاستقرار خاصة فيما يتعلق بمنطقة الساحل الإفريقي و ما تشهده من تزايد زحف هذه الظاهرة الخطيرة.

– نتج عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ازدياد الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي وبالأخص بالجزائر، خاصة وأن هذه الأخيرة تملك الخبرة الواسعة في مكافحة الإرهاب في ظل تزايد التهديدات الإرهابية الأمر الذي أحدث تقاربا أمنيا عسكريا غير مسبوق بين البلدين تم فيه إدراج الجزائر

في كل الاستراتجيات الأمنية والعسكرية،سواء ما تعلق باستراتجيات الشرق الأوسط، والمتوسطية والإفريقية.

– يتجلى الاهتمام الأمريكي و الرغبة في الاستفادة من الخبرة الجزائرية في المجال الأمني في مشاركة الجزائر في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي، أو في إطار مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وفي رغبة الولايات الأمريكية الملحة في استضافة الجزائر لمقر القيادة العسكرية في إفريقيا والتي تعتبر في الإستراتيجية الأمريكية ضرورة أمنية ملحة في عالم ما بعد الحادي عشر سبتمبر.

–يشير بعض المحللين إلى كون الجزائر دولة وكيلة للولايات المتحدة في المنطقة، بالنسبة إلى هذه النقطة يبدو أن لها جانب من المنطقية ، لكن الحالة الجزائرية لا تمثل وضع دولة وكيلة تقوم بالتنفيذ و ذلك من خلال الإشارة إلى الرفض الجزائري لبعض النقاط المحورية للإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب على رأسها التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي الإفريقية.

– تملك الجزائر دور دبلوماسي على المستوى الإقليمي و الدولي تبرزأهميته في الحرب على الإرهاب.

–إن التقارب الأمني الأمريكي الجزائري؛ كان واضحا انه يندرج ضمن مسار الإستراتيجية الأمريكية للدخول للمنطقة، انطلاقا من مسوغ الحرب على الإرهاب حيث اعتبرت أن الجزائر هي الدولة المحورية التي يجب الاعتماد عليها، لتنفيذ الإستراتيجية الجديدة.

–تواجه العلاقات الجزائرية–الأمريكية جملة من العراقيل والتحديات الداخلية في الجزائر سواء أمنية، اقتصادية، سياسية وأخرى إقليمية متعلقة بتوقف مسار الإتحاد المغاربي، خاصة وأن الولايات المتحدة

الأمريكية تفضل النمط الجماعي على النمط القطري،كما تواجه تلك العلاقات منافسة شديدة من جانب كل من فرنسا التي تسعى للحفاظ على ميراثها التقليدي.

- مستقبل التعاون الأمني الجزائري- الأمريكي يبقى محكوما بالأساس الأمني العسكري الذي قام عليه التحالف فهو مرهون بتغير الظروف الإقليمية والدولية، وعلى هذا الأساس فإن السيناريو الخطي ببقاء الوضع الراهن هو المرجح في مسار العلاقات الثنائية الأمنية الجزائرية – الأمريكية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر:

القران الكريم:

1-سورة يوسف الأية 99.

2- سورة قريش الاية 1-4.

قائمة المراجع:

3-القواميس و الموسوعات:

4-الموسوعة العسكرية،ج1،المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،1998.

5- الكيالي عبد الوهاب،**الموسوعة السياسية**.بيروت.المؤسسة العربية للدراسات و النشر.1979.

قائمة الكتب باللغة العربية:

6-سليمان أحمد داود ،**نظريات الإستراتيجية العسكرية الحديثة**.الطبعة الأولي.بغداد1988.

7- هويدي أمين ، **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، بيروت:دار الطليعة ط1 ،1975.

8- شابيرو ايان،**نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الإرهاب**،ط 1،مركز المطبوعات للتوزيع و النشر، 2012.

9-ابن منظور ،**لسان العرب** .ظ1 .القاهرة:دار الحديث.2003.

10-معمر بوزنادة،**المتطلبات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية 1992.

11- عبد النور بن عنتر ،**الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع2005.

12- فرحات جمال، **السياسة الأمريكية في الجزائر : نشأتها، تطورها، آثارها**، الجزائر:دار الريحانة للكتاب، 2006.

13-ولد أباه السيد، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الاشكالات الفكرية والاستراتيجية**،بيروت: دار العربية للعلوم، ط1، 2006.

14- قدور زبير سلطاني، **الاسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**، دمشق: اتحاد كتاب العرب 2003.

15- بدوي عبد الرحمن،**مناهج البحث العلمي**, الطبعة الثالثة, الكويت:وكالة المطبوعات, 1977

16-السيد حسنعدنان،**نظرية العلاقات الدولية**.بيروت:دار أمواج النشر والتوزيع .2003.

17-كلوزفيتشكارل،**عن الحرب**،ترجمة سليم شاكر الإمامي .بيروت:مؤسسة العربية للدراسات والنشر . 1997

18- شيبيالخميسي،**الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية.فترة مابعد الحرب الباردة(1991-2008)**.ط1.الجيزة:المكتبة المصريةللنشر و التوزيع.2010 .

19- هارت ليدل،**نظرة جديدة الى الحرب** ترجمة اكرم، دبرى دار القومية للطباعة والنشر. 1965.

20- علي لتريكي، **الأمن العربي والتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط 1 ،باريس 1996.

21- سعدي محمد،**مستقبل العلاقات من صراع الحضارات الى ألنسنة الحضارة و ثقافة الإسلام** ط.1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. 2006.

22- شلبيمحمد ، **منهجية التحليل السياسي**،الجزائر: بدون دار نشر، 1997 ،ص57.

23- شلبي محمد، **الأمن الوطني في ظل الدولة الوطنية التحولات الدولية الراهنة**، الجزائر.جامعة الجزائر. منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

24-الكثيريمصطفى،**الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الادارية** ،الأردن :منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية،1985.

25- الميلي محمد،**الأمن العربي:التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** ،ط 01 مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996.

26- إبراهيم مجدي،**الاستراتيجية العسكرية.المبادئ و المقومات**، دار العلوم الجزء 1 ، 2004.

27-نتشومسكي نعوم، **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**،ترجمة سامي الكعكي لبنان: دار الكتاب العربي ،.2004

28- الزيدي وليد كاصد،**الفرانكفونية و الوطن العربي في مواجهة تحديات مشتركة**الأردن:دار أسامة للنشر.2010.

29-إسماعيل يحياوي ،**الجوانب الأمنية للتعاون الأورو متوسطي.حدوده وآفاقه**.السياسية الدولية.1999.

30-حيدر على حسين، **سياسات الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي**،عمان: مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، 2012.

31- بوادى حسنين بوادي، **الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،2004.

قائمةالمراجع باللغة الأجنبية

32-Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, **Théories de laSécurité** : DéfinitionsApproches et Concepts de la Sécurité
33- Internationale, paris Editions Montchrestien 2002 .
Andre Charles Julieu, **l'Afrique du nord**,**en marche**,paris,1975 .

34-Bernard Ravenel,"**L'Algérie entre la France et les Etats Unis**", NAQD, N°12,Printemps-été , 1999.

35-Paul Marie de la Gurse .**Wahingrom et la maitrise de monde diplomatique**.paris.avril1992.

36-Jean francoi daguzan.**la méditerranée en quête dune organisation politique-stratégique défense nationale**.1997 .

37-Yahia.H.Zoubir, "**American Foreign Policy in the Maghreb**: **Conflicting US Interests in promoting Democracy**,**Containing Radical Islamism and Assuring Regional Stability**, In Mondialisation et Sécurité: Sécurité pour tous ou Insécurité partagée?, 2003.

38-Alexis Arieff. **Algeria**: **Current Issues**.Congressional Research Service. January 2012.
39-Didier Billion, Sophie Bessis, **Blocages Persistants**, **Timides Avancées**, L Année Stratégique, Paris : 2005.

40-Paul D. Williams, **Security Studies**: **Am Introduction**, published in the USA and routledge.2008.

41-**The National Security Strategy for a new century**, (Washington D.C: The White House, December 1999.

42-yahia zoubir, haizan amirach fermandez, **North Africa PoliticsRegion And the Limits of transformation**,new York: routedge, 2008.

43-Yahia H. Zoubir, **American Policy in the Maghreb**: The Conquest of a New Region?" Working Paper. Real Instituto Elcano, 13- 24/7/2006

44-Kenn Booth and Steve Smith, **International Relation Theory Today**, USA, Pensylvania, the Pensylvaia state university press,1995.

45-jaque thobie roland perez et autres ,**enjeux et rappoerts deforce en turqui et en mediterranée** ,paris.1996.

المجلات والدوريات:

46-زرقون الحاج إسماعيل،" **المغرب العربي والصراع الدولي**"مجلة الوحدات للبحوث والدراسات ،العدد 09 المركز الجامعي، غرداية، الجزائر 2010.

47- ليسر ابان، "**دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكي**ة"، مجلة انتقالية واستشفاف، 2001/3.

48-كريستوفر روبن،"**خطاب أمام الكونغرس الأمريكي**"،مجلة المجال "وشنطن ،وكالة الإعلام الأمريكية،1993

49-بن عنتر عبد النور،**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية** . مجلة السياسة الدولية العدد 160 . افريل 2005

50-العروي عبد الله، "**المغرب العربي :نظرة مستقبلية** "مجلة قضايا عربية،العدد،10 لبنان: منطقة المتوسط أوت 1975.

51-بوادى حسنين الدمحمي، **الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي،2004.

52-مفتاح ميلاد،**الحرائي الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن21**"مجلة المستقبل العربي"العدد 187،الامارات المتحدة،مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 1994.

53-حمادي سعدون، **تجديد التحديث عن القومية العربية**، مجلة المستقبل العربي 159، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

54- بن شنان مصطفى، "**الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط**"، ما هي الخيارات الإستراتيجية 16 للجزائر"، مجلة انتقالية واستشفاف، الجزء2 .2001.

55-إسماعيل شاهر الشاهر،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11سبتمبر2001**،دمشق:منشوراتالهيئة العامة السورية للكاتب2009.

56- سنطوح حسين، **الحوار الأطلسي الجزائري من أين وإلى أين ؟** مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثاني، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2006.

57-دمحم أمين سني، "**المدركات اإلستراتيجية إتجاه الجزائر، إدارة جورج بوش، نموذجا**"، مجلة الحوارالمتمدن، العدد2890.16جانفي2010.

58- بلقزيز عبد الاله، "**الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي على الاختراقالأمني**". القاهرة: مجلة المستقبل العربي.العدد 259 ،2000.

59-دريسباخوية،**جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي،"تونس،الجزائر والمغرب نموذجا"**،مجلة دفاتر السياسة و القانون،العدد11،جوان2014.

60- نيوف صلاح،**مدخل الى الفكر الإستراتيجي**،الأكادمية العربية المفتوحة الدانمارك. 2008.

61-توفيق المدين،**المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،أفريل 2008 ،العدد82.

الرسائل و الأطروحات الجامعية: ,

62- رسولي أسماء، "**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001**".مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة باتنة،2011.

63- رباحي أمينة ، "**التعاون والتنافس في العلاقات الأورو– أمريكية**". **مذكرة** لنيل شهادة الدكتوراه **في**العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر، 2007.

64-يحياوي اسماعيل،**مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر2001**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة 2011.

65-بو الروايح اسماعيل،" **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي،الجزائر المغرب,تونس2001/2008**،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر3، الجزائر.2010.

66- وهيبة تباني.**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي.دراسة حالة :ظاهرة الإرهاب**.مذكرةلنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية .تخصص دراسات متوسطية و مغاربية .الأمن و التعاون.جامعة مولود معمري.تيزي وزو..2013-2014.

67- حمزاوي جويدة،**التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط،** مدكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2010-2011.

68-يمينة عطيش،**البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**،مدكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر

69-لكعص فاطمة.**وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والاسلامية**.رسالة مقدمة لنيل شهادةالماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر 2009.

70- بلال قريب،**السياسة الأمنية للاتحاد اللأوروبي من منظور أقطابه-التحديات و الرهانات-** مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية.تخصص:دبلوماسية و علاقات دولية.جامعة الحاج لخضر باتنة.2010-2011.

71-شيبيالخميسي،**الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية- فترةما بعد الحرب الباردة-(1991-2008)**.رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.معهد البحوث و الدراسات العربية،قسم الدراسات السياسية،القاهرة. 2009.

72- مريم زكري،**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية** .مذكرة ماجيستير.جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم العلوم السياسية 2011/2010.

73- بابا عمي موسى،**علاقات التعاون بين الأمني بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي الأبعاد والرهانات**،مداخله ضمن الملتقى الدولي الجزائري والأمن في المتوسط،تنظيم قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العمي مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية جامعة قسنطينة2008 .

74-رسولي اسماعيل، **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001**مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة 2011.

75- بو الروايح اسماعيل،" **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية األمريكية في المغرب العربي**، الجزائر المغرب,تونس2008/2001.رسالة ماجستير.قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر3، الجزائر,2010.

76- لزهر عبد العزيز، **الجزائر والمقاومةالأمنية الاستراتيجية في المتوسط، حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو**، رسالة دكتورة منشورة ، جامعة الجزائر3 الجزائر2012.

77-اليامين بن سعدون،**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**،مذكرة ،مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية،تخصص:دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون و الأمن،جامعة باتنة ،الجزائر،2001-2012.

78-بالة عمار،**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**،مذكرة مقدمة لنيلشهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية و العلاقات و الدولية،تخصص:دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون و الأمن،جامعة باتنة،الجزائر،2011-2012.

أعمال المؤتمرات والندوات و الملتقيات:

79-هلال علي الدين، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**،منتدى الفكر العربي، عمان 1986.

80- التوفيق حكيمي،"**محاضرات في ملتقى العلاقات الأورومغاربية**"،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة باجي مختار ،السنة الجامعية،2009.

81- محمد غربي،**الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتجية** ،الملتقى الدولي،الجزائر والأمن في المتوسط :واقع وأفاق ، جامعة قسنطينة 2008.

82- جمال ساسي،**مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط** الملتقى الدولي ،الجزائر والأمن في المتوسط ، جامعة قسنطينة يوم 30/29/ابريل 2008.

83- يوسف معلم،**تأثير البيئة على الأمن في المتوسط** ،الملتقى الدول،الجزائر والأمن في المتوسط جامعة قسنطينة يوم 30/29/ابريل 2008.

84-الملتقى الدولي،**الجزائر والأمن في المتوسط** جامعة قسنطينة يوم 30/29/ابريل 2008.

85- بن عنتر عبد النورر، **المدارس الفكرية في تعريف مفهوم الأمن**،محاضرة مقدمة لطلبة الماجستير،تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،الجزائر.فيفري 2009.

الجرائد:

86- الجابي ناصر، **تقرير أمريكي وآخر جزائري**، جريدة الخبر، عدد 5567 يوم 05 مارس 2009.

تقارير

87-تقرير صندوق الدولي .**آفاق الاقتصاد العالمي ابريل 2013. الآمال والواقع والمخاطر، 2013**.

مراكز الدراسات

88- الصالح دمحم محسن، **القضية الفلسطينية وخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2012.

89-بيليس جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2004.

90-**المؤشر العربي2012/2013**، مشروع قياس الرأي العام العربي ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.جويلية 2013.

91-عبد االله ربيع حامد، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي**، معهد البحوث والدراسات العربية، 1979.

92-براهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

93- محمود عبد اللطيف، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي** ،القاهرة:مركز الحضارة العربية ،.2003

94-في أصل الأزمة الجزائرية 1999 -1958، بيروت،:مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.

95- برقوق محند،**التعاون المني الجزائري الأمريكي و الحرب على الارهاب**، بيروت: مركز كارنيجيللشرق الوسط، 2009 .

96-مركز الدراسات و البحوث. **التخطيط المني لمواجهة عصر العولمة**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.2006.

المواقع الالكترونية

97-زقاغادل،**إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي**،متحصل عليه من الموقع:

http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

98-هويديأمين،**مفهوم الأمن القومي**،متحصل عليه من الموقع::

http://www.masralarabia.com

99- جهاد عصام،**تعريف الأمن القومي**،متحصل عليه من الموقع:

http://www.vetogate.com

100-عرفة خديجة، **تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا**، متحصل عليه من الموقع:

Htp://www/islamonline/net/arabic/mafaheem/article01shtuln

101-**مفهوم الإستراتيجية**،وكيبيديا موسوعة الحرة،متحصل عليهمن الموقع:www.wikipidia.com

102-خشانةرشيد،**تقرير سباق التسلح في المغرب العربي**، متحصل عليه من الموقع:

http://www.turess.com/alwasat/12941

103- عبد الرحمن شريف، **الرؤية الأمريكية للجزائرمن الاقتصادي إلى الأمني**،متحصل عليه من الموقع:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/8article11shtml

104- إميجن عبيد ،**انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**،متحصل عليه من الموقع:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410216111951157 3.htm

105- عباس أحمد فيصل،**الإستراتيجية مباشرة والغير مباشرة**،متحصل عليه من الموقع:
Mod.gov.sd /imdn.php/spction=blog/81-1773.html

106- الزهواني نصيرة، عشاش عبد الله ،وادي عبد الحكيم،**الاستراتيجية مفهوم ونظرية**،متحصل عليه من الموقع:
Rachel center.ps/news.php2.action=view.pid=10294

107-الدكتور عبد الحميد حسن درويش،**الإستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة**،متحصل عليه من الموقع:
Vb.bip.gov.sa/archive/index.phpt//t-646.html

108-**المجال العالمي والتحديات الكبرى**،متحصل عليه من الموقع:
http://www.khayma.com/RACHIDGEO/majalalamitahadiyatkobra .htm

109-**معنى كلمة إستراتيجية**، متحصل عليه من الموقع:
/modrnteachengstrategies/stralegies https://stesgoogle.com/site

110- سليمان منذر،**اعادة صياغة مفهوم الأمن القومي و مرتكزاته**،متحصل عليه من الموقع:
www.achr:nu/art381.htm

111-أحمد النابلسيمحمد،**رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الاوسط الكبير**،محاضرة في مؤتمر آفاق مشروع الشرق الأوسط الجديد،(مشق)متحصل عليه من الموقع:
http://www.mostakbaliat.com/damasmea.html

112-الحروبخالد ،**الهجوم على أمريكا، التداعيات الداخلية والخارجية**، متحصل عليه من الموقع:
www.Aljazeera.net/casses-analysis/14/09/2001

113- نسبي محمد أمين، **المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر**، متحصل عليه من الموقع:www.elhiwaronline.com/view/244004/101/2010/01/24

114-ولد خليفة ادريس، **أفريكوم وسيلة لمحاربة الإرهاب وتأمين الموارد النفطيةلأمريكا**،متحصل عليه من الموقع:
http//www.elhewar.org/debat/art.asp=101132

115-بدون كاتب،**الجزائر بلد محوري نتطلع الى تعاون وثيق معا لبسط الاستقرار**،متحصل عليه من الموقع:
http//www.djazairess.com/alfadjr/142182/

116- أوتاوي مارينا، **السياسة الأمريكية في الدول المغاربية"مكافحة الارهاب ليست كافية"**،متحصل عليه من الموقع:
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=382

117-دون كاتب، **واشنطن: ندعم فريق العمل لتعزيز القدرات بالساحل الذي تترأسه الجزائر وكندا**،متحصل عليه من الموقع:http://shababunity.net/show.php?id=542946

118-عمر خالد بن قفة، **التطويق الفرنسي و القفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع المغرب العربي**. **متحصل عليه من الموقع**
:www.albayan.com.ae/albayan/2000/07/14/sya/40?htm

119- سجال عبد الحفيظ، **الحلف الأطلسي يسعى إلى تعاون عسكري مميز مع الجزائر**. متحصل عليه من الموقع:
http://www.djazairess.com/elfajer/23

120-مجهول، **مائة شركة أمريكية أغلبها في قطاع الطاقة**. متحصل عليه من الموقع:
www.elkhbar.com/ar/ecomic/24/20042

121-الأوضاع السياسية في الجزائر. متحصل عليه من الموقع:
www.state.gov/g/tip

122- بهيج سامية ،**سفيرة الأوروبي تكشف عن مشروع لتطوير التجارة مع الجزائر**.متحصل عليه من الموقع:
http://www.djazairess.com/elhiwar/13/05/2009

123-خشانة رشيد، **الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب العربي**.
متحصل عليه من الموقع:
http://web/alqudsK.com/node/ :166608.

124- معروف محمود، **استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية**.:متحصل عليه من الموقع:
http:/www.swissinfo ;ch/ara/arabic international/detail.html ? site sect=14

125-مجهول،**هل يشكل الحضور الصيني في افريقيا تهديد لمصالح وزاشنطن**،متحصل عليه من الموقع:

http:/WWW :siironLINE ;ORG/ALABWAB/DERAST5

126- أنغير أبو بكر ،**الولايات المتحدة الأمريكية تساند الموقف المغربي في قضية الصحراء**،متحصل عليه من الموقع:

http:// www.hibapress.com/details-12910.htm

127- الماخدي عبد الله،**الأمن القومي العربي بين التحديات و التهديدات الداخلية و الخارجية الراهنة**،متحصل عليه من الموقع:

http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?sid=9328

128-حدادسامي،**الهجرة من دول شمال افريقيا الى أوروبا**،متحصل عليه من الموقع:

http://www.aljazeera.net/programs/more-than-one-opinion

129- تركماني عبد الله،**مشكلة المغرب العربي في عالم متغير**،متحصل عليه من الموقع:

http://www.mokarabat.com/s3512.htm

130- بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر إتجاه التطورات الأمنيةفي الساحل الافريقي**،متحصل عليه من الموقع:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012631042920890 4.html

131-**النظريات الاستراتيجية للصراع الدولي**،متحصل عليه من الموقع:http://guelma.moontada.net/t2210-topic

132-القصيركمال،مركز الجزيرة للدراسات،تقرير**جيوبولتيك المغرب العربي عام 2014**متحصل عليه من الموقع:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/2014123112534947 7496.html

133-**نظام الأمن الإقليمي في النظام الدولي العام**،متحصل عليه من الموقع:
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html

134-**مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم**،متحصل عليه من الموقع:
https://www.djazairess.com/elayem/42011

135- احمايمي رشيد، **المجال العالمي والتحديات الكبرى**،متحصل عليه من الموقع:
http://www.khayma.com/RACHIDGEO/majalalamitahadiyatkobra.htm

المواقعالالكترونية باللغة الأجنبية:

138- United stat africacommand,in:
http//www.africom.mil.getarticle.1964 Public.affice.usAFRICO

الفهرس

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يبين عدد سكان المغرب العربي.....	60
02	جدول يبين نسبة النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي.....	64
03	جدول يبين تسليح جيوش بلدان المغرب العربي.....	78

فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة تبين بلدان المغرب العربي.....	62
02	الخريطة الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي.....	65
03	خريطة تبين التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي.....	79
04	خريطة تبين المجموعات المسلحة المتنازعة في ليبيا.....	80

الفهرس:

العنوان	الصفحة
بسملة	
اهداء	
شكر و عرفان	
مقدمة	أ ـ د
الفصل الأول:التأصيل النظري لمفهوم الاستراتجية و الأمن	
الفصل الأول:التأصيل النظري لمفهوم الاستراتجية و الأمن	09
المبحث الأول :المبحث الأول: الاطار النظري لمفهوم الاستراتيجية.....	10
المطلب الأول : مفهوم الإستراتجية وأهم مبادئها.....	10
الفرع الأول: نشأة الاستراتيجية.....	10
الفرع الثاني: نشأة الاستراتيجية.....	11
الفرع الثالث:المبادئ العامة للاستراتيجية.....	14
الفرع الرابع: أنواع الاستراتيجية.....	15
المطلب الثاني : أهم الأطر النظرية للإستراتجية.....	16
المطلب الثالث: متطلبات ومقومات الاستراتجية.....	22
الفرع الأول: متطلبات الاستراتيجية.....	22
الفرع الثاني:مقومات الاستراتيجية	24
المبحث الثاني: دراسة لمفهوم الأمنو نظرياته.....	26
المطلب الأول: مفهوم الأمن.....	27
المطلب الثاني: اهم الدراسات النظرية لمفهوم الامن.....	30

المطلب الثالث: مستويات الامن.....38

المبحث الثالث: الامن القومي واهم المدارس النظرية..... 43

المطلب الأول: مفهوم الامن القومي 43

الفرع الأول: تطور مفهوم الامن القومي..... 43

الفرع الثاني: تعريف الأمن القومي..... 45

المطلب الثاني: مدارس الامن القومي..... 50

المطلب الثالث: أشكال الأمن القومي..... 53

خلاصة الفصل الأول..... 57

الفصل الثاني: الوجود الأمريكي في منطقة المغرب العربي

الفصل الثاني: الوجود الأمريكي في منطقة المغرب العربي..... 58

المبحث الأول: أهمية ومكانة منطقة المغرب العربي.....59

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتيجية.....59

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و التجارية.....63

المطلب الثالث: الأوضاع السياسية و الأمنية 66

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي 70

المطلب الأول: المصادر الداخلية و الخارجية للتهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية.....70

المطلب الثاني: البعد البيئي و السياسي للتهديدات الأمنية المغاربية.....71

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي و الثقافي للتهديدات الأمنية المغاربية.....74

المبحث الثالث: الرؤية الأمريكية للمنطقة المغاربية ومشاريعها 81

المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي.....81

المطلب الثاني: الرهانات الامريكية في المغرب العربي 83

المطلب الثالث: المشاريع والآليات الأمريكية في المنطقة المغاربية.....86

خلاصة الفصل الثاني.....94

الفصل الثالث: الاستراتجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر و مستقبلها

الفصل الثالث: الاستراتجية الأمنية الأمريكية اتجاه الجزائر و مستقبلها.....95

المبحث الأول: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائري 96

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر قبل 11 سبتمبر 2001.....96

المطلب الثاني: طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001 99

المطلب الثالث: الاستراتيجية الأمنية الجديدة بعد 11 سبتمبر 2001 102

الفرع الأول:التنسيق الأمني الأمريكي الجزائري.....102

الفرع الثاني: الجهود الأمريكية في محاربة الارهاب.....103

المبحث الثاني: التعاون الأمني بين البلدين 112

المطلب الأول: دوافع التعاون الأمني بين البلدين 112

المطلب الثاني:مستويات التعاون الأمني بين البلدين.....115

المطلب الثالث: أثارا لتعاون الأمني بين البلدين.....118

الفرع الأول: الاثار الإقليمية 118

الفرع الثاني: الاثار المحلية 121

الفرع الثالث: الاثار السلبية للتعاون الأمني الأمريكي الجزائري على الجزائر ... 123

المبحث الثالث: تحديات و مستقبل العلاقات الأمنية بين البلدين..... 125

المطلب الأول: التحديات الداخلية 125

الفرع الأول: العراقيل في المجال الأمني و العسكري..... 125

الفرع الثاني: العراقيل في المجال الاقتصادي و الإداري..... 127

الفرع الثالث: العراقيل السياسية..... 128

المطلب الثاني: التحديات الخارجية 130

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات بين البلدين..... 135

خلاصة الفصل الثالث..... 137

الخاتمة 138

قائمة المراجع 143

فهرس الجداول و الخرائط

فهرس عام

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

عرفت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تغييرا واضحا و تطورا كبيرا منذ الحرب العالمية الثانية،ويرجع ذلك الى التطور الذي عرفته مفاهيم الاستراتيجية،الأمن،وخاصة الأمن القومي.

من هنا تبرز خصائص و أبعاد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية و أهدافها اتجاه مختلف دول العالم، وتعتبر منطقة المغرب العربي و الجزائر على وجه الخصوص من بين تلك الدول التي تحتل مكانة هامة في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001 حيث تدخل المنطقة المغاربية ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير ،ويرجع هذا الاهتمام الى مختلف التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة والتي أثرت بشكل مباشر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى اشتداد المنافسة بينها و بين القوى الكبرى.

شكلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001 منعرجا هاما في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية جعلها تولي اهتماما كبيرا بالقضايا الأمنية و الدخول في علاقات مع دول ذات خبرة في هذا المجال من بينها الجزائر من خلال التنسيق العسكري بين البلدين،مناورات عسكرية،مبادرات(الحوار الأطلسي، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء،مبادرة أفريكوم).

خلف هذا التعاون الأمني الأمريكي الجزائري أثار إيجابية تتمثل في تبادل الخبرات و الاستفادة من الخبرة الأمريكية العسكرية، و سلبية تتمثل في عسكرة القارة الافريقية الذي يعتبر عاملا في جذب الإرهاب نحو المنطقة.

كما تقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية عقبات و تحديات داخلية و خارجية أبرزها رفض الجزائر التدخل العسكري المباشر في حل الأزمات و الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني وموقفه المتدحرج في القضية الصحراوية،إضافة الى المنافسة الأوروبية خاصة الفرنسية وكذا الروسية والصينية.

وعليه فان مستقبل العلاقات بين البلدين يبقى مرهونا بمصالح كلا الدولتين في المنطقة المغاربية والتغييرات و التهديدات الإقليمية التي تعتبر سببا في نجاح أو فشل تلك العلاقات.

Résumé:

La stratégie de sécurité des États-Unis a connu un changement clair et un grand développement depuis la seconde guerre mondiale, en raison du développement des concepts de la stratégie, de la sécurité et, en particulier de la sécurité nationale.

Ceci explique les caractéristiques et les dimensions de la stratégie de sécurité des États-Unis et ses objectifs envers les différents pays du monde, la région du Maghreb et l'Algérie en particulier occupe une place importante dans la stratégie de sécurité américaine, surtout après les événements du 11 Septembre 2001 où, la région du Maghreb rentre dans le projet du Grand Moyen-Orient , la raison de cette attention revient à diverses menaces de sécurité que connait la région, qui a affecté directement les intérêts des États-Unis dans la région d'une part, et d'autre part, l'intensification de la concurrence entre eux et les grandes puissances.

Les attaques du 11 Septembre 2001 sont un tournant important dans la stratégie de sécurité des États-Unis, ce qui fait qu'ils payent une grande attention aux questions de sécurité et qu'ils entrent en relations avec les pays expérimentés dans ce domaine, notamment l'Algérie grâce à la coordination militaire entre les deux pays, des exercices militaires, des initiatives (dialogue Atlantique, initiative de lutte contre le terrorisme a travers le Sahara, AFRICOM).

Cette coopération de sécurité américano-algérienne a eu des effets positifs notamment l'échange d'expertise et le bénéfice Algérien de l'expérience militaire américaine, et d'autres effets négatifs telle que la militarisation du continent africain, ce qui est un facteur d'attraction du terrorisme vers la région.

Y'a également des obstacles et des défis internes et externes que connaissent les États-Unis, notamment le rejet de l'intervention militaire directe de l'Algérie dans la résolution des crises et le soutien américain à l'entité sioniste et sa position dans la question du Sahara Occidentale, en plus de la concurrence européenne, spécialement française, russe et chinoise.

En conséquence, l'avenir des relations entre les deux pays reste soumis aux intérêts des deux pays dans la région du Maghreb, et les changements et les menaces régionales, ce qui est la cause de la réussite ou l'échec de ces relations.